وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــوان :

تقييم أداء البنوك التجارية بين العائد والمخاطرة

دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية خلال الفترة (2009-2013م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص "مالية وبنوك"

إعداد الطالبة:
ريمة زعرور

إشراف الأستاذة:
ربيعة بن زيد

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف- ميلة-	رئيسا
أ. قرفي عمار	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف- ميلة-	مناقشا
أ. ربيعة بن زيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف- ميلة-	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من علمني الكفاح وساعدني كي أذوق طعم النجاح، إليك" أبي العزيز" أطال الله في عمرك وحفظك.

التي حملتني وهنا على وهن، إلى التي خصها الله بالحب والحنان والعز المنيع إليك يا أغلى الحبايب وأعز الناس إليك يا مصدر الإحساس "أمي" حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى أجمل ما أهداني القدر إخوتي الأعزاء:" فؤاد في وهران، الذي يشتاق له القلب ولا تراه الأعين" و "حسام الذي ساعدني في إنجاز هذه المذكرة" و "الكتكوتة الصغيرة، وأختي الوحيدة هناء "

أحبكم حبا لو مر على أرض قاحلة

لتفجرت منها ينابيع المحبة

إلى جدي وجدتي وأعمامي مسعود وعبد الحق وزوجاتهم، إلى أولاد عمي: ياسين وزوجته ياسمينة وابنه أمير، إحسان، مرام، أميرة، نورة، عبد الودود، نوال، دلال، حنان، فرحات، عزيز، يحي.

إلى جدي وجدتي وخالي عادل وزوجته، وخالاتي نعيمة وسامية وأزواجهم، إلى أولاد أخوالي: شهرزاد، رقية، أسماء، شهاب، محمد شاهر، لينا، جواد، أحلام، صبيحة، كريمة، حليمة، صبرينة.

إلى الذين أمضيت معهم مشواري الدراسي، وإلى كل من عرفتهم وكانوا لي أصدقاء، إلى رفيقاتي.

والى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والحمد لله الذي باسمه بدأت وعليه توكلت والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن واجب الوفاء يلزمني أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني وفائق احترامي وتقديري لأستاذتي الفاضلة "بن زيد ربيعة" لتفضلها بالإشراف على الرسالة وتحملها عناء المتابعة المستمرة، ولما أبدته من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في إغناء بحثي فجازاها الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص شكري إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وإغنائها بالأفكار والملاحظات القيمة.

كما أتقدم بشكري إلى مدير معهد العلوم الاقتصادية، التسيير وعلوم تجارية الأستاذ بوطلاعة محمد على المجهود الذي بذله في سبيل توفير الجو الملائم للدراسة.

جازاهم الله عني كل الخير

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نسب معدل العائد والمخاطرة التي تؤثر على أداء البنوك التجارية وتحديد طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها وكذا طبيعة العلاقة بين نسب معدل العائد ونسب المخاطرة، بالإضافة إلى الوقوف على إمكانية تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.

وقد سلطنا الضوء من خلال هذه الدراسة على موضوع تقييم أداء البنوك التجارية على عينة متكونة من بنكين هما: "بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية"، وذلك من أجل تقييم أدائهما من حيث العائد والمخاطرة.

وسعيا منا للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام منهج دراسة الحالة لاعتباره أسلوبا علميا تطبيقيا يوافق طبيعة موضوع الدراسة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة بالإضافة إلى معدل مخاطر رأس المال هي التي تؤثر على أداء البنوك التجارية، كما توصلت إلى أن هناك ارتباط طردي بين العائد على حقوق الملكية وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، كما أن هناك ارتباط عكسي بين العائد ومخاطر الائتمان وذلك في بنك قطر للتنمية، أما في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فالعلاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال والإضافة إلى مخاطر الائتمان.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تقييم الأداء المالي، العائد، المخاطرة.

Abstract

This study aims to identify the proportions of the rate of return and risk affecting the commercial banks' performance. It purports to determine the nature of the risks that can be exposed as well as the nature of the relationship between the rates of return rate and the percentage of risk. In addition, it stands on the possibility of commercial banks to evaluate the performance in terms of return and risk.

We have highlighted in this study the subject of evaluating the performance of commercial banks the in of a sample of two banks, namely: "Agriculture and Rural Development Bank and the Qatar Development Bank," in order to assess their performance in terms of return and risk.

In an effort to answer the problem at hand, we used the case study method that is considered scientific and approved by the nature of the subject of the study.

The results she that the rate of return on equity, the rate of credit risk, liquidity risk and capital risk rate effect the business performance of banks. They also found that there is a proportional correlation between ROE and all of the liquidity risk, capital, and that there is a reverse correlation between the yield and credit risk, in the Qatar development Bank, while in the Agriculture and rural development Bank there is inverse relationship between ROE and all of the liquidity risk, capital and credit risk.

Key words: commercial banks, financial performance evaluation, yield, risk.

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	III
الشكر والعرفان	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
قائمة المختصرات والرموز	XIII
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية	03
المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية	03
المطلب الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية	10
المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها	14
المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي نظمه ومؤشرات قياسه	19
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية	19
المطلب الثاني: التحليل المالي كمقياس لتقييم أداء البنوك التجارية	25
المطلب الثالث: نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)	30

المبحث الثالث: مقاييس تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة	**41**
المطلب الأول: العوائد البنكية	**41**
المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية	**42**
المطلب الثالث: مقاييس العائد والمخاطرة	**55**
خلاصة	**62**
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية – دراسة مقارنة بين بنك (BADR) وبنك (QDB) –	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك قطر للتنمية (QDB)	**65**
المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	**65**
المطلب الثاني: التعريف ببنك قطر للتنمية (QDB)	**68**
المطلب الثالث: المخاطر التي يتعرض لها البنكين محل الدراسة وإدارتها	**71**
المبحث الثاني: تقييم أداء البنكين (BADR و QDB) بين العائد والمخاطرة	**75**
المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات المالية للبنكين محل الدراسة	**75**
المطلب الثاني: حساب مؤشرات العائد لكلا البنكين محل الدراسة	**85**
المطلب الثالث: حساب مؤشرات المخاطر للبنكين محل الدراسة	**93**
المطلب الرابع: العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر في البنكين محل الدراسة	**98**
خلاصة	**101**
الخاتمة	**103**
قائمة المصادر والمراجع	**107**
الملاحق	**117**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
(1، 1)	تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS	33
(1، 2)	الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف CAMELS	34
(1 ، 3)	نظم تقييم أداء البنوك في بعض الدول	40
(1، 4)	مؤشرات المخاطرة في البنوك التجارية	59
(2، 1)	أهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة	75
(2، 2)	التحليل الأفقي لأهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة	76
(2، 3)	أهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك قطر للتنمية خلال فترة الدراسة	78
(2، 4)	التحليل الأفقي لأهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك قطر لتنمية خلال فترة الدراسة	78
(2، 5)	مؤشرات العائد المستخدمة في البنكين	86
(2، 6)	تطور العائد على حقوق الملكية للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	86
(2، 7)	تطور نسبة العائد على الأصول للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	87
(2، 8)	تطور معدل هامش الربح للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	89
(2، 9)	تطور معدل منفعة الأصول للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	90
(2، 10)	تطور معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	91
(2، 11)	مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنكين	93
(2، 12)	تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	94

(2، 13)	تطور نسبة مخاطر السيولة للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	95
(2، 14)	تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)	96
(2، 15)	أنواع معامل الارتباط بيرسون	98

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
(1،1)	مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS	34
(1، 2)	طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE)	55
(1، 3)	تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج ROE	60
(2، 1)	الهيكل التنظيمي لبنك BADR	66
(2، 2)	الهيكل التنظيمي لبنك QDB	69
(2، 3)	الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بنك QDB	74
(2، 4)	تطور أهم المؤشرات المالية لبنك BADR	76
(2، 5)	تطور أهم المؤشرات المالية لبنك QDB	79
(2، 6)	نسبة تغير إجمالي الميزانية للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	81
(2، 7)	نسبة تغير إجمالي حقوق الملكية للبنكين محل الدراسة خلال (2009-2013)	81
(2، 8)	نسبة تغير إجمالي القروض للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	82
(2، 9)	نسبة تغير إجمالي الإيرادات للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	83
(2، 10)	نسبة تغير مجموع النقد للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	83
(2، 11)	نسبة تغير النتيجة الصافية للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	84
(2، 12)	نسبة تغير صافي خسائر القروض للبنكين محل الدراسة خلال (2009-2013)	85
(2، 13)	تطور العائد على حقوق الملكية للبنكين محل الدراسة خلال (2009-2013)	86
(2، 14)	تطور نسبة العائد على الأصول للبنكين محل الدراسة خلال (2009-2013)	88

(2، 15)	تطور معدل هامش الربح للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	89
(2، 16)	تطور معدل منفعة الأصول للبنكين محل الدارسة خلال(2009-2013)	90
(2، 17)	تطور معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) للبنكين محل الدارسة	92
(2، 18)	تطور نسبة مخاطر الإئتمان للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	94
(2، 19)	تطور نسبة مخاطر السيولة للبنكين محل الدراسة خلال(2009- 2013)	96
(2، 20)	تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	97
(2، 21)	معامل ارتباط العائد على حقوق الملكية مع مخاطر البنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013)	99

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
01	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2009- 2010)	117
02	جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2009- 2010)	118
03	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2011- 2012)	119
04	ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2012- 2013)	120
05	ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة (2009- 2010)	121
06	جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة (2009- 2010)	122
07	ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة (2011- 2012)	123
08	جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة (2011- 2012)	124
09	ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة (2012- 2013)	125
10	جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة (2012- 2013)	126

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز / الاختصار	التسمية بالإنجليزية	التسمية بالعربية
CAMELS	Capital adequacy, Assets Quality, Management Quality, Earnings, Liquidity, Sensitivity of market risk	نظام التقييم المصرفي الأمريكي
ROA	Return on Assets	العائد على الأصول
ROE	Return on Equity	العائد على حق الملكية
LE	Leverage	الرفع المالي
EM	Equity Multiplier	مضاعف حقوق الملكية
PM	Profit Margin	هامش الربح
EVA	Economic Value Added	القيمة الاقتصادية المضافة
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	الرمز التجاري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية
QDB	Qatar Développement Bank	الرمز التجاري لبنك قطر للتنمية
	Crédit Risk	مخاطر الائتمان
	Liquidity Risk	مخاطر السيولة
	Capital Risk	مخاطر رأس المال

المقدمة العامة

تمهيد:

تعد البنوك شريان الحياة الاقتصادية والمحفز للأنشطة المختلفة لما تقوم به من استيعاب للموارد المالية من الوحدات ذات الفائض، ومن ثم توجيهها نحو الوحدات التي تعاني من عجز في تمويل عملياتها، وبهذا تلعب البنوك دورا هاما على مختلف الأصعدة وتؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات، ففي الجانب الاجتماعي تغيرت ذهنية الاكتناز بتحفيزها لثقافة الاستثمار وتوظيف الأموال لجني الفوائد والأرباح، أما في الجانب الاقتصادي فكانت البنوك ولا تزال مستودعا للأموال ومصدرا لتمويل الأفراد والمؤسسات بالقروض، مما ساهمت في توسيع نطاق الادخار والتمويل.

ونظرا لهذه الأهمية التي تكتسبها البنوك، ظهرت العديد من المتغيرات أدت إلى تنامي الاتجاه نحو الاهتمام بالمؤسسات المالية، ما أدى إلى زيادة حدة التنافس وظهور مخاطر كثيرة تزايدت من حيث الحجم والنوع، مما دفع بالبنوك إلى تبني سياسة تقييمها للمخاطر ونظم فعالة للرقابة عليها وإدارتها.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس العديد من البنوك، كما يعتبر تقييم أداء البنوك الجزائرية عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، والتي كانت لها تأثير على أداء هذه البنوك.

فالبنك يسعى في المحيط الذي ينشط فيه إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال التوفيق بين موارده واستخداماته، ويتم ذلك عن طريق الاستثمار والتوظيف في العمليات المالية والنقدية وتقديم القروض باعتباره من أهم أوجه الاستثمار للموارد المالية، ويمثل العائد المتوقع منها الجانب الأكبر من إيرادات البنك.

ولهذا اتجهت البنوك إلى العمل على تحسين أدائها محاولة بذلك تحقيق أكبر عائد بأقل المخاطر، أو على الأقل الموازنة بينهما، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه نظرا للتداخل بين هذين العنصرين.

أولا- إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يتم تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة في بنك BADR وبنكQDB؟

ولتحليل ومناقشة الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فقد تم تقسيمها إلى أفكار جزئية تتولد عنها الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل تؤثر نسب معدل العائد على أداء البنكين محل الدراسة؟

2- هل تؤثر نسب المخاطرة على أداء كلا البنكين محل الدراسة؟

3- هل هناك علاقة بين درجة العائد والمخاطرة في البنكين محل الدراسة؟

ثانيا– الفرضيات: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا الفرضيات التالية:

1– يمكن تقييم أداء البنكين محل الدراسة على أساس نسب العائد والمخاطرة؛

2– تؤثر نسب معدل العائد على أداء البنكين محل الدراسة؛

3– تؤثر نسب المخاطرة على أداء كلا البنكين محل الدراسة؛

4– هناك علاقة إيجابية بين معدل العائد والمخاطرة في البنكين محل الدراسة.

ثالثا– أهمية الدراسة: يمكن إيجازها فيما يلي:

1– تنبع أهمية الدراسة من خلال تناولها لقطاع مهم وجد حيوي في اقتصاد أي دولة، وهو قطاع البنوك الذي يعد حلقة وصل مهمة في الاقتصاد الوطني خاصة في الجزائر، إذ يمكن أن يساهم بشكل فعال في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة؛

2– تعتبر البنوك التجارية من المنشآت المالية المهمة، ويبرز هذا الدور من خلال قيامها بتعبئة الأموال الفائضة عن حاجتها من جهات معينة إلى جهات أخرى بحاجة ماسة إليها؛

3– يفيد تقييم أداء البنوك التجارية في اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها أكثر واكتشاف نقاط الضعف ومحاولة معالجتها؛

4– يسمح تقييم أداء البنوك التجارية بتحديد العوائد المتوقعة والمخاطر التي تواجهها البنوك التجارية.

رابعا– أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1– تحديد طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية محل الدراسة؛

2– التعرف على نسب معدل العائد والمخاطرة التي تؤثر على أداء البنوك التجارية محل الدراسة؛

3– تحديد طبيعة العلاقة بين نسب معدل العائد ونسب المخاطرة؛

4– الوقوف على إمكانية تقييم أداء البنوك التجارية محل الدراسة من حيث العائد والمخاطرة.

خامسا– أسباب اختيار الموضوع: يمكن حصر دوافع اختيار موضوع البحث إلى دافعين ذاتي وآخر موضوعي:

1– الدوافع الذاتية:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في مجال تقييم البنوك التجارية؛
- ✓ تنمية معارفنا العلمية من خلال موضوع البحث؛
- ✓ تماشي الموضوع مع التخصص المدروس – مالية وبنوك–.

2– الدوافع الموضوعية:

- ✓ إبراز أهمية المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية؛

- ✓ التعرف على العوائد التي يجب على البنوك التجارية أن تحققها من أجل ضمان بقائها واستمرارها؛
- ✓ معرفة أهمية تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.

سادسا- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

1- الحدود المكانية لهذه الدراسة تتمثل في بنكين تجاريين أحدهما من داخل الوطن وهو: بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والآخر من خارج الوطن والمتمثل في بنك قطر للتنمية بدولة قطر؛

2- أما الحدود الزمنية للدراسة فهي تمتد: من سنة 2009م إلى غاية 2013م وهذا حسب التقارير المالية المتاحة على موقع كل بنك.

سابعا- منهج البحث والأدوات المستخدمة في جمع معطيات الدراسة: بناءا على طبيعة الإشكالية المطروحة وقصد الوصول إلى النتائج المرجوة، سيتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي والمتجسد في الفصل الثاني فسيتم اعتماد المنهج التحليلي في دراسة الحالة لاعتباره أسلوبا علميا تطبيقيا يوافق طبيعة موضوع الدراسة.

أما فيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة وطرق جمع المعلومات فقد تم الاعتماد على:

- الكتب المتعلقة بمجال الدراسة؛
- الأطروحات والرسائل الجامعية؛
- التقارير والملتقيات؛
- مواقع الانترنيت؛
- ميزانيات وجداول حسابات النتائج للبنكين محل الدراسة؛
- إجراء مقابلات؛
- برنامج Eviews8؛
- EXCEL 2010؛
- معامل الارتباط بيرسون المستخدم في قياس العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر.

وفيما يخص طريقة جمع معطيات الدراسة فقد تم الحصول على المعطيات اللازمة للدراسة من خلال قراءة الميزانيات وجداول حسابات النتائج للبنكين خلال الفترة الممتدة من (2009م- 2013م) والتي حصلنا عليها من المواقع الالكترونية التالية:

- بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: www.badr-bank.dz
- أما بالنسبة لبنك قطر للتنمية: www.qdb.qa

ثامنا- صعوبات الدراسة: من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية مما استدعى تغيير سنوات الدراسة إلى (2009 م- 2013 م) بدلا من (2011 م- 2015 م)؛
- صعوبة إجراء مقارنة بين بنكين تجاريين وطنيين على الأقل خلال فترة الدراسة.

تاسعا- الدراسات السابقة: في حدود إطلاعنا، توجد بعض الدراسات في موضوع إشكالية بحثنا، وسيتم ترتيب هذه الدراسات بناءا على الارتباط المباشر بموضوع بحثنا من الأحدث إلى الأقدم، وهي كالتالي:

1- دراسة **محمد جموعي قريشي** بعنوان "**تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994م- 2000م)**"، الجزء الأول، العدد الثالث، مقال في مجلة الباحث، ، جامعة ورقلة، 2005م.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام المعطيات والبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية باستخدام بيانات قوائمها المالية (بنك التنمية المحلية، والبنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك البركة) وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية البنوك محل الدراسة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى أن بنك البركة أكثر ربحية من البنوك الأخرى، وذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاث (ROE, ROA, PM)، ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة وتدنية التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما فيما يخص إنتاجية الأصول فهي متقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة (1994م- 2000م)، كما أظهر مؤشر الرافعة المالية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.

هذه الدراسة تتشابه مع دراستي في جزء من الجانب التطبيقي، وقد أفادتني كثيرا في قياس عوائد البنكين محل الدراسة.

2- دراسة **بن ختو فريد** بعنوان "**قياس مردودية وكفاءة المؤسسات البنكية، دراسة حالة البنوك الجزائرية خلال الفترة (2005- 2011)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013م- 2014م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت محددات المردودية الاقتصادية تختلف عن محددات المردودية المالية، وما إذا كانت مستويات أو درجات المردودية (الاقتصادية والمالية) بين البنوك وبين المجموعات البنكية تختلف نظرا لاختلاف المحددات.

خلصت الدراسة إلى أن تسعة (09) بنوك من عينة الدراسة حققت درجات كفاءة عالية وفي نفس الوقت حققت مستويات عالية سواء من المردودية الاقتصادية أو المالية أو كليهما، وخمسة (05) بنوك حققت مستويات منخفضة من الكفاءة والمردودية في نفس الوقت، مما يعكس وبشكل عام وجود علاقة ارتباط وثيقة بين الكفاءة والمردودية ولكن ليس بالضرورة أن يكون البنك الكفء بنفس المستوى من المردودية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستي في جزء من الجانب التطبيقي وهو طريقة قياس العوائد البنكية.

3- دراسة **حياة نجار** بعنوان"**إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية خلال الفترة (2005م- 2010م)**"، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013م- 2014م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك التجارية الجزائرية، وهل أنها في مستوى اعتماد التقنيات العلمية المستخدمة في إدارتها؟

توصلت الدراسة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية تفتقر إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية وقياس مخاطر السوق، ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية، حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها، بالإضافة إلى اقتصار البنوك التجارية العمومية الجزائرية بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر.

هذه الدراسة تتشابه مع دراستي في جزء من الجانب التطبيقي، وهو طريقة قياس المخاطر البنكية.

4- دراسة **سيرين سميح أبو رحمه** بعنوان "**السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية خلال الفترة (2002م- 2008م)**"، الدراسة عبارة عن مذكرة مكملة للحصول على درجة الماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009م.

تناولت هذه الدراسة أثر السيولة المصرفية في كل من العائد والمخاطرة، وهدفت إلى البحث عن مدى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب معدل العائد، وهل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة المصرفية ونسب المخاطرة؟

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية موضوع الدراسة، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية.

هذه الدراسة تتشابه مع دراستي في الجانب التطبيقي، وبالتحديد في طريقة قياس العوائد والمخاطر البنكية.

5- دراسة **أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق** بعنوان "**تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة، دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة (1997م- 2000م)**"، الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقى بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004م.

في هذه المداخلة تم التطرق إلى تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، وطبق ذلك على القرض الشعبي الجزائري، حيث قام الباحثان باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة من خلال الاستعانة بالقوائم المالية لتقييم أداء القرض الشعبي الجزائري.

توصل الباحثان في دراستهما أن أداء القرض الشعبي الجزائري في تحسن ملحوظ من سنة إلى أخرى وذلك بعد مقارنته بمعدلات القطاع النمطية.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستي في العنوان وكذا في الجانب التطبيقي، حيث تم تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة.

تميزت دراستي عن الدراسات السابقة: من حيث السنة إذ أن دراستي تمتد من سنة 2009 م إلى غاية 2013 م، وكذا من حيث دراسة الحالة حيث اقتصرت دراستي على بنك وطني وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية وآخر من خارج الوطن وهو بنك قطر للتنمية بقطر، وأيضا من حيث دراسة أهم المؤشرات المالية للبنكين محل الدراسة، وكذا اقتصرت دراستي دون سواها على دراسة التغير لأهم المؤشرات المالية.

عاشرا- هيكل الدراسة: من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول كان بعنوان "**الإطار النظري للدراسة**"، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فعالجنا فيه تقييم الأداء البنكي نظمه ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى مقاييس تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.

أما الفصل الثاني الذي عنوانه "**الدراسة التطبيقية – دراسة مقارنة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية**" فقد قسم إلى مبحثين، تعرضنا في المبحث الأول إلى تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تقييم أداء البنكين محل الدراسة بين العائد والمخاطرة خلال الفترة الممتدة من 2009 م إلى غاية 2013 م.

الفصل الأول:

الإطار النظري

للدراسة

تمهيد:

تلعب البنوك دورا أساسيا في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة.

وتعد عملية تقييم الأداء إحدى وظائف الإدارة وجزء من أعمالها الرئيسية، إذ أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفعالية أكبر من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري، حيث تمكن هذه العملية من التقييم الدوري لمختلف نشاطات البنك وذلك باختيار أنسب الأدوات والوسائل لإجراء عملية تقييم الأداء بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للبنك، ومن بين هذه الأدوات التحليل المالي كمقياس لتقييم أداء البنوك، بالإضافة إلى نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS[*].

حيث أن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم العائد وتحقيق ربحية مرتفعة، ولتحقيق ذلك عليه تحمل الكثير من المخاطر، وعلى هذا تستخدم إدارة البنك مقاييس العائد والمخاطرة لتقييم أدائها.

وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، نتعرض في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، أماالمبحث الثاني نعالج فيه تقييم الأداء البنكي نظمه ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثالث والأخير نتطرق إلى مقاييس تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة.

[*] **CAMELS : C :**Capital adequacy (كفاية رأس المال), **A :**Assets Quality (جودة الأصول), **M :** Management Quality (كفاءة الإدارة) , **E :** Earnings (الأرباح), **L :**Liquidity (السيولة), **S :** Sensitivity of market risk (حساسية مخاطر السوق).

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي دولة، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفراد أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية

إن حاجة الإنسان لإيجاد أماكن لحفظ أمواله دفعه إلى التفكير بإقامة مؤسسات خاصة لهذا الغرض، ومن بين هذه المؤسسات نجد البنوك التجارية.

أولا: تعريف البنوك التجارية

تعددت تعاريف البنوك التجارية بتعدد الأفكار الاقتصادية واختلاف الأنظمة البنكية، مما صعب إيجاد تعريف اقتصادي شامل، وهذا راجع لكون نشاطات البنوك تتأثر وتخضع لقوانين وتشريعات الدول المتواجدة بها؛ ومن ثم فإن التشريعات هي التي تحدد تعريف البنوك التجارية.

- كلمة بنك هي كلمة إنجليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية "بانكو" والتي تعني منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال إيطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات أو استبدالها[1].
- تعرف البنوك التجارية كما يلي:"يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان؛ والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وأولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال"[2].
- البنوك التجارية هي:"مجمع الأنشطة الأساسية الخاصة بالمؤسسات، فهي تجمع الودائع من الزبائن من جهة، وتمنح القروض من جهة أخرى"[3].
- كما يمكن تعريف البنوك التجارية على أنها:"المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف وخطط التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الإدخار والاستثمار في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وذلك وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[4].

---

[1] هيل عجمي الجنابي: **إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**، دار المسار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2005، ص:13.

[2] سامر بطرس جلدة: **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2011، ص:14.

[3] Eric Lamarque : **Gestion Bancaire**, 2edition , Darios & Pearson éducation, France, 2008, p : 40.

[4] محمد سويلم: **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص:27.

- كما تعرف البنوك التجارية بشكل عام على أنها:" كل مؤسسة مهمتها العادية هي استقبال الودائع، ومن جهة أخرى تستعمل الأموال لحساب خاص في عمليات الخصم وعمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى"[1].

مما سبق نستنتج أن البنوك التجارية هي: مؤسسات مالية مهمتها الأساسية تلقي الأموال من أصحاب الفائض المالي في شكل ودائع ثم استثمار هذه الأموال في شكل قروض لأصحاب العجز المالي أو في شكل أوراق مالية وفق أسس ومعايير معينة.

ثانيا: خصائص البنوك التجارية

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص يمكن ذكرها في النقاط التالية[2]:

1- تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه: يمارس البنك المركزي رقابة على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي، ولا يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك، بل يحق له كذلك أن يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ وكذا التحقق من مدى تقيد كل بنك بالقواعد المالية وبالقوانين والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية.

2- تعدد البنوك التجارية وبنك مركزي واحد: تتعدد البنوك التجارية وتتفرع تبعا لحاجة السوق النقدية إلا أن تعددها لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز، وتحقيق نوع من التفاهم بين مختلف البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، هذا التركز من شأنه خلق وحدات بنكية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال، غير أن هذا التركز لم يصل بعد إلى مرحلة تصور وجود بنك تجاري واحد في بلد ما، فهذا الأمر يعتبر غير واقعي وغير عملي لأنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود البنكية.

3- تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية: تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى ابتدائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة القانون، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان بعكس نقود الودائع التي تكون عادة متباينة ومتغيرة تخضع لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان، والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود البنكية تخاطب عادة القطاعات الاقتصادية.

4- البنوك التجارية تسعى إلى الربح بعكس البنك المركزي: تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح وبأقل تكلفة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفرد أو

[1] Pierre Vernimmen : **Gestion et Politique de la Banque**, Dalloz , Paris, 1981, p : 09.

[2] سليمان بودياب: **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1996، ص- ص:114، 115

الشركات، وهذا الهدف مختلف عن أهداف البنك المركزي التي تتلخص في: الإشراف، والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة النقدية.

ثالثا: نشأة وتطور البنوك التجارية[1]

ترجع نشأة البنوك الحديثة إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابون والصياغ في أروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن 14م سمح الصاغة والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف، وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات، وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها. وفي عام 1587م تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك"بيازاريالتو"، وفي عام 1609م أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر، والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية، ورغم أن قانون إنشاء البنك حظر القيام بمنح القروض إلا أنه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية أمستردام وإلى الشركة الهندية الهولندية.

وباستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع اعتاد الأفراد قبولها وفاء للمعاملات وتحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها، وقد انبثق عن هذه الشهادات كل من الشيكات والبنكنوت* بشكله الحديث.

ومنذ بداية القرن 18 أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع على الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

وخلال القرن 19 م تم إجراء تعديلات على قوانين إنشاء البنوك بحيث سمحت تلك التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة، ويرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتسع نشاطها، وبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان وكان لها أثرا كبيرا في استخدام الشيكات البنكية لتسوية المعاملات. وتجدر الإشارة إلى أنه قد

---

[1] فؤاد توفيق ياسين، وأحمد عبد الله درويش: **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص- ص: 1- 3.

* **البنكنوت:** هو سند أذني أو ورقة نقد، يصدره البنك المركزي عادة بقيمة محددة وقابلة للدفع لحامل السند عند الطلب.

برزت بعد ذلك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وإيطاليا، ففي إنجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو الشركات ورواج التجارة وقد مكنها هذا من تكوين أموال طائلة في صورة إحتياطيات ومخصصات وأرباح ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها، بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض طويلة الأجل، ومن ثم استقر مبدأ اقتصار سلفات البنوك التجارية في إنجلترا على القروض والسلفيات قصيرة الأجل.

أما داخل القارة الأروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن إنجلترا، ونظرا لاستفادة هذه الدول من خبرات المملكة المتحدة فقد أخذت الثورة الصناعية في الإنتشار بمعدل أسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الإلتجاء للبنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية.

رابعا:الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

إن التنظيم الإداري السليم في البنك التجاري كغيره من البنوك الأخرى يمثل المعيار الأساسي في نجاح وفعالية البنك في أداء الأنشطة المختلفة وفي مجال التخطيط المستقبلي لهذه الأخيرة ورقابتها بفعالية لتحقيق الأهداف العامة للبنك؛ وعلى ذلك فإن مبادئ وأسس التنظيم الإداري في البنك تعتمد على ضرورة التنسيق بين كل الأقسام والإدارات[1].

1- الأقسام الإدارية: تختص بتقديم خدمات عامة على مستوى العمل المصرفي في البنك.

2- الأقسام التقنية: هي مجموعة من الأقسام، يختص كل واحد منها في تقديم خدمة بنكية محددة، وتتمثل هذه الأقسام في:

2-1- قسم الخزينة: يختص بتلقي الأموال التي يودعها العملاء أو يدفعها تلبية لرغبتهم في السحب وهو يرتبط ارتباطا مباشرا بجميع الأقسام التقنية للبنك[2]؛ ويقوم بتنفيذ الأعمال المطلوبة منه من خلال: الخزينة الرئيسية أو الصناديق الفرعية للمقبوضات أو الصناديق الفرعية للمدفوعات، ويتوقف عدد الصناديق الفرعية على حجم البنك وكثافة العمل الذي يقوم به.

2-1-1- وظائف الخزينة الرئيسية: وتتمثل في[3]:

- حفظ أموال البنك وإدارتها؛
- تغطية حاجات الفروع وتزويدها بالنقود اللازمة وإستلام الفائض عن حاجتها؛
- تزويد الصناديق الفرعية للمدفوعات بالنقدية اللازمة خلال العمل إذا لزم الأمر ذلك؛

---

[1] محمد السيد سرايا: **المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية، شركات التأمين)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2008، ص:25.

[2] نعمة جعفر عبد الله: **محاسبة المصارف وشركات التأمين**، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1998، ص:31.

[3] فائق شقير، وعاطف الأخرس وعبد الرحمان سالم: **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:35.

- إستلام النقدية المتجمعة في الصناديق الفرعية للمقبوضات والنقدية المتبقية في صناديق المدفوعات؛
- تنظيم بيانات إدخال وإخراج النقدية؛
- القيام بعملية جرد للخزينة في نهاية عمل كل يوم؛
- إيداع النقد الفائض لدى البنك المركزي أو لدى البنوك الأخرى.

وتعتبر الخزينة الرئيسية وسيلة بين البنك المركزي وفروع البنك حيث تسلم النقد للبنك المركزي وتحتفظ به استعدادا لتسديد احتياجات الفروع وتخضع لرقابة مدير البنك شخصيا[1].

2-1-2- وظائف الصناديق الفرعية للمقبوضات: وتتمثل فيما يلي[2]:

- قبض المبالغ من العملاء سواءا كانت إيداعات في حساباتهم أوتسديدات لذمم مترتبة عليهم (كمبيالات)؛
- تنظيم المستندات الخاصة بهذه المقبوضات.

2-1-3- وظائف الصناديق الفرعية للمدفوعات: تتمثل فيما يلي[3]:

- استلام النقدية اللازمة من الخزينة الرئيسية كل يوم؛
- دفع أوامر البنك والشيكات والتي تشمل السحب من الحسابات الجارية، الودائع، شراء العملات، دفع الرواتب والمصاريف ...إلخ؛
- تنظيم المستندات المتعلقة بعمليات الدفع.

2-2- قسم المقاصة: نتيجة للمعاملات اليومية بين البنك وعملائه تتجمع لدى كل بنك شيكات مسحوبة على بنوك أخرى، وبما أن العملية مستمرة بين البنوك بحيث يكون البنك مدينا ودائنا في نفس الوقت، وتوفيرا للجهد والوقت والتكاليف وحماية للمتحصلات النقدية من الضياع والسرقة، فإن العمل المصرفي قام بإجراء مقاصة بين حقوق والتزامات البنوك[4].

ويعتبر البنك المركزي مسؤولا عن الإشراف على غرفة المقاصة ويقدم كافة الإمكانيات المادية والبشرية للإشراف على هذه العملية والقيام بها، كما يقوم بتنظيم ما يتطلبه عمل الغرفة من مصاريف مختلفة أثناء السنة ويفتح لها حسابا خاصا في سجلاته بحيث يجعله مدينا بهذه المصاريف وحساب الخزينة دائنا، وفي نهاية السنة يقوم بتقسيم تلك المصاريف بالتساوي على البنوك المشتركة في غرفة المقاصة ويجعل حساب كل بنك مدينا بها ويغلق هذا الحساب بجعله دائنا بهذه المبالغ[5].

---

[1] حسين جميل البديري: **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص:36.

[2] فائق شقير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:36.

[3] راجع نفسه

[4] محمود السيد الناغي: **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص:136.

[5] حسين البديري: مرجع سبق ذكره، ص:35.

2-3- قسم الحسابات الجارية: يعتبر هذا القسم من أكبر الأقسام حيوية وأكثرها اتصالا بالعملاء، وبالتالي فإن الكفاءة والدقة والحيوية في إدارة هذا القسم تعطي صورة جيدة عن البنك.

2-3-1- تعريف الحساب الجاري: هو حساب يقيم العلاقة المتبادلة بين طرفين يكون أحدهما البنك دائنا أو مدينا للطرف الآخر وفي نهاية فترة محددة تجرى عملية المقاصة بين الجانب الدائن والمدين للحساب[1].

2-3-2- وظائف قسم الحسابات الجارية: يتولى قسم الحسابات الجارية القيام بالوظائف التالية[2]:

- فتح الحسابات الجارية للعملاء المدينة والدائنة؛
- تلبية طلبات العملاء سواء الخاصة بالسحب أو التحويل؛
- إعداد كشوف الحسابات الجارية المدينة والدائنة بصورة دورية؛
- حساب الفوائد سواء كانت مدينة أو دائنة.

2-4- قسم الودائع: يتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية[3]:

- فتح الحسابات المتعلقة بالودائع لأجل وودائع التوفير؛
- استلام ودائع العملاء سواء كانت نقدا أو شيكات؛
- احتساب الفوائد في مواعيد استحقاقها وتسجيلها في حسابات الودائع؛
- تنفيذ أوامر العملاء بالسحب من ودائعهم؛
- القيام بالإجراءات المحاسبية الخاصة بتلك الودائع.

2-5- قسم المراجعة: يتولى القيام بالمراجعة المستندية المستمرة لمختلف عمليات أقسام البنك وتقييم أداء كل قسم أو البنك بصفة عامة، ويتولى التحقيق في شكوى العملاء ومراجعة حساباتهم ومعاملاتهم. يرتبط هذا القسم بمدير البنك مباشرة وهو يقوم بعمله لفرض أحكام الرقابة على أموال البنك الصادرة والواردة[4].

2-6- قسم القروض: يختص بدراسة طلب العميل والوثائق المطلوبة التي تمكنه من الحصول على قرض سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل، وما يمكن أن يقدم من ضمانات.

2-7- قسم الأوراق المالية: يقوم بتلقي الأوراق المالية المودعة من العملاء كالأمانات أو رسم التأمين، كما يقوم بتنفيذ طلبات العملاء للإكتتاب في الأسهم والسندات التي تطرح للإكتتاب العام نيابة عن

---

[1] نعمة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص:30.

[2] فائق شقير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:39.

[3] راجع نفسه.

[4] محمود السيد سرايا: مرجع سبق ذكره، ص:29.

العملاء؛ كما يتولى نيابة عن العملاء استلام أرباح الأسهم وفوائد السندات مقابل تسليم قسائم الأرباح والفوائد، كما يقوم بدفع الأرباح عن الشركات للمساهمين مقابل استلام القسائم[1].

2-8- قسم خطابات الضمان(الكفالات): يعرف خطاب الضمان بأنه: "تعهد كتابي صادر من البنك يتعهد بمقتضاه بكفالة أحد عملائه (طالب الضمان) بأن يدفع مبلغا معينا من المال لطرف معين ثالث خلال مدة معينة، و هو يسمى المستفيد وذلك دون قيد أو شرط إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد فيه الغرض الذي صدر من أجله"[2]. وتمثل الكفالة التزاما على البنك، وهو يتقاضى عمولة مقابل إصدارها، إلا أن عدم تنفيذ الغرض الذي صدرت من أجله قد يلحق بالبنك مشاكل وخسارة فادحة.

ويتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية[3]:

- إصدار الكفالة، إلغاؤها أو رفع اليد عنها، تعديلها (تمديد، تخفيض، زيادة)؛
- تحصيل العمولات ومتابعة استحقاق واسترداد الكفالة؛
- تزويد العملاء بالكشوفات والبيانات اللازمة.

2-9- قسم الإعتمادات المستندية: يعرف الاعتماد المستندي على أنه: " تعهد يصدره البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب عميله المستورد، ووفقا لتعليماته ولصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه بدفع مبلغ من المال أو قبول سحوبات بشرط تقديم المستندات المطابقة تماما لمتطلبات الاعتماد وتنفيذ الشروط الواردة فيه".

يتولى هذا القسم فتح الإعتمادات المستندية لعملاء البنك ومتابعتها حتى الانتهاء من تنفيذها[4].

2-9-1- وظائف البنك فاتح الاعتماد: يتولى هذا القسم القيام بالوظائف التالية[5]:

- نقل تعليمات المستورد (فاتح الاعتماد) إلى المصدر؛
- قبول المستندات المطابقة لشروط الاعتماد وتنحصر مهمته في تدقيقها؛
- يستوفي عمولته المتفق عليها حتى في حالة إلغاء الاعتماد.

2-9-2- وظائف البنك المراسل (بنك المصدر): يتولى القيام بالوظائف التالية[6]:

- تبليغ الإعتمادات إلى المصدر عند استلامه من بنك المستورد؛
- يستلم المستندات المؤيدة للاعتماد من المصدر؛
- دفع قيمة الاعتماد للمصدر نيابة عن البنك فاتح الاعتماد؛

---

[1] فؤاد ياسين وآخرون:: مرجع سبق ذكره، ص:30.

[2] محمد الهلالي، وعبد الرزاق شحادة: **محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:163.

[3] هشام جبر: **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2008، ص:80.

[4] فائق شقير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:37.

[5] هشام جبر: مرجع سبق ذكره، ص – ص:83.

[6] هشام جبر: مرجع سبق ذكره، ص:84.

– إرسال المستندات التي يستلمها من المصدر إلى البنك فاتح الاعتماد وتسجيل قيمة البضاعة في حسابه.

2-10- قسم المحاسبة العامة: يعتبر من الأقسام الرئيسية والهامة نظرا للبيانات والمعلومات التي تتجمع لديه من الأقسام التقنية المختلفة للبنك، حيث يتولى مراجعتها وتصنيفها ثم تقديمها في سجلات خاصة وفق نظام محاسبي معين[1].

2-11- قسم العمليات الخارجية: يختص بتحويل الأموال من وإلى الخارج، وتنحصر هذه العملية في إصدار وصرف الشيكات السياحية، بيع وشراء العملات الأجنبية واستبدالها بالعملة المحلية...الخ[2].

المطلب الثاني: مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية

يمكن التعرف على مصادر واستخدامات البنك التجاري من دراسة عناصر الأصول والخصوم في ميزانيته، وكما نعرف فإن ميزانية البنك كأي منشأة أخرى هي تصور مركزه المالي في تاريخ معين بصفة شخصية معنوية مستقلة عن أصحاب رأس ماله والمتعاملين، فالخصوم في ميزانية البنك التجاري تمثل القيم التي يلتزم بها البنك، والأصول تمثل موجوداته أو حقوقه، وتتمثل التزامات البنك بعناصرها المختلفة في الموارد التي حصل عليها من مصادرها المختلفة، وتمثل الحقوق أوجه الاستخدام المختلفة التي تقابل هذه الموارد.

فالبنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية رغم اختلافها من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لكليهما مصادر تمويل واستخدامات يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية وذلك على النحو التالي:

1- مصادر التمويل الداخلية: وتتمثل هذه المصادر في رأس المال مضافا إليه الاحتياطات بأنواعها والأرباح غير الموزعة، وتظهر هذه البنود الثلاثة في قائمة المركز المالي تحت اسم " حقوق الملكية " لأنها تمثل حقوق أصحاب البنك في البنك نفسه، وهي في نفس الوقت توفر نوعا من الحماية والاطمئنان لأصحاب الودائع والقروض على الرغم من أن هذه المصادر لا تمثل إلا نسبة ضئيلة من مصادر البنك التجاري، وهي موضحة كما يلي[3]:

1-1- رأس المال المدفوع: ويتمثل في الأموال التي يحصل عليها البنك عند التأسيس من أصحاب المشروع عند بدأ تكوينه، ويمثل هذا المصدر نسبة ضئيلة من جميع المصادر، ولكن لهذا المصدر أهمية تكمن في خلق الثقة في نفوس المتعاملين مع البنك، خاصة أصحاب الودائع إذ أن رأس المال يحدد قيمة

[1] فائق شقير وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:39.

[2] نعمة عبد الله: مرجع سبق ذكره، ص:34.

[3] إسماعيل عبد الرحمان، وحربي محمد عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص- ص:223، 224.

الضمان الذي يعتمد عليه المودعين ضد ما يطرأ من تغيرات على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله.

1-2- الأرباح المحتجزة: تحجز الأرباح بصفة عامة في المشروعات لأسباب مختلفة، وهي تمثل جزء من حقوق المساهمين، ويمكن تقسيم الأرباح المحجوزة أو المحتجزة إلى الاحتياطيات، والمخصصات والأرباح غير المعدة للتوزيع.

1-2-1- الاحتياطيات: تقتطع الاحتياطيات من الأرباح لمقابلة طارئ محدد، وتعتبر مصدرا من مصادر التمويل الداخلية، وهي من طبيعة رأس المال نفسه، بمعنى أنه كلما زادت الاحتياطيات زاد ضمان المودعين في البنوك وهي إما أن تكون احتياطيات اختيارية أو احتياطيات إجبارية.

1-2-1-1- الاحتياطي الاختياري: هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه دون أن يفرض عليه، ويتم تكوينه لتحقيق غرضين:

- تدعيم المركز المالي للبنك في مواجهة المتعاملين والجمهور؛
- مواجهة كل خسارة في قيمة أصول البنك تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني.

1-2-1-2- الاحتياطي الإجباري(القانوني): هو احتياطي يطلبه القانون وينص على أن تكون نسبة معينة من رأس المال، حيث يتم فرضه على البنك عندما يستقر ويشرع في الحصول على أرباح من خلال اقتطاع نسبة معينة من الأرباح الصافية للبنك قبل توزيعها، والغرض منه استخدامه كوسيلة للوقاية ضد أي خسارة قد تنتج عن عمليات البنك.

1-2-2- المخصصات: تكون المخصصات عادة لتعديل قيمة الأصول لتجعلها ممثلة للقيمة الحقيقية في تاريخ إعداد الميزانية طبقا لأسس التقييم المتعارف عليها لكل نوع من أنواع الأصول.

1-2-3- الأرباح غير الموزعة: إن المخصصات والاحتياطيات تكون كأرباح غير معدة للتوزيع على المساهمين، إلا أن المبالغ التي تبقى بعد اقتطاع الاحتياطيات والمخصصات تكون قابلة للتوزيع على شكل أرباح موزعة.

2- مصادر التمويل الخارجية: المصادر غير الذاتية للبنوك التجارية، وتتمثل في الودائع على اختلاف أنواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أو من البنك المركزي، إلا أن الجزء الغالب والنسبة الكبرى من المصادر غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل إن الودائع تمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد الذاتية وغير الذاتية[1]، ويمكن التطرق إليها في النقاط التالية:

[1] سامر بطرس جلدة: **النقود والبنوك**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:98.

2-1- الودائع: تشكل أهم مصادر التمويل للبنك التجاري وهي على ثلاثة أنواع:

2-1-1- ودائع تحت الطلب: تسمى أيضا بالحساب الجاري لأنها عبارة عن عقد بين البنك والمودع، بموجبه تتحول الحقوق النقدية إلى عناصر حسابية ينتج عن تسويتها رصيد دائن لصالح المودع[1]، وهي تعطي لصاحبها الحق في السحب منها متى شاء ودون إشعار مسبق للبنك[2].

2-1-2- ودائع التوفير: تمثل اتفاقا بين البنك والعميل، يودع بموجبه العميل مبلغا من النقود مقابل الحصول على فائدة، يكون للعميل الحق في السحب متى شاء ودون إشعار مسبق للبنك ويحمل صاحب الوديعة دفترا لتسجيل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد المتبقي[3].

2-1-3- ودائع لأجل: هي عبارة عن اتفاق بين العميل والبنك، بموجبه يودع العميل مبلغا من النقود لدى البنك دون سحب لفترة متفق عليها[4].

2-2- القروض: تحتاج البنوك التجارية في ظروف معينة إلى سيولة مما يجعلها مضطرة للاقتراض لمواجهة مثل هذه الظروف، فقد تلجأ إلى:

2-2-1- الإقتراض من سوق رأس المال: يعتبر هذا النوع من الاقتراض طويل الأجل، حيث يلجأ إليه البنك لغرض الزيادة في رأس ماله أو قدرته الاستثمارية وتعد هذه القروض أيضا بمثابة هامش أمان للمودعين ويختلف عن الودائع لكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

2-2-2- الاقتراض من البنوك التجارية: يعد هذا الاقتراض اقتراض قصير أو متوسط الأجل ويتحدد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب.

2-2-3- الاقتراض من البنك المركزي: يعد هذا الاقتراض قصير الأجل على الرغم من اعتبار الاقتراض من البنك المركزي من بين الإستراتيجيات التي تلجأ إليها البنوك لتنمية مواردها المالية، إلا أن البنوك عادة ما تتجنب هذا النوع من الاقتراض حتى ولو كان أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي على البنوك التي تكرر الاقتراض منه[5].

---

[1] عاطف جبر طه: **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2007، ص:169.

[2] هشام جبر: مرجع سبق ذكره، ص:54.

[3] رضا صاحب أبو حمد: **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:83.

[4] عاطف طه: مرجع سبق ذكره، ص:173.

[5] رضا أبو حمد: مرجع سبق ذكره، ص- ص:85،86.

ثانيا: استخدامات أموال البنوك التجارية

تعبر خصوم البنك عن موارده وتمثل أصوله استخداماته لتلك الموارد، ومن الجهة المحاسبية تتعادل بالضرورة القيمة الدفترية لأصول البنك مع قيمة خصومه أو التزاماته، بينما لا تظل عادة القيمة الفعلية لأصول البنك مساوية لقيمتها الدفترية وبالتالي تختلف عن قيمة الخصوم أو الالتزامات. وفي نطاق مجالات التوظيف المتاحة أمام البنوك التجارية تتضافر مجموعة من العوامل في السعي نحو تحقيق التوفيق الأمثل بين الرغبة والسيولة إلى جانب تحقيق عنصر الأمان في توظيف الموارد، وبالتالي ووفقا لمبدأ الترتيب حسب درجة السيولة يمكن تصنيف هذه الاستخدامات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي:

1- المجموعة الأولى: تتمثل في الأصول النقدية التي يمكن وصفها بأنها مجموعة الأصول ذات السيولة التامة، كما يمكن تسميتها بخط الدفاع الأول لمواجهة طلبات السحب الجارية لعملاء البنك[1].

وتشتمل هذه المجموعة على المجموعتين الفرعيتين التاليتين[2]:

1-1- النقد لدى البنك المركزي: وهو عبارة عن احتياطيات نقدية قانونية موجودة لدى البنك المركزي لكي يتمكن من مواجهة المتطلبات اليومية.

1-2- النقد في خزينة البنك التجاري: وهو عبارة عن احتياطيات نقدية قانونية تقوم البنوك التجارية بتشكيلها بشكل إجباري أو إلزامي، وهو عبارة عن أحد أدوات الرقابة على البنوك التجارية من قبل السلطة النقدية.

2- المجموعة الثانية: وتكون درجة السيولة فيها منخفضة مقارنة بالمجموعة الأولى كما يمكن أن تدر ربحا، وهي تشمل ما يلي[3]:

2-1- الأصول التي تحول إلى سيولة: وهي تلك الأصول التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة ودون خسائر، وتتمثل أساسا في حسابات لدى البنوك الأخرى وأصول تحت التحصيل.

2-2- الأوراق المالية قصيرة الأجل: وأهمها أدوات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل الدين العام.

2-3- الأوراق التجارية المخصومة: وتمثل قروض قصيرة الأجل، لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام البنك بخصمها للمتعاملين.

2-4- القروض والسلفيات: والتي يقوم بتقديمها البنك التجاري من أجل تمويل مختلف المشاريع، وغالبا ما تكون قصيرة الأجل.

3- المجموعة الثالثة: وتتمثل في الأصول التي يضع فيها البنك التجاري جزء من موارده النقدية بغرض تحقيق هدف الربحية بالدرجة الأولى، ويمثل عامل السيولة الدرجة الثانية[4].

---

[1] أنس البكري، ووليد صافي: **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص:119.

[2] عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص:74.

[3] راجع نفسه.

[4] أنس البكري وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:119.

وتتمثل في: القروض متوسطة الأجل، الأوراق المالية طويلة الأجل، الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة)[1].

المطلب الثالث: أهمية البنوك التجارية وأهدافها

قبل التطرق لأهمية البنوك التجارية لا بد من الإشارة إلى وظائفها:

أولا: وظائف البنوك التجارية: من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل المصرفي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

1- الوظائف التقليدية للبنوك التجارية: تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية في[2]:

1-1- قبول الودائع: تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك، وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض، أما فيما يخص أشكال الودائع فقد تم التطرق إليها سابقا في مصادر أموال البنك التجاري.

1-2- تقديم القروض: يعمل البنك على توظيف موارده في شكل استثمارات متنوعة بمراعاة مبدئي السيولة والربحية، وتنقسم القروض الممنوحة إلى نوعين هما:

1-2-1- قروض بضمانات مختلفة: هي تلك القروض الممنوحة بضمانات مختلفة مثل: المحاصيل الزراعية، المنقولات، الأوراق المالية أو العقارات وغيرها.

1-2-2- قروض بدون ضمانات: حيث يكون الضمان شخصا وتسمى بالكفالة ويستند على السمعة الائتمانية للأشخاص.

2- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقائها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح.

من هذه الوظائف نذكر[3]:

2-1- تمويل عمليات التجارة الخارجية: تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

---

[1] عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص:74.

[2] الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص:13.

[3] العاني إيمان: **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية"، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2006 – 2007، ص- ص:6، 7.

2-2- تحصيل الشيكات: تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.

2-3- خصم الأوراق التجارية: يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية (مثل:الكمبيالات، السند الأذني، أذونات الخزينة) من المستفيد من هذه الأوراق قبل ميعاد استحقاقها، حيث يقوم هذا الأخير بتظهيرها لمصلحة البنك ليصبح هذا الأخير هو المستفيد وفي مقابل ذلك يحصل حامل الورقة التجارية من البنك على قيمة الورقة التجارية بعد اقتطاع عمولة البنك والفائدة التي يستحقها البنك مقابل تخليه عن أمواله التي أعطاها لحامل الورقة وهو ما يسمى بسعر الخصم[1].

2-4- إدارة محافظ الاستثمار: تعمل البنوك التجارية على تسيير محافظها الاستثمارية من خلال شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب عملائها، وكذلك متابعة تطورات أسعار الأسهم والسندات...الخ[2].

2-5- تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير: أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها. وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك[3].

2-6- التعامل بالعملات الأجنبية: تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا و ذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة، والعلاج والاستيراد،...الخ.

2-7- منح البطاقات الائتمانية: من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية في الولايات المتحدة خلال الستينات من هذا القرن، تتمثل في منح الأفراد بطاقات مغناطيسية من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوم من تاريخ استلامه الفاتورة بمختلف المشتريات

---

[1] حسن أحمد عبد الرحيم: **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص:74.

[2] إسماعيل أحمد الشناوي، وعبد النعيم مبارك: **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2000، ص:218.

[3] علا نعيم عبد القادر: **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:87.

التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد[1].

2-8- القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض البنكية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية من خلال عملية التوريق[2]، حيث يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول[3].

ثانيا: أهمية البنوك التجارية

تأتي أهمية البنوك من كونها تساهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد وتطويره، ولذلك فإن أي خلل في أحد البنوك يؤدي إلى هزات متتابعة في المؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد المحلي والعالمي، حيث أن للبنك تأثير بالغ الأهمية على حاجات ورغبات المتعاملين وحركة الأموال في الاقتصاد وهيكل التجارة والاستثمار.

والبنك يعمل بديونه والتي تسمى بالديون البنكية والتي هي عبارة عن المبالغ المودعة لديه من قبل الأفراد والمؤسسات وتمثل الودائع الجارية نسبة عالية من الأصول البنكية، إذ تقدر نسبتها 90% من أصول البنك، وكذلك تمثل هذه الإيداعات مكون رئيسي من الكتلة النقدية في اقتصاد أي بلد.

وتسعى البنوك الحالية جاهدة إلى رفع رقم أعمالها وترشيد نفقاتها وأعبائها، وهو ما يتطلب منها تقديم وابتكار خدمات جديدة ومتطورة تصل إلى تفاصيل دقيقة في التعاملات المالية والتجارية اليومية للوصول إلى جميع شرائح المجتمع وبمختلف حاجاتهم[4].

كما تظهر أهمية البنوك التجارية فيما يلي[5]:

- بدون الوساطة التي تلعبها البنوك يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين؛
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر للاقتصاد للمشاركة في مشروع واحد؛
- نظرا لتنوع استثمار البنوك فإنها توزع المخاطر التي تتعرض لها؛
- نظرا لحجم الأرصدة الكبيرة يمكن للبنوك أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

---

[1] محمود حسين الوادي، وأحمد عارف العساف: **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:87.

[2] عبد المطلب عبد الله: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2001، ص:39.

[3] العاني إيمان: مرجع سبق ذكره، ص – ص:7، 8.

[4] دريد كامل آل شبيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012، ص:24.

[5] محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006، ص:11.

– إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد، وذلك عن طريق تقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل من الطلب على النقود، وبتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

ثالثا: أهداف البنوك التجارية

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هامة وتتعلق هذه الأهداف بالربحية، والسيولة والأمان وترجع أهميتها إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسة التي تمارسها البنوك التجارية:

1– الربحية[1]: تتخذ البنوك التجارية سياسة خاصة بربحيتها باعتبار أن الهدف الأساسي لهذه البنوك وبالذات الخاصة منها يتركز في الوصول إلى أقصى ربح ممكن، في حين أن البنوك التجارية التي تملكها الدولة فيمكن أن تسعى لتحقيق أهداف أساسية من بينها الربح، خاصة وأن هدف تحقيق الربح يعتبر ضروريا للبنك التجاري للوصول إلى مايلي:

– مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، سواء مخاطر عدم السداد أو المخاطر الناجمة عن التصفية الإجبارية عند تعرض البنك للخسائر ومخاطر أخرى، مما يدفع المودعين لطلب سحب ودائعهم؛

– تعتبر الأرباح مهمة وضرورية من أجل تشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب في رأس مال البنك عن طريق الأسهم أو السندات التي يصدرها البنك عند الحاجة للتمويل؛

– الأرباح أيضا تعتبر مهمة من أجل زيادة احتياطيات رأس المال من أجل القيام بالتوسعات في أعمال البنك التجاري؛

– توفر الأرباح ثقة أكبر في البنك التجاري وبالتالي زيادة الإقبال على التعامل معه واتساع عملياته نتيجة اتساع أرباحه.

2– السيولة: سيولة البنك تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين من جهة ومواجهة طلبات العملاء على القروض من جهة أخرى، حيث تمثل الودائع التي تستحق عند الطلب الجانب الأكبر من موارد البنك المالية، لذا ينبغي عليه أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة[2].

حيث تتخذ السيولة شكلين رئيسيين هما[3]:

---

[1] فليح حسن خلف: **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص– ص:345، 346.

[2] سامر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص:20.

[3] سعد الله أمال: **البنوك التجارية وقياس الخطر العملياتي**، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر"، تخصص: بنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009– 2010، ص:4.

2-1- السيولة الحاضرة: هي السيولة الجاهزة، وتتمثل في الأرصدة النقدية سواء كانت تحت تصرف البنك التجاري أو تحت تصرف البنك المركزي (ودائع تحت الطلب) وهي تمثل السيولة الكاملة.

2-2- السيولة شبه النقدية: وهي مجموعة من الأصول المالية التي يمكن تحويلها بعد إخضاعها لمجموعة من الإجراءات إلى سيولة تامة (كاملة)، وتتمثل في الكمبيالات المخصومة، أذونات الخزينة، الأوراق المالية (أسهم و سندات) التي تمتلكها البنوك.

3- الأمان: تلتزم البنوك التجارية بنسبة محددة من رأس المال، وهذا قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان والثقة للمودعين خاصة وأن توظيفات هؤلاء هي الأساس في استثمارات البنوك التي لا تعتمد على رأس مالها الأساسي.

ويختلف الحد الأدنى لرأس مال كل بنك تجاري باختلاف التشريعات، وذلك بمراعاة حجم الأمان المحقق للمودعين، وفي كل الأحوال فإن البنك التجاري لا يمكنه استيعاب خسائر تزيد عن رأس ماله، لأنه في حالة حدوث ذلك فإن نسبة الزيادة في الخسائر تأخذ جزءا من أموال المودعين، وهذا الخلل قد يسبب سحب المودعين لأموالهم والنتيجة ستكون إشهار إفلاس البنك التجاري في نهاية المطاف.

ما يمكن قوله هنا أن البنوك التجارية على قدر اهتمامها وسعيها لتعظيم الربح فهي أيضا تعمل على منح الثقة وإعطاء الصورة الحسنة لعملائها، وهذا من خلال حرصها الدائم على توفير السيولة لمواجهة طلباتهم الفجائية[1].

فالمشكلة الأساسية في إدارة البنوك هي التعارض ما بين الربحية والسيولة والأمان، فالأصول ذات السيولة التامة أي الأصول النقدية لا تحقق أي عائد، والأصول الأكثر ربحية لا يمكن تحويلها فورا إلى نقود وبدون خسارة، والأمان يتطلب أن تكون قيمة أصول البنك كافية لتغطية خصومه، والتركيز على الربحية قد يؤدي إلى وضع يكون فيه التحويل المفاجئ للأصول التي تدر عائد إلى نقود سائلة يضر بالمركز المالي للبنك، لذلك فإن المشرفين على إدارة البنك يجب عليهم التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة، إذ يحاول البنك اختيار الأصول التي تحقق المواءمة بين هذه العناصر[2].

[1] سعد الله أمال: المرجع السابق، ص:5.

[2] **سامر جلدة**: البنوك التجارية والتسويق المصرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص:20.

المبحث الثاني: تقييم الأداء البنكي نظمه ومؤشرات قياسه

يحضى تقييم الأداء المالي للمؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والدارسين والإداريين والمستثمرين، لأن الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء والاستمرارية.

ويعتبر الأداء المالي من المقومات الرئيسية للبنوك، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة البنوك من خلال مؤشرات محددة من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم أداء البنوك التجارية

تعد عملية الرقابة وتقييم الأداء إحدى وظائف الإدارة، وجزء من أعمالها الرئيسية، وأن من أهم نتائج استخداماتها، أنها تمكن المديرين من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية أكبر، وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري، وتمكن هذه العملية في التقييم الدوري لمختلف نشاطاته عن طريق اختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة وتقييم الأداء بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية.

لكن قبل التطرق لمفهوم تقييم أداء البنوك التجارية، لابد من تعريف المصطلحات الواردة فيه بداية من تعريف الأداء بشكل عام وعلاقته بالكفاءة والفعالية ثم نعرف مصطلح التقييم وذكر لمراحله، وننتهي بمفهوم تقييم الأداء في البنوك التجارية.

أولا- مفهوم الأداء: نحاول من خلال ما سيأتي تعريف الأداء وعلاقته بمصطلح كل من الكفاء والفعالية.

1- تعريف الأداء:

- يعرف الأداء على أنه:" انعكاس للطريقة التي تم فيها استخدام المؤسسة لمواردها البشرية والمادية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"[1].
- كما يمكن تعريف الأداء كما يلي:"الأداء يعبر عن نشاط شمولي مستمر يعكس قدرة المؤسسة على استغلال إمكانياتها وفق معايير معينة، تضعها بناء على أهداف طويلة الأجل وإن إختلفت نتائج الأداء عما هو موضوع من المعايير فإن الإدارة تقوم بمعالجة الإختلال بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية"[2].

2- العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء: تعرف الكفاءة بأنها أداء الأعمال بطريقة صحيحة، بينما تعرف الفعالية على أنها أداء الأعمال الصحيحة، لذلك لا بد لنا من معرفة الأعمال الصحيحة، وتحديدها وتعريفها لنتمكن من أدائها، لذلك فإن الكفاءة والفعالية هي: أداء الأعمال الصحيحة

---

[1] الحسيني فلاح حسن عداي، والدوري مؤيد عبد الرحمان: **إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:221.

[2] إبراهيم عبد الحليم عباده: **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، اليرموك – الأردن، د.ت، ص:160.

بطريقة صحيحة، أي أن الأداء هو الجمع بين الكفاءة والفعالية، حيث ترتبط الفعالية بالقيادة، وترتبط الكفاءة بالإدارة، لذلك فإن الفعالية تتحقق عندما يكون هناك رؤية واضحة وأهداف واستراتيجيات محددة، وتتحقق الكفاءة عندما يكون هناك تخطيط، وتنظيم، وإدارة للوقت، ورقابة ومتابعة، وعندما يكون هناك فعالية ولا يوجد كفاءة فإن الرؤى والأهداف لا تجد من يحققها بصورة صحيحة، وفي حالة عدم وجود فعالية ووجود كفاءة فإن الأعمال تنجز ولكن بدون وضوح الأهداف. ويمكن توضيح العلاقة بين الكفاءة والفعالية والأداء من خلال العلاقة التالية[1]:

الأداء = الكفاءة + الفعالية

ثانيا- مفهوم عملية التقييم: يعرف التقييم على أنه "عملية تحليلية من طرف شخص متخصص يهدف من ورائها إلى هدف محدد، يتمثل في تحديد قيمة معينة لشيء معين خلال فترة معينة"[2]. من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص الخصائص الأساسية لعملية التقييم وهي: المقيم، الهدف، الشركة محل التقييم، الفترة الزمنية للتقييم، قيمة الشركة، وذلك لمناقشة لماذا نقيم؟ ماذا نقيم ؟ لمن نقيم؟.

2- خطوات (مراحل) عملية التقييم: لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في الوصول إلى قيمة الشركة يتم المرور بمجموعة من المراحل وهي[3]:

2-1- تحديد الهدف: يعتبر تحديد الهدف أول عمل تسييري والذي يمثل حجر الأساس لكل المراحل اللاحقة وذلك لتحديد الوسائل والمعطيات انطلاقا من الأهداف، وكذلك اختيار الطريق المناسب، فإذا كان الهدف جلب مساهمين جدد فعلى المقيم اختيار طريقة تعطي الشركة قيمة مضافة؛

2-2- وضع مخطط العمل: بالتركيز على الوقت المتاح للتقييم تحديد فترة التقييم، جمع المعلومات ثم تحليلها، اختيار المرافقين؛

2-3- تقييم عناصر الشركة: يتضمن اختيار الطريقة المناسبة بالاعتماد على الأهداف والمعلومات المتاحة، وخطة العمل؛

2-4- كتابة التقرير: والذي يحتوي على قيمة الشركة التي تم تحديدها وهي مجرد رأي فقط.

بعد وضع الهدف من عملية التقييم، وضبط خطة العمل يبقى أمام المقيم اختيار الطريقة المناسبة والتي تكون بالضرورة استنادا إلى نتائج عمل المراحل السابقة، وذلك تحت قيود المحيط الخارجي.

---

[1] Selmer C: **Concevoir le Tableau de Bord**, Dunod, Paris, 1998, P:41.

[2] نقلا عن: علي بن الضب: **قياس تكلفة رأس المال في البورصات العربية**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص: 148.

[3] راجع نفسه

ثالثا- مفهوم تقييم الأداء في البنوك: سنبدأ بتعريف تقييم الأداء في البنوك ثم نتطرق إلى أهميته وأهدافه ومقوماته في البنك.

1- تعريف تقييم الأداء في البنوك:

يعرف تقييم الأداء بشكل عام بأنه:"وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر، وتشمل مجموعة من الاجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم، وبأعلى درجة من الكفاءة"[1].

كما ينظر إلى تقييم الأداء بأنه:"مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين"[2].

ويمكن تعريف تقييم الأداء أيضا بأنه:"مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات سبق وأن تم تحديدها من قبل إدارة المؤسسة بهدف اكتشاف الانحرافات ومن تم العمل على تصحيحها، وعادة ما تحصل المقارنة بين النتائج المتحققة فعلا والمستهدفة خلال مدة زمنية معينة"[3].

كما يعرف تقييم الأداء في البنك التجاري بأنه:"عملية إدارية متكاملة وأداة رقابة فعالة تعمل على التأكد من أن النتائج المتحققة من عمليات البنك وأنشطته المختلفة خلال فترة معينة مطابقة للأعمال المنجزة ومقارنتها بتلك النتائج والأهداف المخطط لها والوقوف على الانحرافات وتشخيص أسبابها من أجل تحسين وتطوير الأداء في البنك"[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن تقييم الأداء في البنوك التجارية هو: مقارنة الأهداف المخطط لها بالمتحققة فعلا من قبل إدارة البنك خلال فترة زمنية معينة بهدف اكتشاف الانحرافات وتصحيحها.

2- أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية: تبرز أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية فيما يلي[5]:

- يقدم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك؛
- يساعد لاسيما على المستوى المالي في التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل، وما يصاحبها من مخاطر في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية

[1] صلاح الدين حسن السيسي: **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1998، ص:232.

[2] آدم يوحنا عبده، وسليمان اللوزي: **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المنظمات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2000، ص:199.

[3] الحسيني عداي وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:232.

[4] علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص:75.

[5] علاء طالب وآخرون، المرجع السابق، ص:77.

للبنك، باعتبار أن الأهداف المالية هي زيادة قيمة البنك الحالية والمحافظة على السيولة لحمايته من خطر الإفلاس والتصفية وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار؛

- حث الإدارة على التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات؛
- معالجة أي خلل في عمل الإدارة بشكل سريع؛
- تعزيز مبدأ المساءلة بالاستناد إلى أدلة موضوعية؛
- يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة في البنك، مما يساعد على تحسين مستوى الأداء فيه؛
- يقدم إيضاحا للعاملين في كيفية أداء المهام الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم عليه؛
- يبين تقييم الأداء في البنوك التجارية قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدفة منها والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها، مما يعزز أداء البنك التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للبنك التجاري ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الإستراتيجي للبنك؛
- يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية حيث يبين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج[1].

3- أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية: هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في البنوك يمكن إظهارها في[2]:

- متابعة تنفيذ أهداف البنك المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا ضمن الخطة المرسومة المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء؛
- قياس مدى نجاح البنك من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى التي تقع خارج البنك؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلاشي الأخطاء مستقبلا؛

[1] نصر حمود فهد مزنان: **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص:29.

[2] علاء طالب وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:77.

- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في البنوك إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط البنك لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق؛
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنك، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته؛
- التحقق من تنفيذ الأهداف التي تضمها الخطط الموضوعة من طرف البنك التجاري في الوقت المحدد؛
- تقييم أداء البنك من خلال تنفيذه لأهدافه وذلك باستخدام موارده المتاحة أفضل استخدام[1].

4- المقومات الأساسية لنظم تقييم أداء البنوك: حتى يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع تحقيق أهدافه لابد أن تتوافر له المقومات الآتية[2]:

- الشمول بما يغطي كافة جوانب أداء البنك، ويعطي في ذات الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط البنك محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه البنوك على المؤشرات وأهداف النظام بما يكفل توفر الرغبة في تقبل نتائجه؛
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء إلى جانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك؛
- أن يتمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وأن لا يقتصر على كشف أوجه الخلل والإنحراف فقط؛
- يستحسن اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها يقيم على أساسه أداء الإدارة، ويكون قادرا على استيعاب تقييم أداء البنك من كافة جوانبه، مما يمكن من قياس الأداء الكلي؛
- الاستمرار في تطبيق النظام المقترح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الإقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والإنتظام في فترات قصيرة لمواجهة الانحرافات قبل انتشار آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة؛

---

[1] رقية شرون: **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطرة**، "مذكرة ماجيستير"، تخصص: بنوك وتأمينات، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006-2007، ص:60.

[2] صلاح الدين السيسي: **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة - مصر، 2011، ص- ص:358، 359.

– توافر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين حجم الحوافز والمعيار أو المؤشر الأساسي للتقييم، بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الإنتاجية والاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

رابعا– مستويات ومجالات تقييم أداء البنوك[1]

من الطبيعي أن يختلف الحكم على مدى كفاءة البنوك في إنجاز أعمالها باختلاف المستوى والمجال الذي يتم عنده تقييم أدائها، ووجهة النظر المعبرة عن كل مستوى ومجال.

1– مستويات تقييم أداء أعمال البنوك: وتتمثل هذه المستويات أساسا في:

1–1– المستوى القومي: ويضم البنوك ودورها في توفير الموارد التمويلية اللازمة لقطاعات الاقتصاد القومي باعتبارها عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع.

1–2– المستوى القطاعي: أي مستوى الجهاز البنكي وعلى رأسه البنك المركزي، وتستهدف قياس الكفاءة من ناحية اتساق قرارات القائمين على أمور البنوك مع السياسات النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الإستقرار النقدي.

1–3 مستوى البنك ذاته: حيث تركز الإدارة العليا على تعظيم الربحية وتحقيق التحسن والرشد في أداء الخدمة البنكية ويصبح من الأمور المنطقية وضع عدد من المؤشرات المالية تكون صالحة لتقييم أداء البنك من وجهة نظر واحدة رغم صعوبة تحقيق ذلك، وتمكن في نفس الوقت من التعبير إلى حد كبير عن وجهات النظر الثلاث السابقة.

2– مجالات تقييم أداء البنوك: تشتمل عملية تقييم الأداء على المجالات الثلاثة التالية:

2–1– المجال الأول: التحقق من تنفيذ الأهداف: ونعني بذلك التحقق من تنفيذ الأهداف الرقمية القياسية التي تضمنتها الموازنة التخطيطية للبنك في الوقت المحدد لها.

2–2– المجال الثاني: الرقابة على كفاءة الأداء: ونعني بذلك التحقق من تنفيذ البنك لأهدافه، وممارسة أوجه نشاطه المختلفة بمستوى مرتفع من الكفاءة والفعالية لاستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن.

2–3– المجال الثالث: تقييم النتائج: ونعني بذلك الكشف عن التطورات والاتجاهات التي أسفر عنها أداء البنك على حقيقتها، ومدى مسايرتها للاتجاهات المستهدفة، فضلا عن اكتشاف نواحي القصور في الأداء وتحليل أسبابه، وتحديد المسؤوليات الإدارية، بما يكفل تصحيح مسارات الأداء مستقبلا، وزيادة الكفاءة في إطار خطط تسعى إلى تحقيق هذا المستوى المرتفع من الكفاءة.

[1] صلاح الدين السيسي: الرقابة على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص– ص:356–357.

خامسا– العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم أداء البنوك

يتأثر أي نظام سليم ومتكامل لتقييم أداء البنوك بثلاث مجموعات أساسية هي:

1– طبيعة نشاط البنوك: تزاول البنوك نشاطا اقتصاديا متميزا يتمثل في قيامها بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم طبيعة نشاط هذه البنوك على نوعية مواردها واستخداماتها، إذ تمثل الودائع المصدر الرئيسي لمواردها، وتحديد المجال الرئيسي لاستخداماتها في منح الائتمان والذي يخضع بدوره لسياسات الإقراض والتسليف المطبقة، وانعكاس ذلك كله على سيولة وربحية هذه البنوك.

2– العوامل التاريخية: يتطلب توفير نظام متكامل لتقييم أداء البنوك أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك في الدولة، لاستظهار مدى التأثير الذي ألحقته تلك التطورات في حجم ونوعية النشاط البنكي، ويرتبط بذلك ما صدر من تشريعات وقرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها البنكية.

3– العوامل الاقتصادية: وهي مجموعة من العوامل الاقتصادية التي يتأثر بها أداء البنوك مثل: الهيكل السائد لأسعار الفائدة المدينة والدائنة، تعريف أسعار الخدمات البنكية المقررة، الإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان، الاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع البنوك الأجنبية[1].

المطلب الثاني: التحليل المالي كمقياس لتقييم أداء البنوك التجارية

نظرا لأهمية التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية فإننا سنقوم بدراسة مفهومه وأهميته وأساليبه المستعملة.

أولا: مفهوم التحليل المالي: سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مفهوم التحليل المالي من حيث التعريف والأهمية.

1– تعريف التحليل المالي: هناك عدة تعاريف للتحليل المالي أهمها:

- يعرف التحليل المالي على أنه:" الدراسة المنهجية باستعمال أدوات ومعلومات محاسبية ومالية للبنك من أجل إعطاء تقدير حول المخاطر الماضية، والحالية والمستقبلية الناتجة عن الوضعية المالية والأداء"[2].
- كما يعرف التحليل المالي بأنه:"عملية الفحص الشامل للبنية المالية للبنك التجاري خلال عدة دورات، عن طريق دراسة البيانات والقوائم المالية دراسة مفصلة لفهم مداولاتها ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات التي هي عليها"[3].

---

[1] صلاح الدين السيسي: الرقابة على أعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص– ص:360،361.

[2] Depllens George, et Jabard Jean- Pierre: **Gestion Financière**, serez, 10 Edition,Paris, 1990, P :51.

[3] هيثم محمد الزغبي: **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص:159.

- كما يمكن تعريف التحليل المالي أيضا بأنه:"مجموعة من الأدوات والأساليب التحليلية التي تساعد في التحقق من سلامة المركز المالي للمشروع، وكذا تقييم الأداء واتخاذ القرارت"[1].

من خلال ما سبق نستنتج أن التحليل المالي هو مجموعة من الأدوات والوسائل والأساليب التي تهتم بدراسة البيانات الموجودة في القوائم المالية ومحاولة تفسيرها من أجل الحكم على المركز المالي للبنك، وكذا تكوين معلومات تساعد في تقييم أداء البنوك واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

لذلك يتعين على القائم بالتحليل أن يكون على إلمام تام بمكونات القوائم المالية للبنوك التجارية ثم المعرفة الدقيقة بالقوانين والتشريعات التي تحكم النشاط البنكي، ومن ثم يحدد الأدوات والأساليب التي تمكنه من تحقيق غرضه من حيث معرفة جوانب القوة والضعف في البنك ومدى التزامه بالتشريعات المنظمة للعمل خاصة فيما يتعلق بالسيولة والاحتياطي القانوني ونسبة التوظيف،...إلخ[2].

2- أهمية التحليل المالي للبنك: من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج أهمية التحليل المالي بالنسبة للبنوك التجارية في ما يلي:

- يساعد التحليل المالي الإدارة العليا في البنك وغيرها من الإدارات المتخصصة من المتابعة والرقابة وقياس أداء أنشطتها، بالإضافة إلى أنه يعطي الكثير من المعلومات التي تفيد في عملية التخطيط المستقبلي[3]؛
- يساعد التحليل المالي للقوائم المالية البنكية في التعرف على مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية واستخدامها من ناحية أخرى، وأيضا المحافظة على التوازن بين هدفي البنك وهما السيولة والربحية[4]؛
- يكشف التحليل المالي الأهمية النسبية لكل جزء من أجزاء الميزانية، كما يساعد على الكشف عن طبيعة العمليات التي يقوم بها البنك من جهة، ومكانته المالية مع غيره من جهة أخرى؛

وتظهر أهمية التحليل المالي أكثر بمعرفة أساليب تحليل القوائم المالية المستعملة كثيرا في عملية تقييم الأداء البنكي.

ثانيا: أساليب تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية

يهدف التحليل المالي من خلال اختيار واستخدام أنسب أدواته وأساليبه إلى تقديم معلومات وبيانات مفيدة ودقيقة تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة، التي تمكن البنك التجاري من إتمام عملياته بنجاح. وتوجد عدة أساليب يمكن للمحلل المالي اختيار أفضلها أو المزج بينها للقيام بعمله على أكمل وجه وهي[5]:

---

[1] صلاح الدين السيسي: الرقابة على أعمال البنوك، مرجع سبق ذكره، ص249.

[2] دريد آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص:103.

[3] عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف: **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، بيروت، 1991، ص:213.

[4] صلاح الدين السيسي: الرقابة على أعمال البنوك ، مرجع سبق ذكره، ص:249.

[5] مفلح محمد عقل: **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000، ص:253.

1- أسلوب التحليل المالي الرأسي: يقوم على أساس دراسة العلاقات بين العوامل أو البنود المالية المختلفة في البنك، كما تظهر في مجموعة واحدة في القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، فتوجد دراسة التوزيع النسبي لمجموعة من العناصر مثل: التوزيع النسبي لعناصر الأصول.

وأحد وسائل التحليل الرأسي استخدام الحجم الكلي أو الشامل وذلك بنسبة كل أصل إلى مجموع الأصول أوكل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى مجموع الخصوم ورأس المال.

2- أسلوب التحليل المالي الأفقي: يقوم على دراسة العلاقات المالية في البنك، كما توضحها مجموعة من القوائم المالية خلال فترات زمنية متتابعة، للتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الإتجاه ونوعه وتقييمه، ويقيس هذا التحليل سلوك مفردات الميزانية من حيث الزيادة أو النقصان في هذه المفردات خلال أزمنة مختلفة للتعرف على التغيرات التي حدثت وأسبابها.

وهناك أسلوب آخر يتم من خلاله دراسة ميزانيات متتالية، وتعرف بالدراسة المقارنة وتعطي فكرة عن مدى تقدم البنك، وقد تستخدم النسب المئوية للتعبير عن التغيرات التي حدثت.

3- أسلوب النسب أو المؤشرات المالية: هناك تحليل يعتمد على استخدام النسب المالية يهدف إلى تزويدنا بمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية البنك[1].

حيث تقع على عاتق البنوك مسؤولية حماية أموال المودعين وتحقيق أهداف أصحاب المصالح من مساهمين ودائنين وعاملين وغيرهم، مما يستدعي قيام تلك البنوك باستخدام عدد من مؤشرات الأداء المالية التي تعكس الجوانب الأساسية لعملها. وهذه المؤشرات عادة ما يعبر عنها بالنسب التي تعكس أثر تعامل البنك والتي تستخدم في تقييم أداء البنك وتحليل مركزه المالي وربحيته.

ولقد اهتم الكثير من الباحثين بتطوير تلك المؤشرات والأساليب العلمية والرياضية لتوضيح العلاقات بينها بشكل متكامل يشمل جميع أوجه أنشطة البنك، لذلك تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء البنك وقدرته على مواجهة التزاماته المستحقة عليه حاليا ومستقبلا لأنها تمثل أداة تشخيصية أساسية من أدوات التحليل المالي الذي يعد في البداية لقياس الأداء وتنتهي بعملية التقييم[2].

وتعرف المؤشرات المالية على أنها:" عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة على تقييم أداء معين عند نقطة زمنية معينة"[3].

---

[1] دريد آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص- ص:103، 104.

[2] Mcmenamin Jim: **Financial Management**, the bath press,1999, p :298.

[3] عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي: **التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري للنشر والتوريع، عمان- الأردن، 2008، ص:83.

وقبل البدء باستعراض المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنك لابد من بيان أهم خصائص تلك المؤشرات وهي كما يلي[1]:

- تتبع عن فهم عميق للمشكلات محل الدراسة ومحاولة تفصيل مؤشرات مناسبة لتعكسها؛
- أن تكون بسيطة قدر المستطاع وواضحة وقابلة للقياس؛
- أن تكون محدودة العدد ليتمكن متخذ القرار من متابعتها باستمرار؛
- أن تكون عملية وقابلة للتطبيق؛
- ضرورة وجود علاقة وثيقة بين عناصر النسبة كي تكون معبرة ولها مدلول منطقي؛
- أن يكون هناك ارتباط واضح بين الهدف من التحليل المالي وبين النسبة المالية المستخدمة.

وتتمثل النسب المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وأكثرها شيوعا واستخداما فيما يلي:

3-1- نسب السيولة: تعرض لنا نسب السيولة قدرة البنك على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة اتجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع ومنح القروض بمختلف أنواعها، كما تبين لنا هذه النسبة أيضا قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية، ومن أهم الالتزامات قصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، أما الأصول السريعة التحول إلى نقدية تتمثل في: الودائع لدى البنوك الأخرى وفائض الاحتياطي القانوني المودع لدى البنك المركزي، والاحتياطي الثانوي المتمثل في أوراق مالية قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى نقدية فورا ودون خسائر، فإدارة السيولة تهدف إلى أن يكون البنك دائما جاهزا لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات، وأن إدارة السيولة الفعالة تتطلب تحديد مصادر الأموال الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ومعرفة طبيعة التعارض بين السيولة والربحية والأمان[2].

3-2- نسب الربحية: إذا كانت الإيرادات تؤثر على نقطة البداية للأداء المالي فقط، فإن الربحية تؤثر على النتيجة النهائية لجميع الجهود والأنشطة لأداء البنك، وهي المقياس الكلي للأداء المالي؛ فالربحية وتحقيق عائد ملائم لمالكيه من الأهداف الأساسية في عمل البنوك، ولكي يحقق البنك تلك الأرباح عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن ذلك. لذلك فنسب الربحية واحدة من أصعب الاتجاهات للبنك كمفهوم وقياس، وذلك لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى يكون البنك في مركز مربح، إذ أن كثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي من أجل الحصول على ربح أكبر مستقبلا، وعلى سبيل المثال الخدمة الجديدة تتطلب تكاليف إدارية مرتفعة مما يولد ربحا متدنيا في بداية الأمر، فيصبح الربح الحالي ضعيفا ليعكس صحة الربحية مستقبلا، ومن

[1] علاء طالب وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص- ص:79، 80.

[2] دريد آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص – ص:104، 108.

المشاكل الأخرى للربحية المحاسبية هو تجاهلها للمخاطرة وعلى ضوئه فهي غير صالحة للمقارنة، إلا أنها توفر الكثير من المعلومات المهمة عن نشاط البنك التشغيلي في الأجل القصير[1].

ولهذا تعتبر نسب الربحية من أكثر النسب الدالة على أداء البنك التجاري خلال فترة زمنية معينة.

3-3- نسب كفاية رأس المال: تنبع أهمية رأس المال من الوظائف التي يمكن أن يحققها، فهو يشكل قاعدة للنمو والتطور المستقبلي للبنك، ويؤدي دورا مهما في عملية امتصاص وتغطية أي خسائر غير متوقعة يمكن أن تواجه البنك، فالبنوك التي لديها قاعدة رأس مال تتناسب مع نشاطها وحجم وطبيعة المخاطر التي تتعرض لها تمتلك قدرة أكبر على تحمل الخسائر وتجاوزها والاستمرار بتقديم الخدمات لزبائنها كذلك لها القدرة على الاستمرار في العمل وتقديم الائتمان إلى مختلف القطاعات، ومن ثم فإن احتفاظ البنوك بمستوى رأس مال مناسب يؤدي إلى رفع قدرة القطاع البنكي ويساهم في تعزيز الثقة به وفي حفظ استقرار النظام المالي ككل، وعليه يتعين على البنوك القيام بإجراءات لتقييم متطلبات رأس المال اللازمة لها، بما يتوافق وحجم المخاطر الموجودة وإستراتيجية المحافظة على مستوى رأس المال.

وتهتم البنوك المركزية بكفاية رأس المال، إذ تحدد نسبة معينة على البنوك التجارية الالتزام بها حماية لأموال المودعين والدائنين، حيث حددت لجنة بازل1 هذه النسبة ب8%[2].

إن أهم عناصر رأس المال ما يلي:

- رأس المال الأساسي الذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطات بكافة أنواعها وعلاوة الأرصدة والأرباح المدورة؛
- رأس المال المساند والذي يتكون من الاحتياطيات غير المعلنة والتي يتم احتجازها من الأرباح ولا يقابلها أي التزام؛
- احتياطي إعادة تقييم الأصول التي يمتلكها البنك باستثناء العقارات التي يمتلكها لسداد ديونه والتي عليه أن يتخلص منها خلال فترة محددة، ومنها احتياطي إعادة تقييم الأوراق المالية طويلة الأجل بعد تطبيق المعادلة التالية:

قيمة إعادة التقييم = القيمة السوقية – القيمة الدفترية

إضافة إلى مخصصات الديون الجيدة، أما التنزيلات من رأس المال الممتلك فهي:

- قيمة الشهرة؛
- الاستثمارات في الشركات التابعة[3].

---

[1] علاء طالب وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص:80.

[2] نبيل حشاد: **دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف – موسوعة بازل 2**، بيروت – لبنان، ج3، 2005، ص:20.

[3] دريد آل شبيب: إدارة البنوك المعاصرة، مرجع سبق ذكره، ص:114.

ومما سبق نلاحظ أن مجموع هذه النسب تقابل أهداف البنك المتمثلة في قياس نسب السيولة والربحية والأمان، حيث لا يمكن أن نتصور أن البنك يستطيع أن يحقق المستوى المطلوب من الربحية مع توفير السيولة والأمان أثناء ممارسة نشاطه، ما لم يضمن وفاء الزبائن والمتعاملين معه وخلق القناعة لديهم بأنه البنك الأفضل على أساس نوع الخدمات المقدمة وسرعتها وحسن الإستقبال وقلة التكلفة. ولهذا لا يمكن الفصل بين هذه النسب، وقد تم تقسيمها نظريا لإيضاح وإيصال الفكرة بصورة مبسطة وتسهيل عملية استيعابها[1]، حيث سيتم التفصيل في أهم المؤشرات التي تدخل في حساب هذه النسب في المبحث الموالي والأخير من هذا الفصل.

المطلب الثالث: نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)

تعتبر من الأهداف الرئيسية للرقابة البنكية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل البنكي في البلاد، فهناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء البنكي، حيث تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء البنوك، ثم تصنيفها واكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي إلى انهيارها، ومن أهم هذه المعايير نظام تقييم المصارف (CAMELS)[2].

أولا: ماهية نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)

يعتبر معيار كفاية رأس المال من أهم المعايير المستخدمة في تقييم البنوك التجارية، ويتكامل هذا المعيار مع معايير أخرى تطبقه البنوك المركزية تحت ما يطلق عليه (CAMELS)، حيث يعطي هذا النظام كل بنك تصنيف مجمع مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية محيطة بظروف البنك المالية والتشغيلية هذه العناصر هي: كفاية رأس المال، ونوعية الأصول (الموجودات) ومقدرة الإدارة والربحية والسيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق.

وعند تقييم هذه العناصر يؤخذ بعين الإعتبار حجم البنك، ودرجة تعقيد نشاطاته ومخاطر البنك الكلية.

1- تعريف نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS):

يعرف نظام التقييم المصرفي CAMELS بأنه:"عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وهو أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه السلطات الرقابية في قراراتها"[3].

---

[1] عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف: **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2000، ص:220.

[2] يوسف بوخلخال: **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، العدد10، 2012، ص:205.

[3] مالك الرشيد أحمد: **مقارنة بين معياري CAMELS& CAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد35، 2005، ص:3.

كما تعتبره مؤسسة Accion International أنه:" أداة داخلية للتقييم والإدارة وعلى نطاق واسع تعتبر خريطة طريق لمؤسسات التمويل الأصغر التي ترغب في الحصول على ترخيص كإحدى مؤسسات الوساطة المالية الرسمية"[1].

ويمكن تعريف نظام التقييم المصرفي على أنه:" أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية وبشكل موحد، وكذلك تسمح بتحديد المؤسسات التي تحتاج لاهتمام خاص"[2].

كما يعرف نظام التقييم المصرفي أيضا بأنه:"مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، حيث يعتبر أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني وعملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائجه والاعتماد عليه في اتخاذ القرارات"[3].

كما يمكن تعريف نظام التقييم المصرفي بأنه:"نظام يسمح بالتعرف المبكر على المشاكل في عمليات البنك من طرف الحكومة القانونية عن طريق القيام بقياسات صحيحة"[4].

من خلال ما سبق نستنتج أن نظام التقييم المصرفي CAMELS هو أحد الوسائل الرقابية المباشرة الذي تعتمد عليه السلطات الرقابية في تحليل الوضعية المالية للبنك وإعطائه درجة تصنيف معينة تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة.

2- خصائص نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS): يتميز نظام التقييم المصرفي بالخصائص التالية[5]:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير؛
- استخدام تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى و لكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي في الجهاز البنكي ككل؛

---

[1] CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (أحد برامج التمويل الأصغر) التابعة للبنك العالمي، **دليل الموارد المتعلق بدراسة تقييم التمويل الأصغر**، نوفمبر 2001، ص:2.

[2] Ahmed Farra : **Bank Evaluation System** a partir le sit d'internet : site- iugaza.edu.ps/yashour/files/2010/02٪ CAMELS - Farra, consulte le :17-02-2016.

[3] بورقبة شوقي: **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الاسلامية**، ورقة بحثية خاصة بتفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، د.ت، ص:2.

[4] Tihomir Hunjak and Dargo Jakovcevic :**AHP based model for Bank Performance Evaluation and Rating**, Berne. Stwitzerland ISAHP,2001,p :149. Apartir le site d'internet :www.Isahp.org/2001 proceeding/ papers consulté le :17-02-2016.

[5] بورقبة شوقي: مرجع سبق ذكره، ص:05.

– يساعد على تطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لعملاء السوق والجمهور؛
– مقياس يسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول (من خلال المؤشرات)؛
– يعمل على كشف مخاطر انتقال الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها[1].

3- الإنتقادات الموجهة لنظام التقييم المصرفي CAMELS: على الرغم من أن هذا النظام يتصف بالعديد من المميزات إلا أنه لا يخلو من العيوب والإنتقادات، ومن بين هذه الانتقادات نذكر منها:

– اختيار النسب المالية يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائيا، فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير على الموقف المالي للبنك أكبر من تأثير النسب المستخدمة حاليا بواسطة معيار CAMELS، لذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الإثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام هذا المعيار[2]؛
– أعطى نظام التقييم المصرفي أوزانا ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءته ودقته في التحليل؛
– يعتمد هذا المقياس على تقسيم البنوك إلى مجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، على الرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛
– يعتمد في قياس الأداء على أداء البنوك الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي[3].

ثانيا: كيفية استخدام نظام التقييم المصرفي CAMELS

تم تطوير نظام التقييم المصرفي، بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي، وعملا بمبدأ الرقابة الذاتية الذي تسعى البنوك لتفعيله حتى يستطيع كل بنك تقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي.

1- **درجات التصنيف CAMELS:** يوضح الجدول رقم (1، 1) أدناه درجات التصنيف التي تمنح للبنك انطلاقا من مكونات نظام التقييم المصرفي، إذ تتراوح درجات التصنيف ما بين 01 (وهو الأفضل).

---

[1] مصيطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطورالمالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد6، 2000، ص:120.

[2] مالك أحمد: مرجع سبق ذكره، ص:6.

[3] Anne-Clude Creusot : **Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL ,BIM**, N138 , Novembre 2001,p -p :2,4.

إلى التصنيف 05 (وهو الأسوء) كما يلي[1]:

الجدول رقم (1، 1): تصنيف البنوك حسب نظام التقييم المصرفي CAMELS

تحليل تصنيف (Rating Analysis)	المدى (Rating Range)	تصنيف SCAL (Rating Scal)
قوي (Strong)	1.4 – 1	1
مرضي (Patients)	2.4 – 1.6	2
معقول (Reasonable)	3.4 – 2.6	3
هامشي (Marginal)	4.4 – 3.6	4
غير مرضي (Unsatisfactory)	5 – 4.6	5

Source :abdul awwal sarker : **CAMELS rating system in the context of islamic banking**, a proposed « S » for shariah framework, p10,a partir le sit dinternet : www.ibtra.compdf camel1%20 rating ibtra 20journal pdf, consulte le 18/02/2016.

ويمثل كل تصنيف ما يلي:

- **التصنيف رقم 01 (القوي)**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي يقع ضمن المجال [1– 1.4].
- **التصنيف رقم 02 (مرضي)**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي يقع ضمن المجال [1.6 – 2.4].
- **التصنيف رقم 03 (معقول)**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي ينتمي إلى المجال[2.6 – 3.4].
- **التصنيف رقم 04 (هامشي)**: إذا كان متوسط تصنيف مكونات نظام التقييم المصرفي يقع ضمن المجال [3.6 – 4.4].
- **التصنيف رقم 05 (غير مرضي)**: إذا كان متوسط مكونات نظام التقييم المصرفي ينتمي إلى المجال [4.6 – 5].

2- **الإجراءات الرقابية التي تتخذ بناء على درجة التصنيف**: تحدد درجة تصنيف البنك مركزه المالي والإجراء الرقابي الواجب اتخاذه وفق الجدول التالي:

[1] R.Alton Gilbert et Andrew Meyer: **The Role of a Camel Dawnge rade model in Bank Surveillance**,Working paper series, Federal reserve Bank of ST.Louis,2000,p :6. A partir le site d'internet :www.Federal reserve.Gov.consulte le : 18 -2-2016.

الجدول رقم (1، 2): الإجراءات الرقابية المتخذة بناءا على تصنيف CAMELS

درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	يظهر عناصر القوة والضعف	رقابة ومتابعة مستمرة
4	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	خطير جدا	رقابة دائمة

المصدر: عبد القادر زيتوني: **المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، متاح على الموقع: www.kantakji.com، تاريخ الإطلاع: 2016/02/18، الساعة:19:13.

يقوم المنظمون الفدراليون والرسميون في الولايات المتحدة الأمريكية بانتظام بتقييم الحالة المالية العامة لكل بنك وتحديد المخاطر التي يواجهها، وذلك من خلال عمليات الفحص التي يقومون بها لإعداد التقارير الدورية، ويقومون بتصنيف البنك وفقا لنظام ترتيب موحد والذي يحتوي على 6 أنواع عامة من الأداء تحت اسم CAMELS، حيث يشير كل حرف من هذه الكلمة إلى نوع محدد كما يمثله الشكل الموالي:

الشكل رقم (1، 1): مكونات نظام التقييم المصرفي CAMELS

Capital adequacy	**C**	كفاية رأس المال
Assets Quality	**A**	جودة الأصول (الموجودات)
Management Quality	**M**	كفاءة الإدارة
Earnings	**E**	الأرباح
Liquidity	**L**	السيولة
Sensivity of market risk	**S**	حساسية مخاطر السوق

source : commission fédérale des banques des petites et moyennes banques ainsi que des négociants en valeur mobiliére,a partir le site. charchivebekf consulté le :18/02/2016. d'internet :www.fimmas

3- عناصر نظام التقييم المصرفي CAMELS: يتكون نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS من العناصر التالية:

3-1- كفاية رأس المال: تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها ملاك إدارة البنك لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال، ومن الناحية الفنية فإن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع وتحقيق ربحية البنك ومن ثم نموه.

ونظرا للإهتمام المتزايد بكفاية رأس المال خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بسبب التطورات الاقتصادية والمالية المتسارعة التي يشهدها العالم وخاصة ظهور أزمة المديونية والتحرك نحو إنشاء التكتلات الاقتصادية، وإنشاء البنوك والفروع خارج الدولة الأم، ونتيجة لذلك فقد مر قياس كفاية رأس المال بعدة مراحل هي كالتالي[1]:

3-1-1- المرحلة الأولى: مرحلة ربط رأس المال بحجم الودائع: يعتبر ربط رأس المال بالودائع من أهم وأولى المعايير التي استخدمت لقياس كفاية رأس المال، حيث استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة[2]:

كفاية رأس المال = رأس المال / الودائع.

بصورة واسعة وذلك منذ سنة 1900م إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، ففي بداية 1900م أصبحت القاعدة هي أن البنك يجب أن يحتفظ بأصول رأسمالية لا تقل عن 10٪ من إجمالي الودائع، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما زادت المخاطر التي تواجه المودعين، ومنذ سنة 1914م أصبحت قانونا رسميا للعديد من البنوك، ولكن خلال الحرب العالمية الثانية توسعت البنوك التجارية في شراء الأوراق المالية الحكومية وخلق الودائع لتمويل المجهود الحربي للولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح بذلك الإيفاء بمتطلبات النسبة المذكورة يعوق متطلبات الحرب، مما أدى إلى تخلي البنوك الأمريكية عن هذه النسبة سنة 1942م، وهذا المعيار لا يأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تتعرض لها الأصول، إذ تختلف درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب اختلاف درجة المخاطر التي تتعرض لها الأصول المختلفة.

3-1-2- المرحلة الثانية: مرحلة ربط رأس المال بالأصول (الموجودات)

وقد تم اللجوء إلى هذا المقياس كبديل مفترض بسبب قصور المقياس السابق في الحكم على كفاية رأس المال بالنسبة لحجم ونوعية الأصول المستثمرة في البنك وذلك من خلال حجم الودائع وتحسب هذه النسبة كما يلي[3]:

كفاية رأس المال = رأس المال / مجموع الأصول.

أي بقسمة رأس مال البنك على إجمالي موجوداته، والتي تشمل كافة أوجه الاستثمار والتوظيفات المختلفة للأموال، والتي تتضمن عادة بعض الأصول المحفوفة بالمخاطر، مما يجعل منها مقياس أفضل للوقوف على أية طوارئ غير متوقعة قد تواجه البنك.

---

[1] بن علي بلعزوز، وعبد الكريم قندوز وعبد الرزاق حبار: **إدارة المخاطر: المشتقات المالية،الهندسة المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص:203.

[2] تهاني محمود محمد الزعابي: **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**،"مذكرة ماجيستير منشورة"، تخصص: محاسبة وتمويل، غزة،2008، ص:51.

[3] بن علي بلعزوز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص- ص:204، 205.

وهنا يتم التركيز على إلزامية البنك بالاحتفاظ برأسمال يعادل على الأقل 8٪ من الأصول الكلية للبنك، دون إعطاء أي اعتبار للمخاطر البنكية، فهذه الطريقة لا تفرق بين بنك يحتفظ بمعظم أصوله على شكل أرصدة نقدية سائلة وبين بنك آخر يوجه موارده نحو قروض قصيرة وطويلة الأجل وهو ما يشكل نقطة ضعف في هذه الطريقة.

3-1-3- المرحلة الثالثة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة

بسبب القصور الذي عانت منه النسبة السابقة في قياس كفاية رأس المال بالبنوك التجارية، فقد تم اللجوء إلى مقياس آخر يأخذ في الاعتبار المخاطر التي تواجه البنك التجاري باعتبار أن هناك علاقة طردية بين رأس المال والأصول الخطرة، حيث كلما زادت الحاجة إلى زيادة رأس المال زادت المخاطرة. ويمكن تمثيل النسبة كمقياس لكفاية رأس المال للبنك التجاري بنفس طريقة البسط والمقام في النسب السابقة[1]:

كفاية رأس المال = رأس المال / الأصول الخطرة

يتم حساب هذه النسبة بقسمة رأس مال البنك على الأصول ذات الطبيعة الاستثمارية التي تنطوي على مخاطر عالية كالقروض طويلة الأجل، والتسهيلات الائتمانية وأية موجودات أو أصول أخرى.

يستدل من هذه النسبة أنها تستثني الأصول التي لا يوجد بها مخاطر كالأصول النقدية وما في حكمها، وتعتبر أن حقوق المساهمين المتمثلة في رأس المال هي الملاذ الوحيد ضد المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

وتعطي هذه النسبة مؤشر لقيمة الانخفاض الذي قد يحدث في رأس مال البنك الناشئ عن احتمال عدم الوفاء بهذه الاستثمارات، وحتى يمكن اعتبار هذه النسبة مقياسا لإحتساب كفاية رأس المال فإنه يجب على البنك أن يحتفظ برأس مال يعادل على الأقل ما نسبته 8٪ من حجم الأصول الخطرة.

ويعاب على هذه النسبة إغفالها لدرجات المخاطرة المختلفة في أصول البنوك التجارية، حيث تعامل تلك الأصول الخطرة بنفس المعاملة مع إهمالها أيضا لما يحدث خارج الميزانية من أنشطة وعمليات تتعلق بالإتفاقيات المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة.

3-1-4- المرحلة الرابعة: مرحلة ربط رأس المال بالأصول الخطرة المرجحة والبنود خارج الميزانية

نظرا لعدم جدوى قياس كفاءة رأس المال بالطريقة السابقة فإن هذه الطريقة تعالج التفاوت في درجات المخاطر وأثر البنود خارج الميزانية بعد تأثرها بالمخاطر، وحتى يمكن قبول هذه النسبة فإنه على البنك التجاري أن يحتفظ على الأقل بما يعادل 8٪ من الأصول الخطرة المرجحة والإلتزامات خارج الميزانية الخطرة المرجحة.

[1] بن علي بلعزوز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص- ص:205، 206.

وما يعاب على هذه النسبة اقتصارها فقط على مخاطر الائتمان دون النظر بعين الاعتبار إلى المخاطر الأخرى التي تؤثر على أصول البنك التجاري مثل: (مخاطر السيولة، التضخم/ أو ارتفاع القيمة الشرائية للنقود أو حتى مخاطر السوق)، كما أهملت أيضا عناصر الالتزامات والتي تولد مخاطر السيولة غير المرغوب فيها في هيكل رأس المال ونقصد بها توقيت تحصيل الإيرادات مع سداد الإلتزامات[1].

3-1-5- المرحلة الخامسة: مرحلة ربط رأس المال بمخاطر التشغيل ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق: أظهر التطبيق العملي لمعيار كفاية رأس المال عدة عيوب دفعت إلى تقديم معيار جديد للملاءة، حيث طالب هذا المعيار البنوك بالاحتفاظ برأسمال نسبته 8٪ من التزامات القطاع الخاص اتجاه البنوك، وقد نشأ عن ذلك أمرين مهمين هما:

- عدم التمييز بين البنوك وفقا لدرجة مخاطرتها"عدم الحساسية الكافية للمخاطر"، حيث أن التزامات القطاع الخاص تختلف بشكل كبير ضمن البنك الواحد حسب القطاع والظروف الاقتصادية، طبيعة الضمان،...، وبين البنوك حسب السياسة الائتمانية وطبيعة مكوناتها؛
- قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات درجة المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الأمر الذي نشأ عنه ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من محفظة أصول البنك.

إضافة إلى ما سبق فإن معيار كفاية رأس المال لم يأخذ سابقا بعين الإعتبار أحد أهم المخاطر التي تواجه البنوك وهي المخاطر التشغيلية، خاصة مع تزايد أهميتها بسبب التطور التكنولوجي الكبير والتعقيد في طبيعة وحجم الخدمات[2].

وبذلك أصبحت نسبة كفاية رأس المال تعرف بنسبة MC-Donough [3]، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة ماكدونا = إجمالى رأس المال / مخاطر الائتمان + 12.5 (مجموع (مخاطر السوق + مخاطر التشغيل)).

3-2- جودة الأصول (الموجودات):

تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية، ومنها محفظة القروض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية.

وتعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكبر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإيرادات ورأس المال[4]. كما يعني هذا المعيار التحقق من مدى جودة الأصول

---

[1] راجع نفسه.

[2] ماهر الشيخ حسن: **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003، ص:12.

[3] Eric Lamarque : **Management de la Banque, Risques ,Relation Client, et Organisation**,Pearson Education, France, 2006, p :42.

[4] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: **تصنيفات CAMELS** ، مقدمة البنك المركزي العراقي، 2005، ص:14.

ونوعيتها والمخاطر التي تواجهها وقدرتها على تحقيق العوائد، وإمكانية استردادها في مواعيدها المتفق عليها، ومدى كفاية الضمانات المقدمة بشأنها، إذ أن تصنيف نوعية الموجودات يعكس المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الاستثمار والنشاطات خارج الميزانية، كما يعكس هذا التصنيف مدى قدرة الإدارة على تحديد، وقياس، وكذلك مراقبة وضبط المخاطر.

حيث أن تقييم الموجودات يجب أن يأخذ في الاعتبار كفاية مخصصات الديون، والمخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات مثل المخاطر التشغيلية، ومخاطر السمعة، والسوق وكذلك المخاطر الاستراتيجية[1].

3-3- كفاءة الإدارة:

تشمل الإدارة جميع المديرين الرئيسيين ومجلس الإدارة، وهي تعني قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة البنكية والائتمانية على نحو سليم، ويتم قياسها عبر عدة مؤشرات مثل اتجاهات الأرباح المتحققة خلال عدة فترات مالية ومدى الاهتمام والتقيد بأنظمة الرقابة والضبط الداخلي، مما يؤدي إلى الحد من المخالفات والوقوع في الأخطاء، والقدرة على جذب الودائع ومدى الكفاءة في سياسات توظيف الأموال والتقيد بالقرارات والضوابط المنظمة للعمل البنكي.

كما يجب أن يعكس هذا البند مدى قدرة مجلس الإدارة وإدارة البنك على القيام بالدور الخاص بهما لتحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر من أجل ضمان أن البنك يمارس نشاطاته بطريقة سليمة وآمنة وتتماشى مع الأنظمة والقوانين[2].

3-4- الأرباح (المكاسب):

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول كبداية لتقييم الأرباح، بالإضافة إلى دراسة وتحليل العوامل التالية[3]:

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال ودفع حصص أرباح معقولة؛
- نوعية وتركيب عناصر الدخل بما في ذلك تأثير الضرائب؛
- حجم واتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛
- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛
- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية والأنشطة ذات المخاطر العالية؛
- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض؛

[1] بن علي بلعزوز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص- ص:206،207.

[2] بن علي بلعزوز و آخرون: المرجع السابق، ص:207.

[3] مالك أحمد: مرجع سبق ذكره، ص:11.

وعادة ما يتم تحديد نسب الربحية لأغراض التصنيف بالاستناد إلى الأداء الأدنى للبنوك ذات الصفات المتشابهة، إلا أن التركيز عليها بمعزل عن العوامل الأخرى يؤدي إلى نتائج مضللة.

3-5- السيولة:

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، إذ تمثل أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس، من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل مثلا صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع، كما لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض ما لم يحن آجال استحقاقها. ويمكن تعريف السيولة على أنها: "قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل مالي إلى نقود بسرعة ودون تحمل أية خسارة"[1].

فعند تقييم سيولة البنك يجب الأخذ بعين الاعتبار المستوى الحالي للسيولة وكذلك الحاجة المستقبلية لهذه الأخيرة نظرا للاحتياجات التمويلية، بالإضافة إلى مستوى إدارة السيولة لدى البنك مقارنة مع حجم ودرجة تعقيده وحجم مخاطره.

وبشكل عام فإن إدارة السيولة لدى البنك يجب أن تكفل أن هذا الأخير قادر على الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمقابلة التزاماته وفي الوقت المناسب.

3-6- الحساسية لمخاطر السوق:

إن الحساسية لمخاطر السوق تعكس التغيرات في سعر الفائدة، وسعر الصرف وسعر البضائع وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على وضع البنك المالي أو رأس المال، وعند تقييم الحساسية يجب الأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تحديد، وقياس ومراقبة وضبط حجم البنك مع هذه المخاطر ودرجة تعقيدات هذه العمليات وكفاية رأس المال مقارنة مع مستوى هذه المخاطر.

كما أن معظم البنوك لديها مصدر رئيسي لهذا النوع من المخاطر هو المراكز غير المحتفظ بها لغاية المتاجرة ودرجة حساسيتها لمخاطر سعر الفائدة، وفي البنوك الكبيرة فإن العمليات البنكية الأجنبية يمكن أن تكون مصدر لمخاطر السوق.

هذا ويتيح إجراء التقييم للعناصر المذكورة الوقوف بدقة على وضع البنك، وما إذا كان يعاني من مشاكل أو اختلافات إذ يجب الانتباه إليها لتجنب أوجه القصور واقتراح العلاج، ومن الجدير بالذكر أن نظام CAMELS يتضمن عناصر فنية بنكية ومالية وإدارية توليها السلطة النقدية معظم اهتمامها أثناء عملية التفتيش والرقابة[2]. في الأخير يمكن الإشارة إلى أن هناك نماذج أخرى لتقييم أداء البنوك في بعض الدول بالإضافة لنظام التقييم CAMELS، ويمكن تلخيصها كمايلي:

[1] محمد سويلم: مرجع سبق ذكره، ص: 224.

[2] بن علي بلعزوز وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص- ص:208، 209.

الجدول رقم (1 ، 3): نظم تقييم أداء البنوك في بعض الدول

	CAMELS	PEARLS	GIRAF	MICRORATE	M-CRIL
الجهة المستعملة	البنك الفدرالي الأمريكي.	المجلس العالمي للاتحادات الائتمانية.	مؤسسة Planet Rating منظمة دولية مقرها باريس.	شركة Microrate بواشنطن.	مؤسسة M-CRIL بالهند.
المؤشرات	**6 مؤشرات:** • كفاية رأس المال. • جودة الأصول. • الإدارة •الأرباح. • السيولة. • الحساسية لمخاطر السوق	**6 مؤشرات:** • حماية الأصول. • فعالية الهياكل المالية. • جودة الأصول. • معدلات العائد و التكاليف. • إدارة السيولة. •علامات النمو	**6 مؤشرات:** • نظام الإدارة و عملية اتخاذ القرارات. • تحليل مخاطر الائتمان والتحكم فيها. • محفظة القروض والتمويل. • الكفاءة. • الربحية.	**3 مؤشرات:** • عمليات الإقراض. • التنظيم، نظم معلومات الإدارة. • المركز المالي.	**3 مؤشرات:** • الجوانب التنظيمية و وجه نظام الإدارة العامة. • نقاط القوة في الإدارة. • الموارد و الأداء المالي.
مؤشرات كمية أو نوعية	نوعية و كمية	كمية فقط	نوعية وكمية	نوعية وكمية	نوعية وكمية
خطوات التنفيذ	• إرسال استبيان مالي وقائمة بالوثائق المطلوبة. • إجراء مقابلات مع العملاء. • إجراء تحليل بالموقع. • إجراء مقابلات مع الإدارة و الموظفين. • زيارة الفروع. • تقرير تصنيفي توضيحي.	• يتم إدخال المعلومات المالية على شاشات موحدة.	• إرسال استبيان. • دراسة المعلومات الأساسية. • إجراء مقابلات مع الإدارة و الموظفين والعملاء في الموقع. • إطلاع الإدارة على النتائج الأولية للمعلومات المستخلصة. • تقرير تصنيفي توضيحي. • خطاب سري موجه للإدارة.	• إرسال استبيان. • دراسة المعلومات الأساسية. •إجراء مقابلة مع الإدارة • إطلاع الإدارة على النتائج الأولية للمعلومات المستخلصة. • تقرير تصنيفي توضيحي. • خطاب سري موجه للإدارة.	• دراسة المعلومات الأساسية. • إجراء مقابلة مع الإدارة. • مقابلة المجموعات المقترضة. • مناقشات على مستوى الموظفين • تحليل البيانات وإعداد مشروع التقرير. • تقرير تصنيفي توضيحي. • توصيات بالإقراض استنادا إلى تقييم المخاطر و إمكانية الاستيعاب. • مشروع تقرير يتم إرساله للبنك للتعليق عليه. • عرض التقرير على لجنة تصنيف خارجية لإجراء مراجعة أخيرة عليه.
الإفصاح عن النتائج	• يفصح عن النتائج فقط بموافقة البنك.	• جميع البيانات سرية إلا في حالة الحصول على موافقة بغير ذلك.	• التقارير متاحة مجانا بموافقة البنك المعني على موقعها: www.Planet Finance.Org.	• تقرير موجز من صفحة واحدة متاح في الموقع: www.Microrate.Com.	• فقط بموافقة البنك المعني

المصدر:CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سبق ذكره، ص– ص:8، 9.

المبحث الثالث: مقاييس تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة

في ظل تحرير الاقتصاد العالمي واحتدام المنافسة، تواجه البنوك الكثير من المخاطر من أجل تحقيق عائد مناسب وهذا ما أدى بالبنوك إلى قياس المخاطر التي تواجهها وحدودها من أجل تحقيق معدل مقبول في ظل مواجهة التغيرات والعوامل الخارجية التي يصعب التحكم فيها، ولهذا أصبحت أكبر البنوك العالمية تقوم بتقييم أدائها من خلال تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة.

المطلب الأول: العوائد البنكية

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى التعرف على مفهوم العائد وأشكاله في البنوك التجارية.

أولا: تعريف العائد

يعرف العائد على أنه:"مجموع المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية محددة"[1].

ويعرف العائد أيضا بأنه:"ما يحصل عليه المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بأمواله من خلال توظيفها في العملية الاستثمارية لفترة زمنية محددة، إلا أن حصول المستثمر على العائد المتوقع ليس مؤكدا، نظرا لما يحيط بالاستثمار من احتمالات وقوع الخسارة، وتغيير السياسات الحكومية وتغيير سعر الفائدة، وتقلبات سعر الصرف وظروف مستقبلية يعجز العقل البشري عن معرفتها رغم التطور العلمي والتكنولوجي، فتبقى تنبؤات المستثمر معرضة لشيء من عدم اليقين"[2].

من خلال ماسبق نستنتج أن العائد هو مجموع المكاسب أو الخسائر التي يحصل عليها المستثمر في المستقبل نتيجة تضحيته في الوقت الحالي بجزء من أمواله من خلال استثمارها لفترة زمنية معينة.

ثانيا: أشكال عوائد البنوك التجارية: وتتمثل هذه العوائد في الإيرادات التي تحصل عليها البنوك وهي:

1- إيرادات الفوائد: وهي مجموع الفوائد المكتسبة على كل أصول البنك: كالقروض والودائع لدى مؤسسات أخرى، والأوراق المالية[3]، فهي إيرادات تنتج عن استثمار أموال البنك، وهي كما يلي[4]:

1-1- فوائد الأرصدة الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين في الخارج: عوضا من أن يحتفظ البنك بمبالغ عاطلة دون استخدام، فإنه يودعها لدى أحد البنوك المحلية التي تكون بحاجة إليها، ويحصل مقابل ذلك على فائدة بالسعر السائد في السوق، أما بالنسبة للأرصدة الدائنة لدى المراسلين في الخارج فهي تتعلق بالتجارة الدولية، فهناك بلدان تمنح عليها فوائد وأخرى لا تمنح عليها فائدة.

---

[1] كامل دريد آل شبيب: **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص:33.

[2] سيرين سميح أبو رحمه: **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**،"مذكرة ماجيستير منشورة "، الجامعة الإسلامية، غزة،2008- 2009، ص:38.

[3] طارق عبد العال حماد: **تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص:69.

[4] عبد الغفار حنفي وآخرون: إدارة البنوك وتطبيقاتها، مرجع سبق ذكره، ص:220.

1-2- فوائد القروض والسلفيات ومحفظة الأوراق المالية والتجارية: حيث تمثل القروض والسلفيات أهم عنصر من عناصر إيرادات هذه البنوك، أما بالنسبة للأوراق المالية فإن البنوك تستثمر جانبا من أموالها في شراء هذه الأوراق وتتمثل أهم عناصر إيرادات الاستثمارات المالية في: أرباح الأسهم، وفوائد السندات وأرباح بيع الأسهم والسندات، أما الجزء الآخر الذي تحقق منه البنوك إيراد هو قيامها بخصم الأوراق التجارية خاصة الكمبيالات المخصومة.

1-3- الفوائد المحصلة من أذونات الخزينة.

2- الأرباح الرأسمالية: تنتج هذه الأرباح عن إعادة بيع الموجودات المالية، فحامل السهم أو حامل السند إذا استطاع أن يبيعه بمبلغ يزيد على المبلغ الذي اشتراه به يكون الفرق هو الربح الرأسمالي[1].

3- عمولات مقبوضة: أهمها تلك التي يحصلها البنك التجاري من فتح الاعتمادات المستندية، وإصدار خطابات الضمان[2]، وأيضا إيرادات خدمات الأوراق المالية مثل شراء أو بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء[3].

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول المخاطر البنكية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل البنكي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها. وعليه فقد تولدت حاجة البنوك إلى ضرورة تسطير الأهداف وإعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها، وذلك بهدف إدارتها، معالجتها أو التحكم فيها مع تحقيق المستوى المطلوب من المواءمة بين أثر هذه المخاطر والعوائد التي تسعى البنوك إلى تحقيقها.

أولا: مفهوم المخاطر البنكية ومصادرها

سنتناول من خلال هذا الفرع المخاطر البنكية من حيث مفهومها وأهم مصادرها

1- مفهوم المخاطر البنكية:

- تعرف المخاطرة على أنها:" تنشأ عن حالة عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقق أو عدم تحقق العائد المتوقع على الاستثمار"[4].
- كما تعرف المخاطرة بأنها:" احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منتظرة في الأجل القصير أو الطويل"[5].

---

[1] زياد رمضان: **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص:239.

[2] صلاح الدين السيسي: مرجع سبق ذكره، ص- ص:42- 45.

[3] طارق حماد: تقييم أداء البنوك التجارية ، مرجع سبق ذكره، ص:70.

[4] محمد مطر: **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2004، ص:22.

[5] نعيمة بن العامر:**البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان**،"مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية"، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001-2002، ص:76.

- ويمكن تعريف المخاطرة بأنها:" التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة"[1].
- أما بالنسبة للمخاطر البنكية فتعرف بأنها:" احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها و/أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين"[2].
- يمكن إعطاء تعريف آخر للمخاطر البنكية وهي:" حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة"[3].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن المخاطر البنكية هي الاحتمالية وعدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع.

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب على المصارف أن تأخذها بعين الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية إذ هناك ثلاث حالات هي[4]:

أ- التأكد: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة، أي أن صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة المعرفة الكاملة بالمستقبل.

ب- المخاطرة: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة النتائج الممكنة، وأن صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعرف هذه الحالة المعرفة الجزئية بالمستقبل.

ج- عدم التأكد: هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، كما أن أي تقدير للاحتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل.

2- مصادر المخاطر البنكية: فالمخاطر البنكية ترجع إلى مصدرين هما:

2-1- المخاطر النظامية: ويطلق عليها المخاطر العامة أو مخاطر السوق، وهي تؤثر بشكل مباشر على النظام البنكي ككل لأنها مرتبطة بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية نتيجة عوامل يصعب التحكم فيها مثل: زيادة حدة التضخم والتوجه نحو العولمة المصرفية بالإضافة إلى اشتداد المنافسة ما بين البنوك وغيرها.

وهي تعني أيضا أن البنوك تتعرض إلى نوع من المخاطر بسبب مجموعة متغيرات هامة أدت إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بشكل عام ولا يمكن أن تتجنبها لأنها وليدة عوامل يصعب التحكم فيها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها[5].

---

[1] نبيل حشاد: **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل2، الجزء 2، 2005، ص:22.

[2] حسين بلعجوز: **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة جيجل، أيام6 و7 جوان، 2005، ص:03.

[3] Anne Marie Percie du Sert: **Risque et Contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999, p :25.

[4] سيرين أبو رحمه: مرجع سبق ذكره، ص- ص:42، 43.

[5] حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص:167.

2-2- المخاطر غير النظامية: وهي مخاطر خاصة، لارتباطها بالمخاطر الداخلية للبنك، ويمكن تجنب هذا النوع من المخاطر بالتنويع في المحفظة الاستثمارية للبنك.

3- العوامل (القوى) المؤثرة في زيادة المخاطر البنكية: وهناك عوامل أثرت في المخاطر البنكية من حيث حجمها وتنوعها نذكر منها:

3-1- التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيودا تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة، ولتشجيع البنوك على الإلتزام بالمبادئ البنكية السليمة مثل: الإلتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد، كما تم رفع الحواجز والقيود التي تقيد النشاطات المصرفية، مما أدى إلى دخول البنوك إلى مجالات مصرفية ومالية عديدة لم تكن ضمن أنشطتها السابقة.

3-2- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار الصرف على إثر انهيار إتفاقية بريتن وودز إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية، وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية.

3-3- زيادة حدة المنافسة: مع تزايد أثر العولمة المالية وتوصل المجتمع الدولي إلى إقرار إتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية سنة 1997م في إطار المنظمة العالمية للتجارة، فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق البنكي[1]. وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية[2]:

3-3-1- الاتجاه الأول: منافسة البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق البنكية المحلية أو السوق البنكية الدولية.

3-3-2- الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

3-3-3- الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والبنكية.

3-4- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هذه الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على موجوداتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظ بموجودات ضمن بنود ميزانيتها، والتي كانت نتيجة تغير فلسفة إدارة الأموال في البنوك، وكمثال

---

[1] نعيمة خضراوي: **إدارة المخاطر البنكية**، "مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية"، منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008- 2009، ص:4.

[2] عبد القادر بريش: **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"، منشورة، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص:33.

على ذلك توريق قروض ذات جدارة إئتمانية عالية إلى سندات يكتتب فيها الجمهور وتستفاد البنوك من مبالغها لممارسة أنشطتها المصرفية المختلفة.

بالإضافة إلى تلك العوامل أو القوى المؤثرة في زيادة المخاطر البنكية كما ونوعا هناك قوى أخرى تتمثل فيما يسمى بالعولمة المالية، وظهور الصيرفة الاستثمارية أي من خلال الدخول إلى مجالات الاستثمار المختلفة كالوساطة والمتاجرة[1].

3-5- التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاسيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تخفيض التكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياسها وإدارتها.

وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك التجاري تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها ومحاولة التكيف معها، وهو ما يستوجب من البنك معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر البنكية وتحديد مصادرها حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تبويب المخاطر البنكية إلى أصناف متعددة وإلى أنواع مختلفة استنادا إلى وجهات نظر الكتاب والباحثين والتي تعتمد على رؤية متباينة للمخاطر وفق النشاط والبيئة والموارد والظروف الاقتصادية والعلاقات الدولية، ويمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى أنواع متعددة وهي:

1- المخاطر البيئية: وتتمثل في المخاطر التي تتعرض لها البنوك باعتبارها مؤسسات ذات تنظيم وتشريع عال، إذ أن معظم البنوك تعمل ضمن نظام مفتوح، تؤثر وتتأثر بالبيئة سواء أكانت البيئة داخلية أو خارجية. ويشمل هذا الصنف من المخاطر على الأنواع التالية[2]:

1-1- المخاطر التشريعية: ويطلق عليها البعض مخاطرة الالتزام، وهي تنتج من احتمال مخالفة تطبيق القوانين الرقابية والقواعد التشريعية التي تؤثر سلبا في البنك، إذ قد تقوم السلطات الرقابية بفرض غرامات نقدية على البنوك المخالفة وتكرارها قد يؤدي إلى عقوبات أشد قسوة. وتشير هذه المخاطر إلى تأثير تشريعات الدول التي تعمل فيها البنوك ويجب مراعاتها عند تقييم المخاطر، وهي تشمل السياسة المتعلقة بالتعريفات الجمركية وحصص الاستيراد والضرائب والاعانات أو أية أمور أخرى تؤثر في الاستثمارات، ولهذا الغرض فعلى إدارات البنوك أن تكون على معرفة واطلاع كامل ودقيق بتشريعات الدول التي ستفتح فيها فروعها، وبالأخص معرفتها الدقيقة بقوانين وتشريعات حماية عملائها في هذه الدول التي لديها فروع فيها.

---

[1] صادق راشد الشمري: **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرهافي الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشروالتوزيع، عمان، 2013، ص- ص:37، 38.

[2] صادق الشمري: المرجع السابق، ص- ص:55- 59.

1-1-1- مخاطر التنظيم: وهذا النوع من المخاطر برز من خلال عدم تطبيق بعض الاجراءات التنظيمية والرقابية وقواعد العمل البنكي التي تجعل البنك في وضع غير تنافسي، مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا البنك.

1-1-2- المخاطر التنظيمية: تستخدم للتعبير عن حالة اللاتأكد والتي من الممكن أن تحدث تأثيرا ماديا ملموسا على البنك، أي أن المخاطر التنظيمية تتمثل في مجموعة القيود والمحددات التي تعيق الممارسات التنظيمية[1].

1-2- المخاطر الاقتصادية: وتشمل المخاطر المرافقة لعوامل الاقتصاد القومي والدولي، والتي يمكن أن تؤثر في أداء البنوك سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة وبالأخص أن العولمة قد غزت دول العالم وحولتها إلى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها.

1-3- مخاطر المنافسة: برزت هذه المخاطرة نتيجة ظهور منتجات جديدة وابتكار خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال آليات ووسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات البنكية للعملاء، كذلك تأثرت هذه المخاطر بنشاطات المؤسسات المالية الأخرى والتي يطلق عليها المؤسسات غير المصرفية، والتي دخلت مجال المنافسة كشركات التأمين وشركات الاستثمار المالي، وصناديق التقاعد والضمان الإجتماعي وغيرها.

2- المخاطر الإدارية: وتحدث هذه المخاطر بسبب سوء الإدارة وضعفها وعدم أهليتها، وتشمل هذه المخاطر[2]:

2-1- مخاطر السمعة: يرتبط نجاح البنوك في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام البنك بتقديم خدمات غير كفوءة، أو عند عدم الإنتظام في تقديم الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أو عند حدوث انتهاك للخصوصية، كذلك ترتبط هذه المخاطر بسوء الإدارة وعدم نزاهتها مما قد ينعكس سلبا على الأداء البنكي في جميع أنشطته وفعاليته.

2-2- المخاطر المنظمية: وتتمثل في المخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للبنوك وأنواعها المختلفة وتدرج فيها الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة خاصة فيما يتعلق ببيئة البنك وطبيعة نظم التعويض والحوافز.

2-3- مخاطر القابلية أو القدرة: وهي تلك المخاطر التي تجعل إدارة البنك مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع البنكي، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات بنكية صائبة وسليمة تتعلق بإدارة أموال البنك وإدارة موجوداته ومطلوباته بالشكل الكفؤ، وهو

---

[1] منير زيد العبودي: **الإدارة الإستراتيجية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2010، ص:63.

[2] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص- ص:59- 61.

ما قد يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية وإقراضية وتوظيفية مختلفة بسبب نقص الكفاءة والخبرة وعدم القدرة على إدارة مصادر التمويل وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة، فنقص الكفاءة والخبرة ينتج عنها كثير من الأزمات المالية مثلما حدث في العديد من البنوك ما يجعلها تعلن إفلاسها أو تقلص حصتها السوقية بسبب عدم توافر إدارة سليمة ورشيدة فيها.

2-4- مخاطر التعويضات: وهي تشير إلى وجوب مشاركة القطاع الخاص (المودعين) من أجل المساهمة في معالجة الأزمات المالية والبنكية، وذلك من خلال تأسيس أنظمة للتأمين على الودائع وحماية المودعين، مما يؤدي إلى تحمل القطاع الخاص لجزء من هذه التكاليف أو الخسائر عند تعرض البنك إلى الإفلاس بدلا من أن تتحملها الدولة وبالأخص في الدول النامية، وذلك لعدم وجود نظام صريح للتأمين على الودائع، وهذا ما يجعل عدم اهتمام المودعين باختيار البنك الجيد نظرا لأنهم لن يتحملوا أية خسائر نتيجة لتلك الأزمات، أما في حالة وجود نظام صريح للتأمين على الودائع (والذي لا يغطي مبلغ الوديعة كله)، ولكن سيكون هناك حدا أعلى لمبلغ التعويض في حالة إفلاس البنك وهذا ما يجعل المودعين (القطاع الخاص) يتحملون جزءا من هذه التكاليف نتيجة هذه الأزمات ومن خلال هذا سيضطر المودعين إلى إختيار البنوك الجيدة والقوية وبالضرورة ستكون النتيجة انسحاب البنوك الضعيفة من السوق.

3- المخاطر المالية: المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا[1]. أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير موكدة[2]، بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما[3]:

- قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية:

أ- نتيجة موجبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.

ب- نتيجة محايدة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماما للقيمة المتوقعة.

ج- نتيجة سالبة: حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أسوأ من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد:

3-1- المخاطر الإئتمانية: وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الإثنين معا عند موعد استحقاقه وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح

[1] Petty.J, **Basic Financial Management**, Prentice- Hall, 1982, p:306.
[2] Gasttineau, G.L & Kiritzman, M.P: **The Dictionary of Financial Risk Management**, Fabozzi Associates, 1996, p -p :241, 242.
[3] William,C.A & Smith, M.L & Young, P.C: **Risk Management and Insurance**, Mc Graw-Hill, INC, 1995, p-p :26, 27.

من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان[1].

وهناك عدة مصادر للمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي[2]:

3-1-1- المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع.

3-1-2- المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: وهي مخاطر مرتبطة بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، ومبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها.

3-1-3- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، ومن الصعب عادة التنبؤ بهذه المخاطر والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها.

3-1-4- المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليس فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته. نأخذ على سبيل الأخطاء عدم أخذ الضمانات الشخصية أو العينية الكافية التي يمكن بيعها أو تسييلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل إكمال المستندات والوثائق اللازمة، تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمتعامل واحد،...الخ.

بالإضافة إلى مصادر المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد، فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك، فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين[3].

3-2- مخاطر السيولة: يواجه البنك مخاطر أخرى ذات طبيعة مالية ناتجة عن عدم سيولة الأصول وحجم الأموال الخاصة، حيث تتمثل هذه المخاطر في[4]:

3-2-1- خطر عدم سيولة البنك: هو ذلك الخطر الذي يواجهه البنك عندما لا يملك أموال أو سيولة كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة أو احتياجات أخرى مثل: القيام بعمليات المقاصة، أو بلوغ الحد الأدنى للاحتياطي القانوني.

---

[1] حمزة الزبيدي: مرجع سبق ذكره، ص:178.

[2] عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص- ص:52- 54.

[3] نعيمة خضراوي: مرجع سبق ذكره، ص- ص:5، 6.

[4] Voir: **Desmocht.F, Pratique de L'activité Bancaire : gestion Comptable et Commerciale, Informatique Financiére et gestion des risques**, Paris, Dunod, 2004, p :248.

إن هذا الخطر قد يتسبب في إفلاس البنك، إلا أن ذلك يبقى حالة متطرفة قد تكون لها أسبابا أخرى مثل: عجز الزبائن عن تسديد قروضهم، أو التغيرات غير المواتية للأسواق.

ويمكن تصنيف هذا الخطر إلى صنفين هما:

أ- **خطر السيولة الحالية**: أي عدم قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب الكثيرة وغير المتوقعة.

ب- **خطر السيولة الآجلة**: وينتج هذا الخطر عن التغير التدريجي لتواريخ استحقاق الاستخدامات وبقاء مدة توظيف الموارد على حالها (أو اتجاهها إلى التقلص) بسبب اختلاف احتياجات وأهداف كل من المودعين والمقترضين.

وبالتالي فإن خطر السيولة يشكل أثرا مباشرا على توازن ميزانيات البنوك، وحرصا على حماية المودعين والبنوك في آن واحد، تسهر السلطات الوصية على مراقبته باستمرار باستعمال نسبتين هما: نسبة السيولة، ومعامل الأموال الخاصة.

3-2-2- خطر عدم ملاءة البنك: يمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة، بمعنى أنه خطر ناتج عن عدم كفاية الأموال الخاصة من جهة، وعن الأخطار التي يواجهها البنك من جهة أخرى.

3-3- مخاطر السوق: هي الخسائر المحتملة الناجمة عن كل من تقلبات أسعار الفائدة، وأسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية، وذلك بسبب التطورات غير المواتية في عوامل السوق.

بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة (أو التي ليست في صالح البنك) لأسعار السوق، حيث أن هذا الخطر يهدد أنشطة المبادلة أو التفاوض التي تتم على مختلف الأوراق المالية والعقود وتزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الأسواق المالية[1].

وبالتالي فإن خطر السوق هو خطر مركب ينشأ نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة، وسعر الصرف ومؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالأصل.

3-3-1- مخاطر أسعار الفائدة: تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع إيرادات البنك نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وبما أن أسعار الفائدة غير مستقرة، فإن الإيرادات تكون أيضا غير مستقرة، فأي بنك يقرض أو يقترض يكون معرضا لمخاطر أسعار الفائدة، فالمقرض يكون معرضا لخطر تراجع الإيرادات بسبب انخفاض أسعار الفائدة، أما المقترض الذي يدفع فائدة متغيرة فيتكبد تكاليف أعلى عندما ترتفع أسعار الفائدة، وفي كلا الموقفين مخاطرة.

وهناك مصدر آخر لمخاطر أسعار الفائدة يتمثل في الخيارات الضمنية للمنتجات البنكية، ففي حالة الدفع المسبق للقروض ذات السعر الثابت يمكن للمقترض أن يسدد القرض ويقترض بسعر

[1] Antoine Sardi et Henri Jacob: **Management des Risques Bancaires**, Afges, Paris, 2001, p :20.

جديد، وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضا شديدا، وتحمل الودائع أيضا خيارات، حيث أنها يمكن أن تحول إلى ودائع بأجل عندما ترتفع أسعار الفائدة، أو أن يحولها أصحابها إلى توظيفات أخرى تحقق أكبر عائد[1].

إن مخاطر معدلات الفائدة الاختيارية يطلق عليها عادة مخاطر فائدة غير مباشرة، لأنها لا تنشأ مباشرة من تغير أسعار الفائدة بل تنتج من سلوك العملاء الذين يقارنون مردودية وتكاليف ممارسة الخيارات المتضمنة في المنتجات البنكية ويجرون اختياراتهم تبعا لظروف وأحوال السوق[2].

مما سبق يمكن القول أن خطر معدل الفائدة هو خطر ناجم عن الخسائر المتتالية الناجمة عن تغيرات أسعار الفائدة، وبالتالي فهو عامل أساسي للتشكيك والطعن في المركز المالي للبنك عند التغير السلبي لمعدلات الفائدة[3].

3-3-2- مخاطر سعر الصرف: وهو الخطر المرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض من جهة أخرى[4]. ويتمثل هذا النوع من المخاطر في الخسائر التي يتكبدها البنك نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف، حيث تحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم بذات العملات الأجنبية، وعموما ينشأ خطر الصرف نتيجة حيازة البنك لحقوق و/أو ديون بعملة صعبة تعرف تقلبات مستمرة في أسعارها ما يعرض البنك إلى خسائر وهذا في حالة التقلبات غير المرغوبة، كما يمكن أن ينشأ خطر الصرف نتيجة ترحيل نتائج محققة بالعملة الصعبة إلى حسابات البنك وتقييمها بالعملة المحلية (كتحويل الأرباح المحققة على العمليات المالية بالخارج إلى العملة المحلية).إن مخاطر الصرف الأجنبي عنصر من عناصر مخاطرة السوق، فبالنسبة لمعاملات السوق تكون أسعار الصرف الأجنبي مجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تباينها مع المؤشرات السوقية الأخرى[5].

وبالتالي فإن خطر سعر الصرف هو ذلك الخطر الذي يتعرض له كل من يملك أصولا أو قروضا محررة بعملات أجنبية، بسبب القيمة المستقبلية لسعر صرف تلك العملات الأجنبية. وهو أكثر المخاطر تأثيرا على البنوك التي تمارس نشاطاتها على المستوى الدولي، لأنها تواجه في

---

[1] Joel Bessis: **Gestion des Risques et Gestion Actif- Passif des Banques**, Dalloz, Paris, 1995, p-p :96- 98.

[2] طارق عبد العال حماد: **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص:203.

[3] Antoine Sardi et Henri Jacob : op.cit , p :315.

[4] عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص:53.

[5] De Coussergues: **Gestion de la Banque - du Diagnostic à la Stratégie**, 3eme édition, Dunod, Paris, 2002, p :184.

نفس الوقت خطر سعر الصرف وخطر معدلات الفائدة وهذا ما يفسر صعوبة التفريق بينهما بالإضافة إلى دمج طرق إدارتهما.

3-4- مخاطر الرافعة: ويقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأس ماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطر كلما زادت هذه النسبة.

وهناك نوعان من الرفع أولهما هو: الرفع المالي، والذي ينجم عن الأعباء المتغيرة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد البنك على أموال مقترضة، وكلما كانت البنوك تتميز بارتفاع درجة الرفع لديها تكون أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من التزامات للغير في حالة تعرض إيراداتها للانخفاض لسبب أو لآخر.

وثانيهما، هو الرفع التشغيلي، ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة البنك مثل مرتبات الإدارة وغيرها[1].

2-5- مخاطر كفاية رأس المال: تتمثل في مدى قدرة رأس المال البنك على تغطية الخسائر في الموجودات من دون أن تتعرض ملاءته لأي خلل[2]. ويمكن قياس مخاطر رأس المال بقسمة رأس المال المدفوع على الأصول المرجحة بالمخاطر، حيث يمثل رأس المال المدفوع رأس المال المستثمر، أما الأصول المرجحة بالمخاطر فتتمثل في كافة الأصول باستثناء النقدية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية. وتقيس هذه النسبة المدى الذي تنخفض فيه قيمة الأصول قبل أن يؤثر ذلك على أموال المودعين والمالكين.

وتحدث مخاطر رأس المال عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لخصوم البنك. وقد دلت الدراسات المالية والمصرفية إلى وجود علاقة وطيدة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال والمتمثلة في معدل حقوق الملكية للأصول المرجحة بالمخاطر. وهذا يعني أن زيادة مخاطر رأس المال تتطلب زيادة كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الاستثمار، الأمر الذي يستوجب على البنك في النهاية زيادة حقوق الملكية لمواجهة مخاطر رأس المال، بالتالي يتبين أن العلاقة بين مخاطر رأس المال وكفاية رأس المال علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع مخاطر رأس المال تؤدي الى انخفاض كفاية رأس المال (ملاءة البنك) والعكس صحيح[3].

4- مخاطر التسليم: إن الكثير من البنوك بدأت تدخل إلى ميادين متطورة من الخدمات البنكية الإلكترونية وبالأخص صيرفة الانترنيت بالنظر لما تقدمه هذه الخدمة من سرعة في الأداء وتقليل في التكاليف.

---

[1] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص- ص:73، 74.

[2] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص:97.

[3] هيل عجمي الجنابي: ، مرجع سبق ذكره، ص:273.

كما أن قسما من البنوك قد شكل تحالفات استراتيجية مع شركات تكنولوجيا المعلومات من أجل تطوير أسواق وتبادلات متكاملة الخدمة في إطار التجارة الإلكترونية بين منظمات الأعمال، وعليه فإنها توفر خدمات مالية وبنكية متنوعة لعملائها من الشركات تشمل القطاع الأجنبي وإدارة النقد والمدفوعات النقدية وفي بعض الدول دخلت بعض البنوك ميادين جديدة من الخدمات الإلكترونية وأخذت تخدم منظمات أعمال صغيرة ومتوسطة عبر تأمين خدمات مختلفة، وعلى الرغم من أنها توفر خدمات وعوائد مختلفة للبنوك غير أنها قد تعرض القطاع البنكي إلى مخاطر ينبغي على أجهزة الرقابة أن تتعامل معها بدقة وحذر شديدين[1]. وهناك عدد من المخاطر ضمن هذا النوع تتمثل في:

4-1- المخاطر التشغيلية: يمكن تعريف المخاطر التشغيلية على أنها:" مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية"[2].

ويمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة والتي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:

4-1-1- الإحتيال الداخلي: هي تلك الأفعال الناتجة عن الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن البنك أو العاملين فيه.

4-1-2- الإحتيال الخارجي: وهي الأفعال الناتجة عن الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون من طرف عملاء البنك.

4-1-3- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وهي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة وشروط وقوانين الصحة والسلامة.

4-1-4- الأضرار في الموجودات المادية: وهذا بسبب الكوارث الطبيعية أو أية أحداث أخرى.

4-1-5- توقف العمل والخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

4-1-6- التنفيذ وإدارة المعاملات: وهو الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك[3].

4-2- المخاطرة التكنولوجية: طالما أن الصناعة البنكية تتميز بالتطور والإبداع المستمر واستخدام التكنولوجيا المتطورة لذلك فإن تقديم الخدمات والأنشطة البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر المصرفيين كي يستطيعوا أن يحققوا ميزة تنافسية بأنشطة بنوكهم المختلفة، وعلى الرغم من أن لها مزايا متعددة سواء للبنك أو العميل إلا أنه في الوقت نفسه هناك مخاطر جسيمة تلازمها.

[1] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 74، 75.

[2] جاسم المناعي: **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص:8.

[3] جاسم المناعي: المرجع السابق، ص:9.

4-3- مخاطرة المنتج الجديد: إن استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدام تلك الأدوات وانتشار العولمة المالية وانفتاح الأسواق البنكية المالية بين البلدان، كل هذا أدى إلى تفاقم حجم ونوع المخاطر البنكية بدخول منتجات أو أدوات مالية جديدة[1].

4-4- المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك وعلى رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي[2].

إن المخاطر الإستراتيجية على المستوى الكلي تشير إلى المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق قائمة، والمخاطر الإستراتيجية على مستوى الأنشطة هي المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.

ولا شك أن المخاطر الإستراتيجية تنخفض بصورة كبيرة في البنوك التي تتميز بمجلس إدارة وإدارة عليا بالخبرة الكافية والمعرفة الجيدة بالأعمال البنكية والتي تستطيع بطبيعة الحال اتخاذ القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة مما يقلل من تعرض البنك للمخاطر ومن ثم الخسائر[3].

ثالثا: الأساليب الوقائية لتجنب المخاطر البنكية

لعل من مهام الصيرفي أساسا العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من المخاطر المرتبطة بنشاطه خاصة ما تعلق منها بعمليات الإقراض، فحذر الصيرفي وحرصه الدائم للحفاظ على الرشادة المالية للمؤسسة البنكية تلزمه على مواجهة المخاطر التي يقدر أنها يمكن أن تقع له[4].

فهناك بعض الأساليب والوسائل لمواجهة المخاطر بهدف التغلب عليها وتقليل آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني بشأن منح تسهيلات ائتمانية معينة، ومن بين هذه الأساليب والوسائل نذكر[5]:

1- توزيع الخطر أو نقله إلى أطراف أخرى وذلك باقتسام المخاطر مع الغير، خاصة في التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة، حيث يتم دعوة أكثر من بنك للاشتراك في منح هذه التسهيلات؛

2- سلامة التطبيق للضوابط العامة والخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات الائتمانية ومتابعة الائتمان الممنوح لتجنب المخاطر الناجمة عنه؛

---

[1] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص:77.

[2] إبراهيم الكراسنة: **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص:37.

[3] صادق الشمري: مرجع سبق ذكره، ص:78.

[4] عبد الحق بوعتروس: مرجع سبق ذكره، ص:55.

[5] نعيمة خضراوي: مرجع سبق ذكره، ص:22.

3- التعامل مع عدة متعاملين وتمويل أنشطة وقطاعات مختلفة وهذا لتجنب ما قد يحدث إذا ما تم التركيز على تمويل متعاملين محدودين وعلى توزيع القروض على أنشطة دون أخرى؛

4- الاستفادة من خدمات الهيئات المتخصصة في تأمين وضمان عمليات الائتمان المصرفي؛

5- تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل البنك، بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في الوقت المناسب ووضع الإجراءات الرقابية والعلاجية الملائمة؛

6- تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية والنقدية المحلية والدولية؛

7- استخدام أساليب القياس المناسبة بهدف قياس المخاطر الائتمانية التي تصاحب القرارات الائتمانية بأنواعها المختلفة؛

8- العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية ومنحه للقروض في حدود إمكانياته المالية.

بالإضافة إلى ما سبق فالبنك يأخذ الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية، وبالنسبة للمخاطر الأخرى فإن البنك يلجأ إلى أساليب التغطية والتوريق للحد من المخاطر.

وتجدر الإشارة إلى أن النظرة التقليدية لتجنب المخاطر وإدارتها في الماضي كانت نادرا ما تأخذ المخاطر في نمط نظامي متكامل موحد من جانب البنك، ولكن في الوقت الحاضر فإن الإدارة الحديثة تحلل وتقيم وتعالج مخاطر متنوعة كجزء من استراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة، وللبنك ثلاثة طرق أساسية لتطبيق أهداف إدارة المخاطر من المنظور الاستراتيجي لها، وهذه الطرق هي:

أ- تعديل عمليات البنك بالتوجه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة (كتقديم خدمات الوساطة الاستثمارية، والوساطة التأمينية وخدمات صناعة سوق الأوراق المالية)؛

ب- تنظيم هيكل رأس المال بشكل يتوافق مع المعايير الدولية الملزمة التي تضمن كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر البنكية؛

ت- استخدام الأدوات المالية المطلوبة (الاستثمارية المالية في العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات أو عقود التأمين)؛

حيث تعمل هذه الطرق والآليات على تشكيل استراتيجية إدارة المخاطر، إذ أنه على المديرين أن يفكروا بمزايا وعيوب أية آلية محددة لمعرفة المزيج الأفضل منها.

المطلب الثالث: مقاييس العائد والمخاطرة

يمكن إستخلاص نموذجين لقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة وهما:

أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية: في عام 1972م استنتج **دافيد كول** نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي **بنموذج العائد على حقوق الملكية**، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها[1].

واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج من خلال الشكل الموضح أدناه[2]:

الشكل رقم (1، 2): طريقة حساب العائد على حقوق الملكية (ROE)

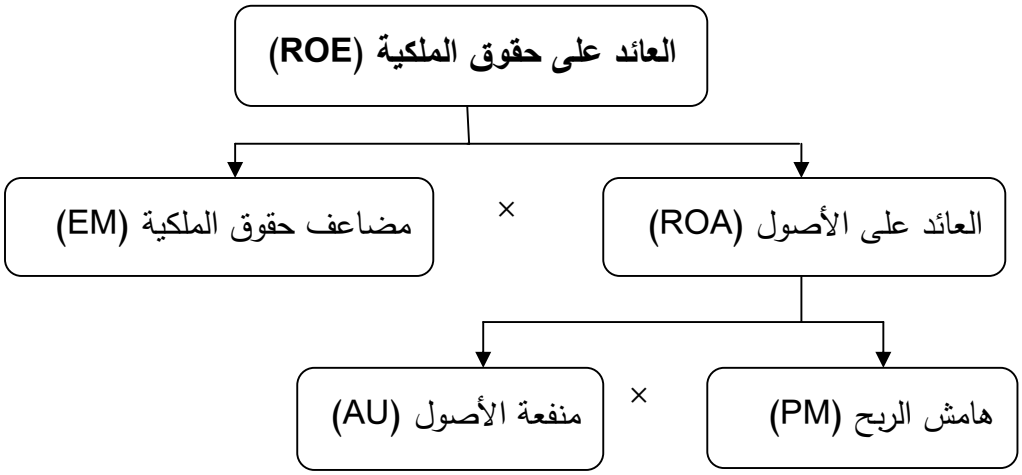

المصدر: طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:91.

ويتكون هذا النموذج من مجموعتين هما:

1- فيما يتعلق بالمجموعة الأولى: يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام "**ديبون**"، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول (ROA) كما يبين قدرة الرفع المالي على رفع العائد على حق الملكية (ROE) إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول(ROA)[3]. و يعتبر هذا الأخير مقياسا جيدا للربحية والكفاءة الإدارية حيث يدل على مدى استخدام البنك لأصوله في توليد الربح[4]. ويتحدد معدل العائد على الأصول بمؤشرين هما: هامش الربح (PM)، ومنفعة الأصول (AU)، وسنوضح العناصر التي تدخل في حساب العائد على حقوق الملكية كما يلي:

---

[1] طارق حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:78.

[2] محمد جموعي قريشي: **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد3، 2004، ص:90.

[3] محمد قريشي: المرجع السابق، ص:91.

[4] رقية شرون: مرجع سبق ذكره، ص:67.

لدينا:

العائد على حق الملكية (ROE)= العائد على الأصول × الرفع المالي.

سنحاول توضيح عناصر هذه المعادلة من خلال ما سيأتي:

1-1- معدل العائد على الأصول (ROA): ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الدخل لكل دينار من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة، أي أنه يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وإجمالي أصوله، ويكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربح. ويحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول.

كما يحسب بالعلاقة التالية:

العائد على الأصول = هامش الربح X منفعة الأصول.

حيث أن:

1-1-1- هامش الربح: يقيس هذا الهامش قدرة البنك على تحقيق الأرباح الصافية، كما يعبر عن مقدرة نفس البنك على السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه، ويساوي[1]:

هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات.

1-1-2- منفعة الأصول: تمثل منفعة الأصول قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات، وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر أخرى. ويتم حسابها كما يلي[2]:

منفعة الأصول = (دخل الفائدة + مداخيل أخرى باستثناء الفوائد) / إجمالي الأصول.

1-2- الرفع المالي (مضاعف حق الملكية): ويقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، ومن ثم فمضاعف الملكية يقيس درجة الرفع المالي للبنك، ويمثل مقياسا لكل من العائد والمخاطرة، ويؤثر هذا المضاعف على أرباح البنك وذلك

[1] ابتهاج عبد الرحمان: المرجع السابق، ص:433.

[2] ميلودي محمد كريم: **الجهاز المصرفي في ظل العولمة**،"رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية"، غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004 ، ص:54.

لتأثيره على المضاعف في العائد على الأصول، والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية، ولكن في نفس الوقت يمثل مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات. وتحسب بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية (إجمالي الأموال الخاصة)

كما يمكن تلخيص عناصر المجموعة الأولى والمتمثلة في مؤشرات العائد التي تدخل في حساب العائد على حقوق الملكية، كما يلي:

أ. **العائد على حقوق الملكية:** يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين[1].

ب. **العائد على الأصول:** يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح[2].

ج. **معدل هامش الربح:** يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

د. **معدل منفعة الأصول:** وتسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول.

هـ. **معامل الرفع المالي:** يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن للبنك خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته[3].

2- أما المجموعة الثانية: فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أوعدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، ومن بين هذه النسب (المؤشرات): مخاطر الإئتمان، ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل ومخاطر أسعار الفائدة[4].

وسنقتصر على ذكر نسبة واحدة لقياس كل مؤشر من مؤشرات المخاطر وهي المستخدمة في الدراسة التطبيقية، وتتمثل في:

---

[1] طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:81.

[2] محمد سعيد أبو سلطان: **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص:471.

[3] طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:84.

[4] محمد قريشي: مرجع سبق ذكره، ص- ص:91، 92.

2-1- مخاطر الائتمان: يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، حيث يتركز مقياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

مخاطر الائتمان = (صافي الخسارة / إجمالي القروض) × 100.

2-2- مخاطر السيولة: وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية احتياجات الالتزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها، ويمكن حساب مؤشر مخاطر السيولة كالتالي:

مخاطر السيولة = (مجموع النقد / إجمالي الأصول) × 100.

2-3- مخاطر رأس المال: وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك[1]، ويمكن حساب هذا النوع من المخاطر كما يلي:

مخاطر رأس المال = (حقوق الملكية / إجمالي الأصول) × 100.

2-4- مخاطر معدل الفائدة: تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة، إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة[2]، ويقاس هذا المخطر كما يلي:

مخاطر معدل الفائدة = (الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول) × 100.

2-5- مخاطر التشغيل: تعرف على أنها مجموعة من المخاطر التي تتعلق بالأنشطة البنكية، والأداء التشغيلي يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات[3]، هذا النوع من المخاطر يقاس كما يلي:

---

[1] طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:95.

[2] طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، المرجع السابق، ص: 93.

[3] Christian Dexamps, Jacques Soichot : **économie et gestion de la banque**, éditions EMS, Paris, 2002 , P :168.

مخاطر التشغيل = (إجمالي الأصول / عدد العمال) × 100.

كما يبين الجدول رقم (1، 4) حوصلة لمؤشرات المخاطرة.

الجدول رقم (1، 4): مؤشرات المخاطرة في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	(مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض) ×100.
مخاطر السيولة	(مجموع النقد / إجمالي الأصول) × 100.
مخاطر رأس المال	(إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول) ×100.
مخاطر معدل الفائدة	(الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول) ×100.
مخاطر التشغيل	(إجمالي الأصول / عدد العمال) ×100.

المصدر: محمد جموعي قريشي: تقييم أداء المؤسسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

ومن خلال مؤشرات العائد والمخاطر يمكن تشكيل الشكل التالي:

الشكل رقم (1، 3): تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج ROE

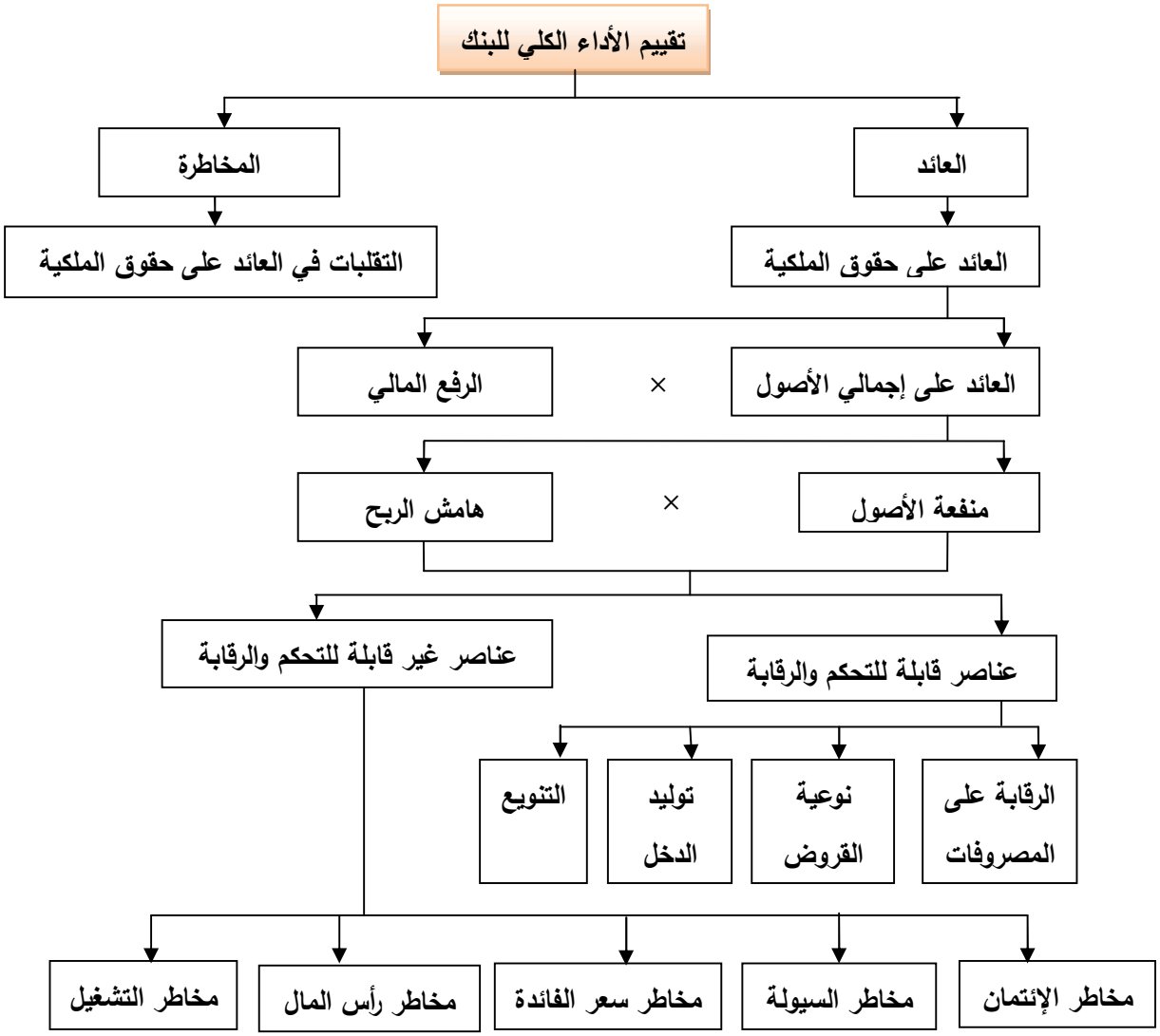

المصدر: طارق عبد العال حماد: تقييم أداء البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره، ص:78.

ثانيا- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة: مع التطور الذي شهده النشاط البنكي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، من بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

وتعرف هذه الأخيرة (القيمة الاقتصادية المضافة) على أنها عبارة عن تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء على الأموال المستثمرة[1].

[1] السعيد بريكة: **خلق القيمة في البنك**،"رسالة ماجيستير في علم الاقتصاد"، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004 – 2005، ص:53.

ويمكن الحصول على القيمة الاقتصادية المضافة من جهتين، إما عن طريق الفرق بين النتيجة الصافية للعمليات بعد الضريبة وتكاليف الأموال المستثمرة أو عن طريق الفرق بين نسبة المردودية للأموال المستثمرة والتكاليف المتوسطة لرأس المال[1].

ويمكن قياس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث أن:

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة هو معيار للأرباح الاقتصادية؛
- **رأس المال:** هو القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في[2]:
  - حقوق المساهمين؛
  - مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة)؛
  - أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى؛
  - الشهرة المستهلكة.
- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تسعير الاصول الرأسمالية، والذي يعتمد في حسابه على معامل بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

[1] Grégory Denglos : **La Création de Valeur (Modéles, Mesure, Diagnostic)** , Dunod, Paris, 2003, p :24.

[2] محمد قريشي: مرجع سبق ذكره، ص:92.

خلاصة:

تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للدراسة من خلال ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول البنوك التجارية (تعريف، وخصائص، وأهمية وأهداف ومصادر واستخدامات أموال هذه البنوك).

أما فيما يخص المبحث الثاني، فقد تطرقنا فيه إلى تقييم الأداء البنكي من حيث: (التعريف، والأهمية، والأهداف، والمقومات والمستويات)، كما تناولنا فيه التحليل المالي باعتباره مقياس لتقييم أداء البنوك التجارية من خلال عدة أساليب هي: أسلوب التحليل المالي الرأسي، والأفقي وباستخدام النسب أو المؤشرات المالية، بالإضافة إلى هذا التحليل هناك أيضا نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS)، والذي يعتمد في تقييم البنوك التجارية في ستة مجالات هي: كفاية رأس المال، ونوعية الأصول ومقدرة الإدارة والربحية، والسيولة والحساسية لمخاطر السوق.

أما بالنسبة للمبحث الثالث والمعنون بمقاييس تقييم البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، فقد تم التطرق إلى مفهوم العوائد والمخاطر البنكية، والتعرف على أهم نماذج تقييم العائد والمخاطرة في البنوك التجارية وهي نموذج العائد على حقوق الملكية ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

وقد تم إختيار العائد على حقوق الملكية في هذه الدراسة التطبيقية لتوفر البيانات المناسبة للنموذج.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

– دراسة مقارنة بين بنك (BADR) وبنك(QDB)–

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري والمفاهيمي العامة للبنوك التجارية وكيفية تقييم أدائها وأهم المؤشرات المستخدمة في ذلك، سنحاول في هذا الفصل تقييم أداء كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR*) وبنك قطر للتنمية (QDB**)، وهذا بالاستعانة بمؤشرات العائد والمخاطرة والمقارنة بينهما من حيث النتائج المتحصل عليها اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج لكلا البنكين خلال فترة الدراسة من (2009–2013 م).

وللإلمام أكثر بالدراسة التطبيقية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

تطرقنا في المبحث الأول لتقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية، حيث تناولنا في المطلب الأول التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وجاء في المطلب الثاني التعريف ببنك قطر للتنمية (QDB)، وفي المطلب الثالث تناولنا المخاطر التي يتعرض لها البنكين محل الدراسة وكيفية إدارتها بشكل عام وبالتركيز على بنية الهيكل التنظيمي، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا لتقييم أداء البنكين (بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وبنك قطر للتنمية) بين العائد والمخاطرة، حيث تناولنا في المطلب الأول تطور أهم المؤشرات المالية للبنكين محل الدراسة والمقارنة بينهما، وتعرضنا في المطلب الثاني لحساب مؤشرات العائد لكلا البنكين محل الدراسة، بينما تطرقنا في المطلب الثالث لحساب مؤشرات المخاطر للبنكين محل الدراسة، وفي الأخير تم قياس العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر في البنكين محل الدراسة.

* **BADR** : **B**anque de l'**A**griculture et du **D**éveloppement **R**ural

** **QDB**: **Q**atar **D**evelopment **B**ank

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وبنك قطر للتنمية (QDB)

قبل أن نبدأ في تقييم أداء البنكين وفق طريقة العائد والمخاطرة، سنحاول في هذا المبحث التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي وبالتحديد في البنوك التجارية أما عينة الدراسة فقد قيدت بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك الجزائرية، حيث اقتصرت الدراسة على بنك تجاري وطني واحد فقط ومقارنته مع بنك آخر من خارج الوطن، لذلك تمثلت عينة الدراسة في:"بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر وبنك قطر للتنمية بقطر".

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"

سنتناول في هذا المطلب تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهيكله التنظيمي، بالإضافة إلى النشاطات التي يمولها البنك.

أولا: تأسيس بنك BADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة مالية تتمتع بقانون البنك التجاري وينتمي إلى القطاع العمومي، أنشأ بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 كمؤسسة مالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وقد تولد عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث أسندت له مهام المساهمة وفقا لسياسة الحكومة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

وتكون في بداية مشواره من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري (BNA) وأصبح يحتضن حاليا أكثر من 300 وكالة (332 وكالة) و 39 مديرية جهوية عبر التراب الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنه شركة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، وقد صنف هذا البنك من طرف مجلة قاموس البنوك «Bankers Almanac Chers*» (طبعة 2001) في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، ويحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين 4100 بنك مصنف وذلك سنة 2001.[1]

وتجدر الإشارة أن المقر الرئيسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو 17 نهج العقيد عميروش، الجزائر العاصمة.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك BADR: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية موضح في الشكل الموالي[2]:

* هي مجلة أمريكية أنشأت منذ عام 1845م، لتقييم البنوك، و رائدة في مجال توفير البيانات المرجعية في الصناعة المصرفية، تهدف هذه المجلة إلى مساعدة صناع القرار وتقييم مخاطر الائتمان وإجراء البحوث المالية في البنوك العالمية، وتملك معلومات شاملة عن المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم.

[1] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خلال إجراء التربص الميداني، فترة التربص من مارس 2016 إلى أفريل 2016م

[2] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، خلال إجراء التربص الميداني.

الشكل رقم (2، 1): الهيكل التنظيمي لبنك BADR

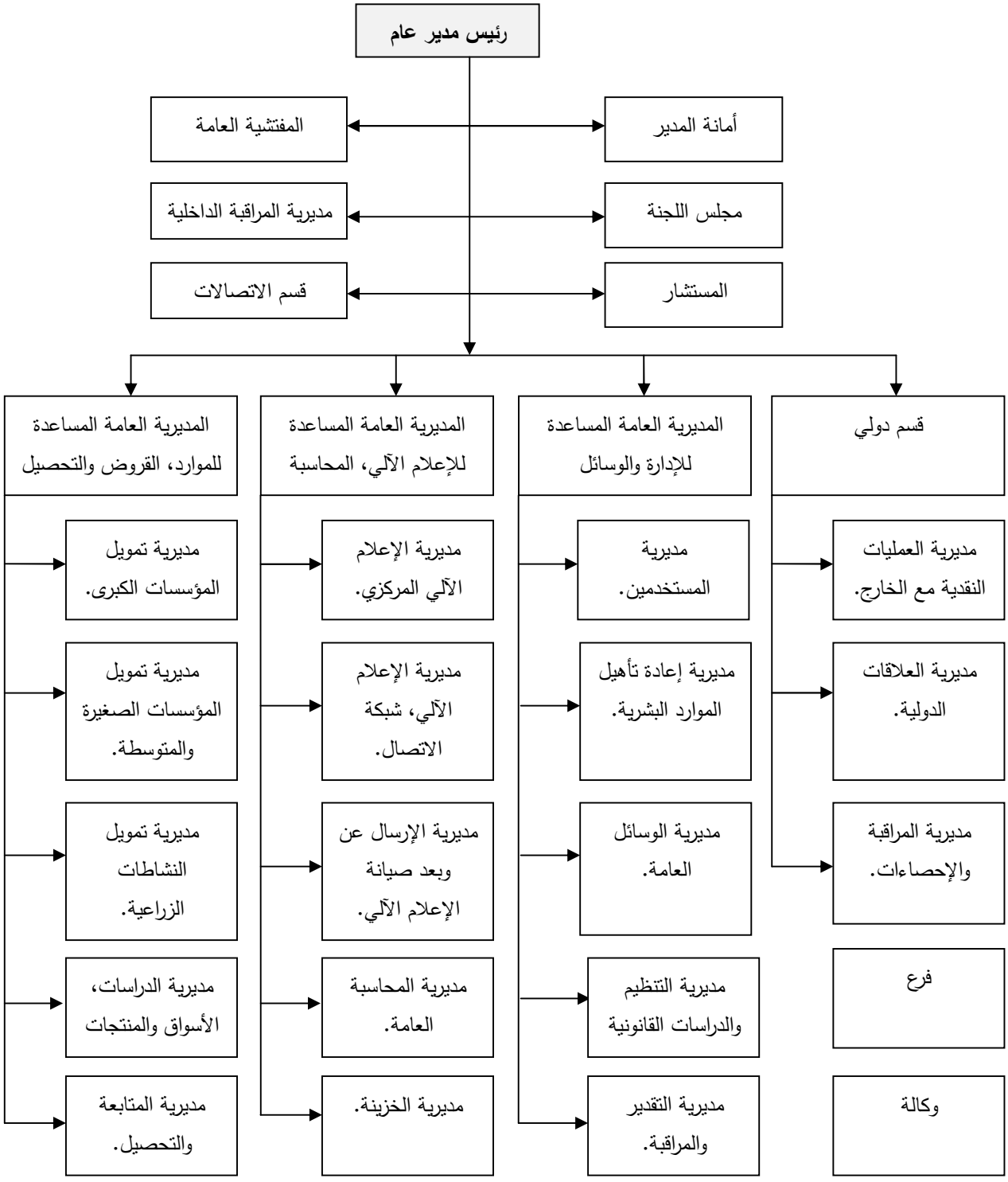

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال إجراء التربص الميداني.

يضم هذا الهيكل التنظيمي المبين في الشكل رقم (2، 1) ما يلي:

1– المديرية العامة: ويترأسها المدير العام، وتضم:

- أمانة المدير؛
- المفتشية العامة؛
- مجلس اللجنة؛
- مديرية المراقبة الداخلية؛
- المستشار؛
- قسم الاتصالات.

وتساعد المديرية العامة أربع مديريات مساعدة (يترأسها مديرين مساعدين) وهي كالتالي:

1–1– مديرية عامة مساعدة مكلفة بالموارد والقروض والتحصيل: وتضم عدة مديريات هي:

- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى؛
- مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مديرية تمويل النشاطات الزراعية؛
- مديرية الدراسات والأسواق والمنتجات؛
- مديرية المتابعة والتحصيل.

مديرية عامة مساعدة مكلفة بالإعلام الآلي، والمحاسبة والخزينة: وهذه المديرية مسؤولة عن المديريات التالية:

- مديرية الإعلام الآلي المركزي؛
- مديرية الإعلام الآلي لشبكة الاتصال؛
- مديرية التمويل والصيانة الآلية؛
- مديرية المحاسبة العامة؛
- مديرية الخزينة.

1–3– مديرية عامة مساعدة مكلفة بالإدارة والوسائل: وتضم المديريات التالية:

- مديرية المستخدمين؛
- مديرية إعادة تأهيل الموارد البشرية؛
- مديرية الوسائل العامة؛
- مديرية التنظيم، الدراسات القانونية والمنازعات؛
- مديرية مراقبة التسيير.

1-4- القسم الدولي: ويتضمن ما يلي:

- مديرية العمليات النقدية مع الخارج؛
- مديرية العلاقات الدولية؛
- مديرية المراقبة والإحصائيات.

ثالثا: النشاطات التي يمولها بنك BADR: يركز البنك على تمويله النشاطات التالية:

- الصيد وتربية المائيات والنشاطات التابعة لها؛
- صناعة العتاد الفلاحي؛
- الصناعات الغذائية الأساسية؛
- تسويق وتوزيع المنتجات؛
- تنمية العالم الريفي وخاصة نشاط الحرفيين الصغار؛
- السكن الريفي؛
- المشاريع الاقتصادية المجاورة؛
- مشاريع الري الصغيرة؛
- صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
- صناعة الخشب والمنتجات الخشبية.

المطلب الثاني: التعريف ببنك قطر للتنمية "QDB"

سنتطرق في هذا المطلب إلى تأسيس بنك قطر للتنمية بالإضافة إلى النشاطات التي يمولها وهيكله التنظيمي.

أولا: تأسيس بنك QDB:

تأسس بنك قطر للتنمية في دولة قطر كشركة مساهمة مقفلة بسجل تجاري رقم 19299، حيث حصل البنك على الموافقة الرسمية بموجب المرسوم الأميري رقم 14 لسنة 1997 لبدء عملياته في 1997/6/18، وقد كان يعرف باسم بنك قطر للتنمية الصناعية، حيث كان يعكس الرؤية المستقبلية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد من أجل تعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية والصناعية في البلاد.

في يونيو 2006 وفي الاجتماع رقم 39 لرئاسة الوزراء تقرر الموافقة على تغيير النظام الأساسي للبنك الذي تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2006/6/27 وتم تغيير اسمه من بنك قطر للتنمية الصناعية إلى بنك قطر للتنمية الذي أنشئ في عام 1997.

يقع المقر الرئيسي للبنك في شارع حمد كبير الدوحة– قطر، وقدر رأس المال المصرح به للبنك ب: 10000 مليون ريال قطري منها 1000 مليون سهم قيمة كل منها 10 ريالات والحكومة القطرية هي المالك المطلق والنهائي للبنك[1].

وتماشيا مع رؤية قطر الوطنية لعام 2030، يسعى بنك قطر للتنمية إلى تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع مشاريع القطاع الخاص، ويوفر حلول التمويل والخدمات المتنوعة المضافة لتعزيز التوسع في قطاعات التعليم والرعاية الصحية والسياحة والصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ويساعد الشركات القطرية على الوصول للأسواق الأجنبية، بالإضافة إلى أنه يدعم إنشاء القطاعات الاقتصادية الصناعية الجديدة، كما يقدم خدمات متابعة قروض الإسكان نيابة عن الحكومة[2]، بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يقدم خدمات التمويل الإسلامي من خلال منتجات تمويل إسلامية متنوعة، حيث يتم القيام بهذه الأنشطة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء كما هو محدد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية[3].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك QDB:

تم إعداد الهيكل التنظيمي للبنك بغرض تسهيل العمل وإنشاء قنوات فعالة من التواصل وكسب العملاء، ويظهر هذا الهيكل في الشكل الموضح أدناه:

الشكل رقم (2، 2): الهيكل التنظيمي لبنك QDB

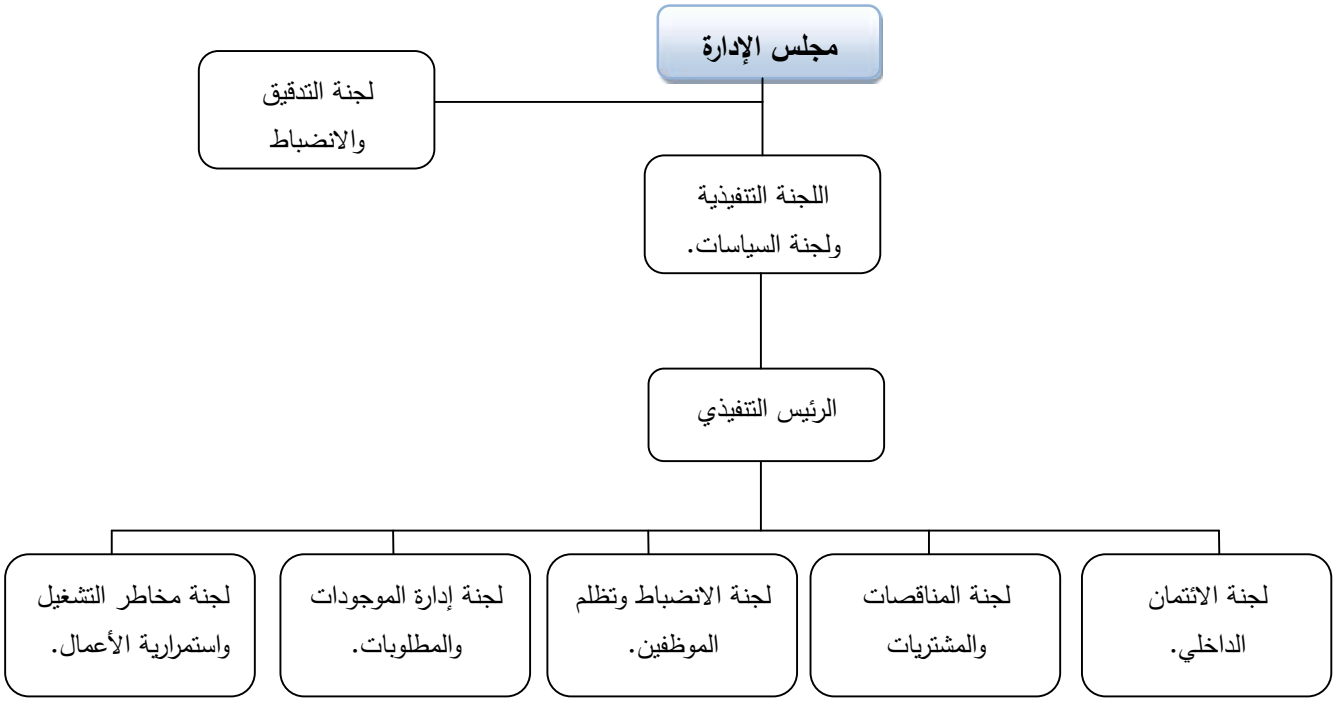

المصدر: التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2010، ص:45

[1] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2012، ص: 9.
[2] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2011، ص: 9.
[3] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2013، ص: 92.

يظهر من الهيكل التنظيمي لبنك قطر لتنمية من خلال الشكل رقم (2، 2) ما يلي[1]:

1– مجلس الإدارة: يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية عن تحديد مستوى المخاطر المسموح بها لدى البنك، والإشراف على عمليات الإدارة فيه.

2– المستوى الإداري: يتضمن المستوى الإداري اللجان التالية:

2–1– لجنة الائتمان الداخلية: هذه اللجنة مسؤولة عن منح الموافقات على القروض طبقا لدليل الصلاحيات المعتمدة لدى البنك.

2–2– لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات: تقوم هذه اللجنة بدور أكبر من مجرد إدارة مخاطر الموجودات والمطلوبات التقليدية، كمخاطر الأسواق والسيولة، فهي أيضا تتولى مسؤولية مناقشة وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات المعتمدة من مجلس الإدارة، وذلك لإدارة جميع المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك، والتي تشمل:

- مخاطر الائتمان؛
- مخاطر السوق؛
- مخاطر السيولة.

2–3– لجنة مخاطر التشغيل والتخطيط لاستمرارية الأعمال: تقوم هذه اللجنة بدور أوسع في مناقشة وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجيات المعتمدة من مجلس الإدارة، لإدارة جميع المخاطر غير المالية التي يتعرض لها البنك، وهي:

- مخاطر التشغيل؛
- المخاطر الاستراتيجية؛
- مخاطر السمعة؛
- مخاطر استمرارية الأعمال.

ثالثا: النشاطات التي يمولها بنك QDB: يقدم بنك قطر للتنمية مجموعة واسعة من منتجات تمويل الشركات القطرية الصغيرة والمتوسطة لتعزيز تنمية القطاع الخاص في قطر وهذه النشاطات هي:

- التمويل المباشر من خلال مساعدة الأفكار القوية لتصبح مشاريع ناجحة؛
- الضمين وهو برنامج للإقراض غير المباشر، أطلقه بنك قطر للتنمية لضمان القروض المقدمة من البنوك التجارية لشركات القطاع الخاص، لتسهيل تمويل الأعمال التجارية للمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- التصدير من خلال ترويج صادرات قطر في السوق العالمية؛

[1] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2010، ص– ص:43، 44.

– قروض الإسكان حيث يدير بنك قطر للتنمية قروض الإسكان التي ترعاها وتمولها الحكومة والتي تمنح للقطريين، حيث يدير البنك كافة الإجراءات ذات الصلة بقروض الإسكان من أجل تقديم أفضل خدمة لعملائه[1].

المطلب الثالث: المخاطر التي يتعرض لها البنكين محل الدراسة وإدارتها

سنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على المخاطر التي قد يتعرض لها بنك BADR وبنك QDB، وكيف يتم إدارتها بشكل عام مع التركيز على بنية الهيكل التنظيمي في احتواء المخاطر التي قد تواجه البنكين محل الدراسة.

أولا: المخاطر التي يتعرض لها بنك BADR

يعاني بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكبقية البنوك التجارية العديد من المخاطر، حيث تعترضه مخاطر مالية ومخاطر أخرى تشغيلية، وسنقوم بالتطرق إليها وفق النقاط التالية[2]:

1– المخاطر المالية: من المخاطر المالية التي يتعرض لها البنك ما يلي:

1–1– مخاطر الائتمان: تنشأ هذه المخاطر في حالة عدم تمكن المستفيد من القرض الممنوح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الوفاء برد أصل القرض أو فوائده أو الاثنين معا في التاريخ المحدد، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم نجاح المشروع الذي قام به المستفيد.

1–2– مخاطر السيولة: وتتمثل هذه المخاطر في عدم توفر البنك على أموال سائلة لمواجهة سحب المودعين لودائعهم، وقد تكون بسبب تعرض البنك لمخاطر الائتمان.

بالنسبة لإدارة المخاطر المالية في بنك BADR، وحسب المعلومات التي تحصلنا عليها خلال تربصنا فإن الإدارة لهذا النوع من المخاطر وبالتحديد مخاطر الائتمان تكون عن طريق التركيز وبشكل شبه مطلق على طلب الضمانات بأشكالها المختلفة من العميل (طالب القرض)، وأن تفوق قيمة الضمانات قيمة القرض بكثير جدا، لهذا يمكن اعتبار الضمانات من أهم الآليات التي يعتمد عليها البنك BADR في إدارة مخاطر الائتمان.

2– المخاطر التشغيلية: تختلف المخاطر التشغيلية تبعا لدرجة تطور وتعقيد عمليات البنك، وبالتالي فإن المخاطر التشغيلية التي يواجهها البنك ليست في نفس مستوى واتساع المخاطر التي تواجهها البنوك ذات الانتشار الواسع، والتي تتميز بدرجة عالية من التطور والتعقيد في أنشطتها وعملياتها، وبشكل عام يمكن تلخيص أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

– مخاطر الأنظمة الآلية؛

– مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات؛

[1] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2013، ص– ص: 37– 45.

[2] إجراء مقابلة مع مسؤول في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة القرارم قوقة– ولاية ميلة، خلال فترة التربص ميداني.

– مخاطر العنصر البشري؛

– مخاطر الأحداث المعلقة بالبيئة الخارجية.

2-1- مخاطر الأنظمة الآلية: يعتبر هذا النوع من أهم المخاطر التشغيلية التي تواجه البنك، حيث يتعرض البنك بسببه إلى خسائر، ويمثل هذا الخطر نسبة كبيرة من مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك ومن أنواع هذا الخطر نجد:

– مخاطر الأعطال في أنظمة الكمبيوتر؛

– أخطاء البرمجة.

2-2- مخاطر تنفيذ وإدارة العمليات: ومن أهم أنواع هذه المخاطر نجد الأخطاء المرتكبة أثناء إدخال البيانات.

2-3- مخاطر العنصر البشري: تعد من أهم وأبرز المخاطر، ونذكر من أهمها:

– الاحتيال الداخلي من قبل موظفي البنك؛

– العقوبات والغرامات بسبب أخطاء الموظفين.

2-4- مخاطر الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: ومن أهمها:

– مخاطر الابتزاز والتهديد؛

– الكوارث الطبيعية.

ثانيا: المخاطر التي يتعرض لها بنك قطر للتنمية: يتعرض بنك قطر للتنمية إلى عدة مخاطر أهمها[1]:

1- مخاطر الائتمان: هي مخاطر عدم مقدرة عميل أو طرف مقابل لدى البنك على الإيفاء بالتزاماته المنعقدة مع البنك، حيث تنشأ هذه المخاطر من أنشطة الإقراض وتمويل التجارة والخزينة والأنشطة الأخرى التي يقوم بها البنك.

ويسعى البنك إلى إدارة المخاطر التي يتعرض لها من خلال تنويع أنشطة الإقراض والاستثمار والتمويل لتجنب تركزات المخاطر غير المناسبة لدى الأفراد أو مجموعات العملاء في أعمال معينة.

2- مخاطر السيولة: تتمثل هذه المخاطر في عدم تمكن البنك من الوفاء بمتطلباته التمويلية، حيث تنشأ مخاطر السيولة من التقلبات التي تحدث في التدفقات النقدية نتيجة لاضطرابات السوق وانخفاض درجات التصنيفات الائتمانية، التي قد تسبب توقف بعض مصادر التمويل بصورة مفاجئة.

يحتفظ البنك من جانبه بسيولة عالية التسويق وموجودات متنوعة يمكن تسييلها بسهولة في حالة حدوث اضطراب غير متوقع في التدفقات النقدية.

3- مخاطر السوق: هي مخاطر اضطراب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية نتيجة حدوث تغيرات في السوق كمعدل الفائدة، ومعدلات الصرف الأجنبي وأسعار الأسهم.

[1] التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2010، ص– ص:48، 49.

3-1- مخاطر معدل الفائدة: تنشأ مخاطر معدل الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية، حيث يتعرض البنك لمخاطر معدل الفائدة نتيجة عدم تطابق معدل إعادة تسعير الفائدة للموجودات والمطلوبات.

ولتجنب ذلك قام مجلس الإدارة بتحديد مستويات مخاطر معدل الفائدة عن طريق وضع حدود لفجوات معدل الفائدة للفترات المنصوص عليها.

3-2- مخاطر العملة: إن تعرض البنك لمخاطر العملة – من وجهة نظر الإدارة– يكون ضمن الحدود الدنيا، وذلك لأن تقويم جميع الموجودات والمطلوبات المالية للصرف الأجنبي يتم بالدولار الأمريكي، وبما أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي فإن الأرصدة بالدولار الأمريكي لا تحمل مخاطر عالية.

3-3- مخاطر سعر الأسهم: هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة تغيرات في مستويات الأسهم وقيمة الاستثمارات الفردية، حيث تتأثر الأسهم نتيجة حدوث تغير محتمل في الأرقام القياسية للأسهم مع ثبات المتغيرات الأخرى.

4- مخاطر التشغيل: تشير مخاطر التشغيل إلى الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية الفاشلة أو غير الفاعلة أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية.

يسعى البنك إلى تقليص خسائر التشغيل إلى أقصى حد عن طريق ضمان وضع بنية تحتية وضوابط وأنظمة وأشخاص فاعلين في البنك.

5- المخاطر الأخرى: إن المخاطر الأخرى التي يتعرض لها البنك هي المخاطر التنظيمية والقانونية ومخاطر السمعة.

يتم ضبط المخاطر التنظيمية من خلال إطار عمل سياسات وإجراءات الانضباط، أما المخاطر القانونية فيتم إدارتها من خلال الاستعانة الفعالة بالمرشدين القانونيين الخارجيين، أما بالنسبة لمخاطر السمعة فيتم التحكم بها عبر الاختبار المنتظم للمسائل التي تحمل تداعيات تمس سمعة البنك.

ثالثا: بنية الهيكل التنظيمي للبنكين ودوره في إدارة مخاطرهما

نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي للبنكين محل الدراسة، أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية رغم أنه يشتمل على وحدة إدارية أو قسم أو مصلحة أو مديرية خاصة بإدارة المخاطر تسمى بمصلحة القرض أو مصلحة تحصيل القروض إلا أنها لا تظهر في هيكله التنظيمي.

بينما نلاحظ من خلال الهيكل التنظيمي لبنك قطر للتنمية وجود أكثر من لجنة مختصة بإدارة المخاطر، حيث يتبنى البنك نموذجا حوكميا للمخاطر يتسم بالقوة ويلائم الأغراض المعمول لها، وقد تم إعداد هيكل مكون من ثلاث مستويات للحوكمة الفعالة لإدارة المخاطر في البنك، وسنوضح ذلك من خلال الشكل رقم (2، 3) الموضح أدناه.

الشكل رقم (2، 3): الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بنك QDB

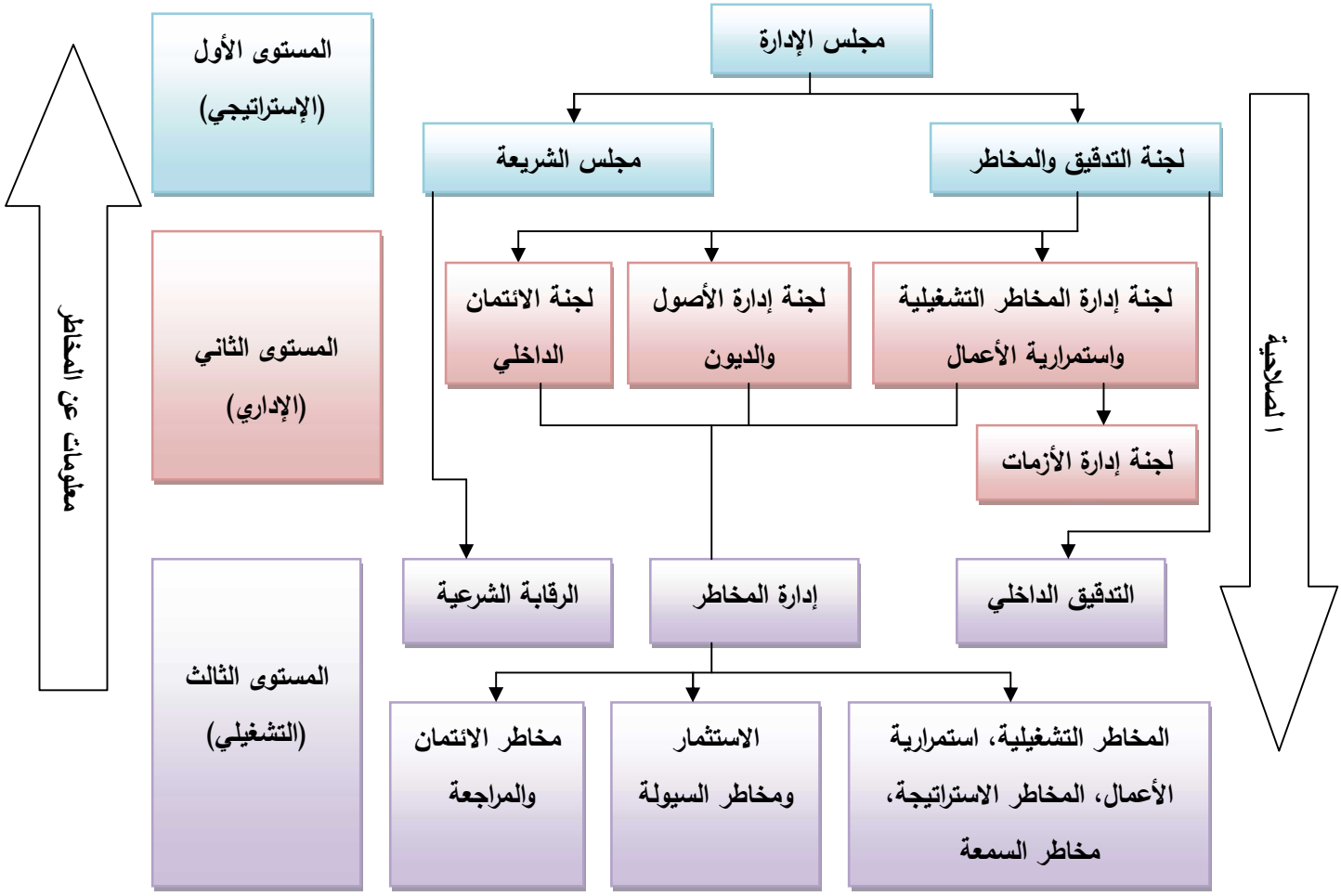

المصدر: التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية، 2012، ص:58

من خلال تناولنا للمخاطر التي قد يتعرض لها البنكين محل الدراسة والطرق المتبعة لتجنبها وكذا عرضنا لبنية الهيكل التنظيمي للبنك ودوره في إدارة المخاطر، نلاحظ أن بنك قطر للتنمية (QDB) له رؤية وتحديد واضحين لكل المخاطر التي قد تواجهه مقارنة مع بنك (BADR)، من خلال وجود وحدات إدارية يتضمنها هيكله التنظيمي تتولى عملية إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، كما يعتمد بنك (QDB) على أساليب جزئية وشاملة تقليدية وحديثة في إدارة مخاطره من خلال سعيه لإرساء مبادئ الحوكمة لدورها الفعال في إدارة المخاطر البنكية، أما بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) فهو يعتمد على آلية شبه وحيدة شأنه في ذلك شأن البنوك العمومية الأخرى، وهي التركيز على طلب ضمانات تفوق بكثير المبلغ المقرض، كما تفتقر بنية هيكله التنظيمي على إدارة أو لجنة متخصصة في عملية إدارة المخاطر.

المبحث الثاني: تقييم أداء البنكين (BADR وQDB) بين العائد والمخاطرة

بعدما تطرقنا في المبحث الأول لتقديم البنكين محل الدراسة والمخاطر التي يتعرضان لها وكيفية إدارتها، سنحاول في هذا المبحث دراسة تطور أهم المؤشرات المالية للبنكين، وكذا حساب مؤشرات العائد والمخاطرة، بالإضافة إلى دراسة العلاقة بين العائد والمخاطرة في البنكين محل الدراسة.

المطلب الأول: تطور أهم المؤشرات المالية للبنكين محل الدراسة

أولا– تطور أهم المؤشرات المالية لبنك BADR: نورد من خلال الجدول رقم (2، 1) الموضح أدناه، تطور أهم المؤشرات المالية لبنك BADR خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في أهم عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج والتي تدخل في حساب مؤشرات العائد والمخاطر لدينا.

الجدول رقم: (2، 1): أهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الميزانية	832,650	811,321	921,343	984,563	1,121,447
إجمالي حقوق الملكية	34,811	37,965	52,624	65,471	70,320
إجمالي القروض	566,196	534,139	615,780	604,451	745,767
مجموع النقد	114,476	132,047	142,622	191,812	209,871
إجمالي الإيرادات	24,158	26,400	16,956	17,192	18,813
النتيجة الصافية	3,873	10,856	10,123	5,638	5,155
صافي خسائر القروض	120,366	240,137	473,489	326,897	551,316

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات وجداول حسابات النتائج البنك خلال الفترة (2009–2013م).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2، 2) والشكل رقم (2، 4) أدناه، أن إجمالي الميزانية لبنك BADR قد انخفض من سنة 2009 م إلى 2010 م بنسبة قدرت بـ2.56٪، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع إجمالي الأصول نتيجة تراجع إجمالي القروض وقابله في الجانب الآخر من الميزانية (الخصوم) تراجع إجمالي المؤونات والمخصصات الموجهة للمخاطر البنكية العامة والمخاطر الأخرى*، وهذا ما كان له أثر مباشر على تراجع إجمالي الميزانية، لكن خلال الفترة (2010–2013 م)، نلاحظ تزايد مستمر في نسبة نمو إجمالي الميزانية للبنك، ويعود السبب في ذلك لزيادة القروض الممنوحة والسيولة لدى البنك، وقد قابله في جانب الخصوم ارتفاع في

* أنظر الملحق رقم: 01.

الـديون مـن المؤسسـات الماليـة الأخـرى وكـذا ارتفـاع فـي مسـتوى مؤونـات ومخصصـات مواجهـة مخاطر المصاريف والمخاطر البنكية العامة**.

الجدول رقم: (2، 2): التحليل الأفقي لأهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال فترة الدراسة

الوحدة: مليون دينار جزائري

البيانات	2010-2009		2011-2010		2012-2011		2013-2012	
	التغير	النسبة	التغير	النسبة	التغير	النسبة	التغير	النسبة
إجمالي الميزانية	-21,329	-2.56	110,022	13.56	63,220	6.86	136,884	13.90
إجمالي حقوق الملكية	3,154	9.06	14,659	38.61	12,847	24.41	4,849	7.41
إجمالي القروض	-32,057	-5.66	81,641	15.28	-11,329	-1.84	141,316	23.38
مجموع النقد	17,571	15.35	10,575	8.01	49,190	34.49	18,059	9.41
إجمالي الإيرادات	2,242	9.28	-9,444	-35.77	236	1.39	1,621	9.43
النتيجة الصافية	180.30	6.983	-733	-6.75	-4,485	-44.31	-483	-8.57
صافي خسائر القروض	119,771	99.51	233,352	97.17	-146,592	-30.96	224,419	68.65

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات وجداول حسابات النتائج البنك خلال الفترة (2009– 2013 م).

الشكل رقم (2، 4): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك BADR

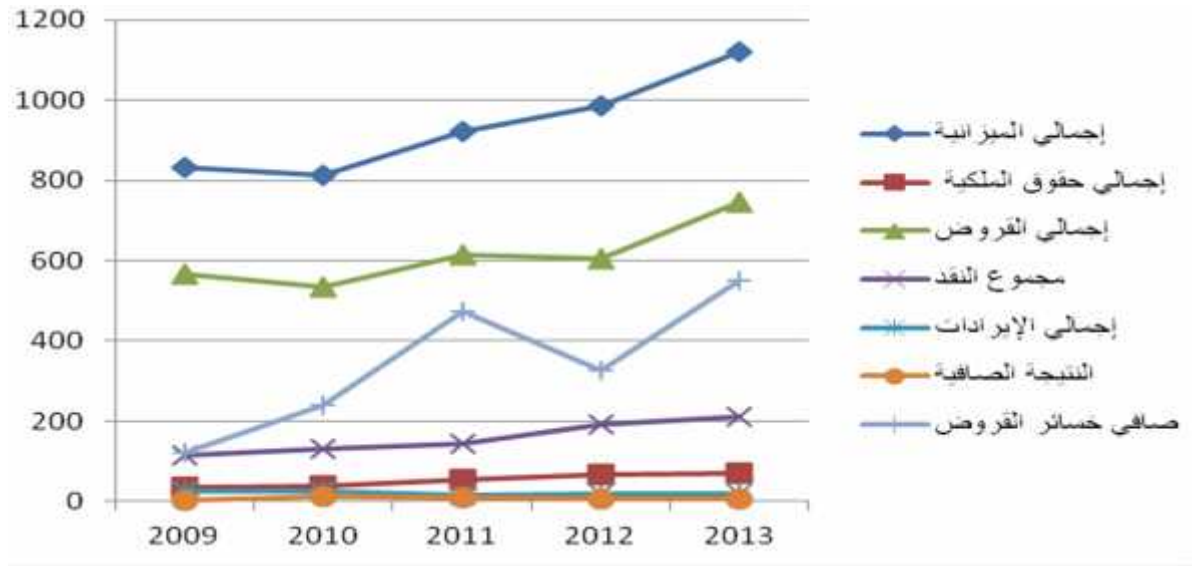

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 1) وبرنامج EXCEL 2010

أمـا بالنسـبة لإجمـالي حقـوق الملكيـة فقـد أظهـر جـدول التغيـر (الجـدول رقـم (2، 2)) أنهـا فـي ارتفـاع مسـتمر خـلال فتـرة الدراسـة ولكـن بنسـب نمـو غيـر ثابتـة (متقلبـة)، ويرجـع ذلـك فـي الأسـاس

** أنظر الملحق رقم: 01، و03 و04.

إلى الارتفاع المستمر والمتقلب في عناصر حقوق الملكية وبالتحديد في الاحتياطيات ومخصصات المخاطر البنكية العامة خاصة خلال الفترة (2010 -2013 م).

فيما يخص إجمالي الإيرادات فقد شهدت ارتفاعا في الفترة (2009-2010 م) بنسبة 9.28٪، إلا أنها انخفضت خلال الفترة (2010-2011 م) بنسبة حوالي 36٪، وقد يرجع ذلك لانخفاض مستوى الإنتاج الفلاحي لعملاء البنك في تلك الفترة، ما أدى إلى عدم تسديد أقساط ديونهم مع فوائدها في آجالها المحددة للبنك، وقد لاحظنا في الفترة (2011-2013 م) ارتفاعا في مستوى إجمالي الإيرادات وبنسب متزايدة (1.39٪ و9.43٪) للفترة (2011-2012 م) وللفترة (2012-2013 م) على التوالي، وقد يتعلق ذلك بارتفاع متوسط نسبة نمو إجمالي القروض في تلك الفترة (2011-2013 م).

بالنسبة لمجموع النقد فنلاحظ أنه في زيادة مستمرة لكن بوتيرة متقلبة طيلة فترة الدراسة (2009 - 2013 م)، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في حساب النقديات.

بالنسبة للنتيجة الصافية فقد لاحظنا أنها ارتفعت خلال الفترة (2009-2010 م) بنسبة 6.983٪، بسبب زيادة الإيرادات نتيجة زيادة القروض الممنوحة، لكنها انخفضت خلال الثلاث سنوات الأخيرة لكن بوتيرة متغيرة، ففي سنة 2010 م و2011 م قدرت نسبة الانخفاض بـ 6.75٪، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض مستوى الإيرادات نتيجة انخفاض المستحقات والقروض على المؤسسات المالية، بينما يرجع السبب في الانخفاض من سنة 2011 م إلى غاية 2013 م إلى الخسائر التي تعرض لها البنك نتيجة إعدام الديون الفلاحية، وتجدر الإشارة إلى أن البنك رغم تسجيله تراجعا في نتيجته الصافية طوال سنوات فترة الدراسة إلا أنه حقق ربحا طوال تلك الفترة.

فيما يتعلق بصافي خسائر القروض فنلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال فترة (2009-2011 م) لكن بوتيرة ارتفاع متغيرة، ففي الفترة (2009-2010 م) ارتفع صافي خسائر القروض بنسبة قدرت بـ 99.51٪، واستمر في الارتفاع خلال الفترة (2010-2011 م) لكن بوتيرة أقل قدرت بـ 97.17٪، وفي الفترة (2011-2012 م) نلاحظ أن صافي الخسارة انخفض بنسبة قدرت بـ 30.96٪، لكنه عاود الارتفاع خلال (2012- 2013 م)، بسبب إلغاء الحكومة للديون الفلاحية.

ثالثا: تطور أهم المؤشرات المالية لبنك QDB: سيتم عرض تطور ميزانية وجدول حسابات النتائج للبنك خلال فترة الدراسة من خلال ما يلي:

الجدول رقم: (2، 3): أهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك قطر للتنمية خلال فترة الدراسة

الوحدة: ألف ريال **قطري**

البيانات	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الميزانية	3,252,778	4,005,613	3,647,394	3,739,949	5,658,167
إجمالي حقوق الملكية	3,229,909	3,356,671	3,455,341	3,613,398	4,097,214
إجمالي القروض	505,560	883,671	1,124,829	1,321,921	2,429,907
مجموع النقد	1,866,433	2,496,277	957,091	607,133	1,014,709
إجمالي الإيرادات	159,836	129,298	132,824	125,869	133,566
النتيجة الصافية	81,743	74,086	50,832	60,277	62,707
صافي خسائر القروض	13,131-	16,402-	42,868-	45,073-	58,963-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج البنك خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم: (2، 4): التحليل الأفقي لأهم مؤشرات (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لبنك قطر لتنمية خلال فترة الدراسة

الوحدة: ألف ريال **قطري**

البيانات	2010-2009		2011-2010		2012-2011		2013-2012	
	التغير	النسبة	التغير	النسبة	التغير	النسبة	التغير	النسبة
إجمالي الميزانية	752,835	23.14	358,219-	8.94-	92,555	2.54	1,918,218	51.29
إجمالي حقوق الملكية	126,762	3.92	98,670	2.94	158,057	4.57	483,816	13.39
إجمالي القروض	378,111	74.79	241,158	27.29	197,092	17.52	1,107,986	83.82
مجموع النقد	629,844	33.75	1,539,186-	61.66-	349,958-	36.56-	407,576	67.13
إجمالي الإيرادات	30,538-	19.11-	3,526	2.73	6,955-	5.24-	7,697	6.12
النتيجة الصافية	7,657-	9.37-	23,254-	31.39-	9,445	18.58	2,430	4.03
صافي خسائر القروض	3,271-	24.91-	26,466-	161.36-	2,205-	5.14-	13,890-	30.82-

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ميزانيات وجداول حسابات النتائج البنك خلال سنوات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (2، 4) أعلاه والشكل رقم (2، 5) أدناه لتطور أهم المؤشرات المالية لبنك QDB، نلاحظ أن إجمالي الميزانية ارتفع في السنتين الأولى والثانية بنسبة قدرت بـ 23.14٪، وهذا بسبب زيادة العناصر الأساسية لإجمالي الأصول وبالتحديد زيادة حساب كل من النقديات والقروض الممنوحة للعملاء*،

* أنظر الملحق رقم: 05.

الشكل رقم (2، 5): تطور أهم المؤشرات المالية لبنك QDB

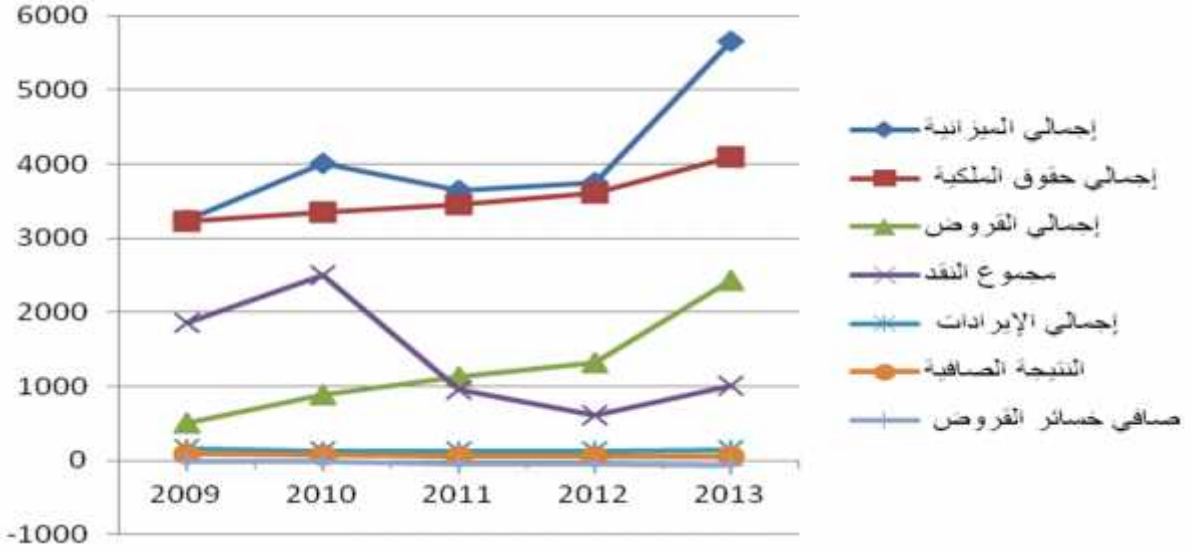

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2، 3) وبرنامج EXCEL 2010

بالإضافة إلى الاستثمارات المالية، قابله في الجانب الآخر من الميزانية (الخصوم) ارتفاع كل من الاحتياطي القانوني واحتياطي المخاطر والتغيرات المتراكمة في القيمة العادلة بالإضافة إلى الأرباح المدورة، لكن لاحظنا في الفترة (2010–2011 م) أن إجمالي الميزانية قد انخفض بنسبة قدرت بـ 8.94٪، بسبب انخفاض إجمالي الأصول وبالتحديد انخفاض المستحقات من البنوك والموجودات الأخرى، قابله في الجانب الآخر زيادة إجمالي الخصوم بسبب زيادة كل من الاحتياطي (القانوني والعام والمخاطر والقيمة العادلة)، بالإضافة إلى زيادة الأرباح المرحلة، وفي الفترة (2011 – 2013 م) لاحظنا زيادة في إجمالي الميزانية وبوتيرة نمو مرتفعة، وذلك بسبب زيادة إجمالي الأصول الناتج عن زيادة النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي والمستحقات من البنوك والقروض الممنوحة للعملاء، وكذلك الأوراق المالية الاستثمارية، قابله زيادة في جانب الخصوم بسبب زيادة رأس المال والاحتياطي القانوني واحتياطي المخاطر بالإضافة إلى احتياطي القيمة العادلة والأرباح المرحلة.

بالنسبة لإجمالي حقوق الملكية نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال الفترة (2009–2013م)، لكن بوتيرة نمو متقلبة، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة كل من الاحتياطي القانوني واحتياطي المخاطر واحتياطي القيمة العادلة والأرباح المرحلة بمعدلات غير ثابتة، بالإضافة إلى زيادة رأس المال سنة 2013 م من 2900 مليون ريال قطري إلى 3300 مليون ريال قطري.

فيما يخص إجمالي القروض فقد لاحظنا أنها في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة (2009–2013 م)، لكن بوتيرة نمو متغيرة، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة القروض والتمويلات الممنوحة للعملاء بمعدلات متغيرة.

من خلال الجدول رقم (2، 4) والشكل رقم (2، 5) أعلاه لبنك QDB ، نلاحظ أن مجموع النقد شهد ارتفاعا خلال الفترة (2009 م-2010 م) بنسبة قدرت بـ 33.75٪، بسبب زيادة النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، لكن لاحظنا أن مجموع النقد قد انخفض خلال الفترة (2010-2012 م)، لكن بوتيرة متغيرة، بسبب انخفاض النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي والمستحقات من البنوك، وفي الفترة (2012-2013 م) شهد مجموع النقد ارتفاعا كبيرا قدر بـ 67.13٪، وذلك بسبب ارتفاع النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي بالإضافة إلى زيادة المستحقات من البنوك.

بالنسبة لإجمالي الإيرادات لاحظنا أنها انخفضت خلال الفترة (2009-2010 م) بنسبة قدرها 19.11٪، بسبب انخفاض كل من إيرادات الفوائد وأرباح توزيعات الأسهم وإيرادات الإيجارات، بينما في الفترة (2010-2011 م) ارتفع إجمالي الإيرادات إلى 2.73٪، ويرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات الرسوم والعمولات وإيرادات الإيجارات والإيرادات التشغيلية الأخرى، وفي الفترة (2011-2012 م) عاود إجمالي الإيرادات إلى الانخفاض بنسبة 5.24٪، بسبب انخفاض إيرادات الفوائد والأرباح من التمويل الإسلامي والإيرادات من الأوراق المالية الاستثمارية، لكنه ارتفع خلال الفترة (2012 م-2013 م) بنسبة قدرها 6.12٪، بسبب ارتفاع إيرادات الفوائد والأرباح من التمويل الإسلامي وإيرادات الرسوم والعمولات والإيراد من الأوراق المالية الاستثمارية بالإضافة إلى الربح من عمليات النقد الأجنبي.

فيما يتعلق بالنتيجة الصافية وبالرجوع إلى جدول حسابات النتائج* لبنك قطر للتنمية نلاحظ أنها شهدت انخفاض من سنة 2009 م إلى غاية سنة 2011 م لكن بوتيرة متغيرة، بسبب انخفاض الإيرادات وزيادة تكلفة الموظفين والمصاريف الإدارية والعمومية، بالإضافة إلى زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية للقروض والسلف للعملاء، إلا أنها ارتفعت من سنة 2011 م إلى غاية 2013 م بوتيرة نمو متقلبة، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الإيرادات على الرغم من ارتفاع المصاريف الإدارية وصافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض الممنوحة للعملاء.

بالنسبة لصافي خسائر القروض وبالرجوع إلى جدول حسابات البنك نلاحظ أنها في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة (2009 م- 2013 م) لكن بوتيرة متقلبة، بسبب الارتفاع المستمر في صافي الانخفاض في قيمة القروض الممنوحة للعملاء.

رابعا: مقارنة بين أهم المؤشرات المالية للبنكين محل الدراسة: سنحاول إجراء مقارنة بين أهم المؤشرات المالية لكلا البنكين خلال فترة الدراسة، وفق ما يلي:

* أنظر الملحق رقم: 06، و08.

1- المقارنة من حيث إجمالي الميزانية: يوضح الشكل (2، 6) أدناه نسبة تغير إجمالي الميزانية للبنكين خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (2، 6): نسبة تغير إجمالي الميزانية للبنكين محل الدراسة خلال (2009 م- 2013 م)

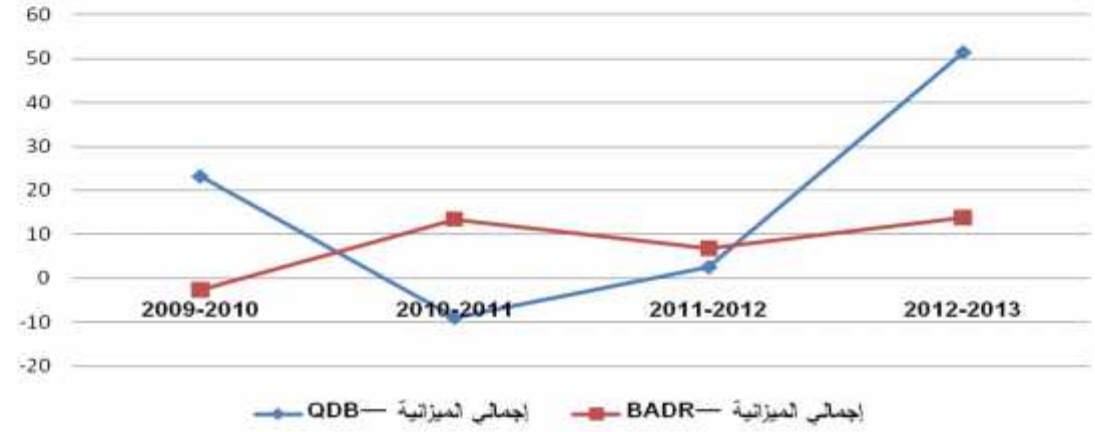

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2007.

من خلال الشكل رقم (2، 6) أعلاه نلاحظ أن نسبة تغير إجمالي الميزانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد شهد ارتفاعا من 2009 حتى 2011 م، في الوقت الذي شهد فيه بنك قطر للتنمية انخفاضا خلال نفس الفترة، بينما خلال الفترة (2011-2012 م) نلاحظ انخفاض نسبة تغير إجمالي الميزانية في بنك BADR، وفي ذات الفترة سجل إجمالي الميزانية في بنك QDB نسبة نمو مرتفعة وقد استمر في وتيرة النمو إلى غاية نهاية فترة الدراسة وبمقارنتها مع بنك BADR للفترة (2012-2013 م) نلاحظ أن نسبة نمو إجمالي الميزانية للبنك قد ارتفع مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغ متوسط نسبة نمو إجمالي الميزانية لبنك BADR حوالي (8٪) وهو أقل من متوسط نسبة نمو إجمالي الميزانية لبنك QDB والذي بلغ (17٪) خلال فترة الدراسة.

2- المقارنة من حيث إجمالي حقوق الملكية: يوضح الشكل رقم (2، 7) أدناه نسبة تغير إجمالي حقوق الملكية للبنكين خلال مدة الدراسة:

الشكل رقم (2، 7): نسبة تغير إجمالي حقوق الملكية للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013م)

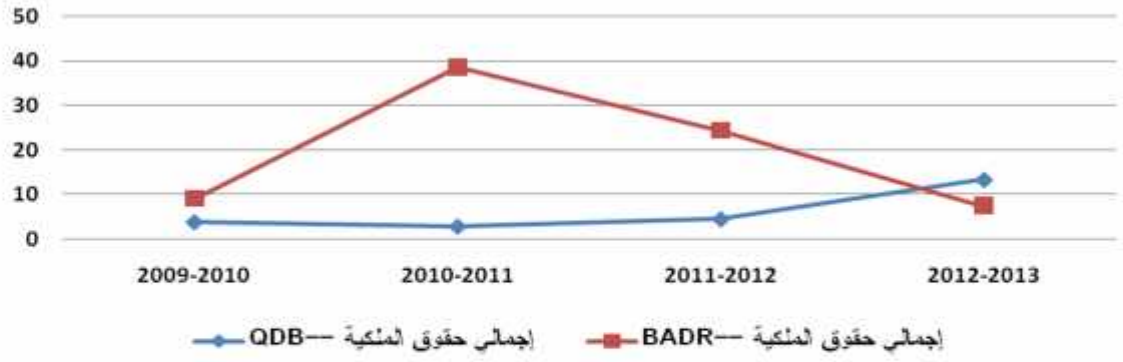

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2010.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2، 7) أن نسبة تغير إجمالي حقوق الملكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية قد شهدت ارتفاعا من سنة 2009 م إلى غاية 2011 م، في الوقت الذي شهد فيه بنك قطر للتنمية انخفاضا، وفي الفترة (2011– 2013 م) لاحظنا أن نسبة تغير إجمالي حقوق الملكية في بنك BADR قد انخفضت، لكن في المقابل سجل بنك QDB نسبة نمو مرتفعة عن سابقتها في إجمالي حقوق الملكية استمرت إلى غاية نهاية فترة الدراسة، وبهذا سجل بنك BADR متوسط نسبة نمو قدرت بحوالي (20٪) لإجمالي حقوق الملكية أفضل من بنك QDB والتي بلغ فيه متوسط نسبة نمو إجمالي حقوق الملكية حوالي (7٪) خلال فترة الدراسة.

3– المقارنة من حيث إجمالي القروض: يوضح الشكل رقم (2، 8) أدناه نسبة تغير إجمالي القروض للبنكين خلال مدة الدراسة:

الشكل رقم (2، 8): نسبة تغير إجمالي القروض للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

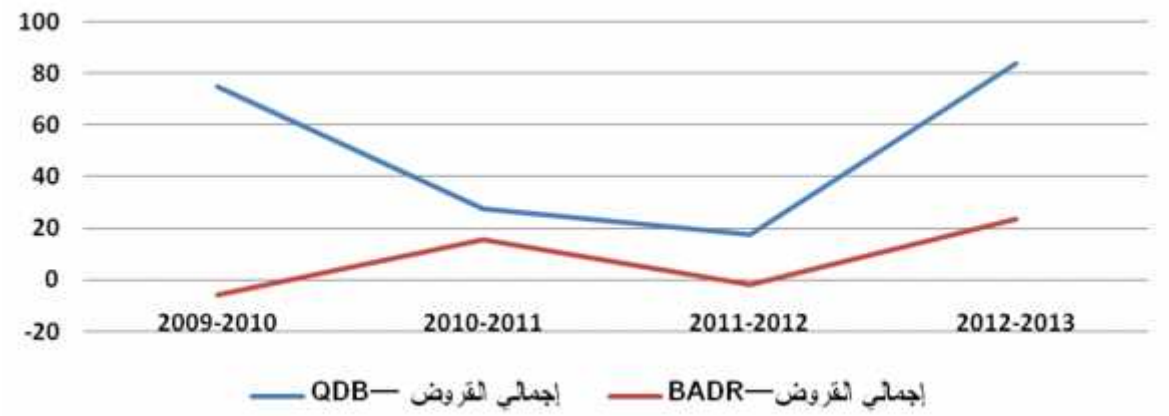

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2010.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2، 8) أن نسبة تغير إجمالي القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ارتفعت من سنة 2009 حتى 2010 م، بينما شهدت نسبة تغير إجمالي القروض في بنك قطر للتنمية انخفاضا خلال الفترة (2009– 2011 م) لكن تبقى أفضل من بنك BADR، وفي الفترة (2010–2011 م) شهدت نسبة نمو إجمالي القروض في بنك BADR انخفاضا، لكنها ارتفعت في كلا البنكين خلال (2012–2013 م)، وبمقارنة متوسط نسبة نمو إجمالي القروض في البنكين خلال فترة الدراسة، نجد أن بنك QDB حقق أعلى متوسط نسبة نمو لإجمالي القروض والذي بلغ حوالي (51٪) مقارنة مع بنك BADR الذي حقق متوسط نمو قدره (7.79٪) خلال فترة الدراسة.

4– المقارنة من حيث إجمالي الإيرادات: يوضح الشكل رقم (2، 9) أدناه نسبة تغير إجمالي الإيرادات للبنكين خلال مدة الدراسة، حيث يظهر لنا أن نسبة تغير إجمالي الإيرادات لبنك

الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2009-2010م قد انخفضت، وفي الوقت ذاته شهدت نسبة تغير إجمالي الإيرادات ارتفاعا في بنك قطر للتنمية،

الشكل رقم (2، 9): نسبة تغير إجمالي الإيرادات للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013م)

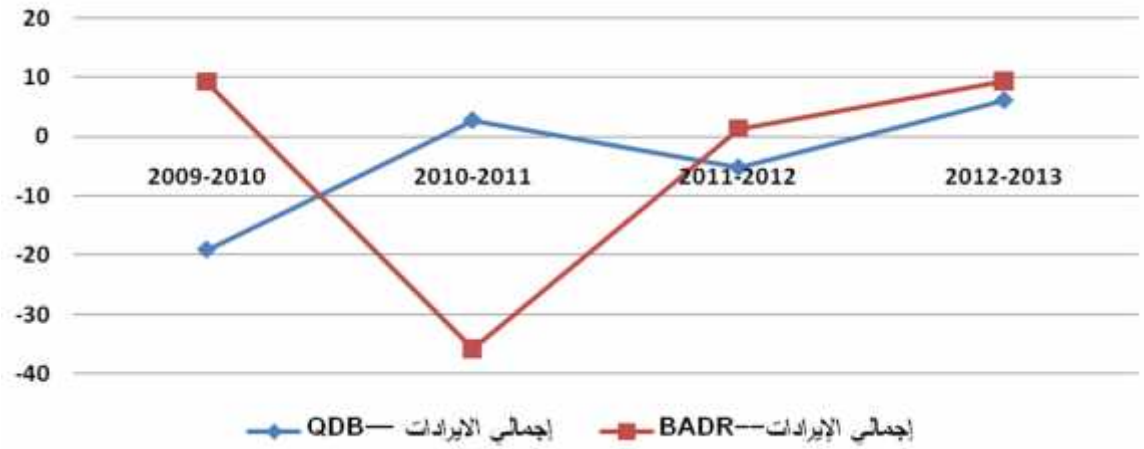

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2010.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (2، 9) أعلاه خلال الفترة (2011 -2013 م) أن نسبة تغير إجمالي الإيرادات في بنك BADR قد شهدت ارتفاعا، بينما خلال الفترة (2011-2012م) في بنك QDB فقد شهدت انخفاضا، لتعاود الارتفاع مرة أخرى في الفترة (2012-2013م) ولكن بنسبة أقل من بنك BADR، ونجد هنا أن متوسط نسبة تغير (تراجع) إجمالي الإيرادات في بنك QDB بلغ (-3.87٪) والتي كانت أقل من متوسط نسبة تراجع إجمالي الإيرادات في بنك BADR (-3.92٪).

5- المقارنة من حيث مجموع النقد: يوضح الشكل رقم (2، 10) أدناه نسبة تغير مجموع النقد للبنكين خلال مدة الدراسة:

الشكل رقم (2، 10): نسبة تغير مجموع النقد للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013م)

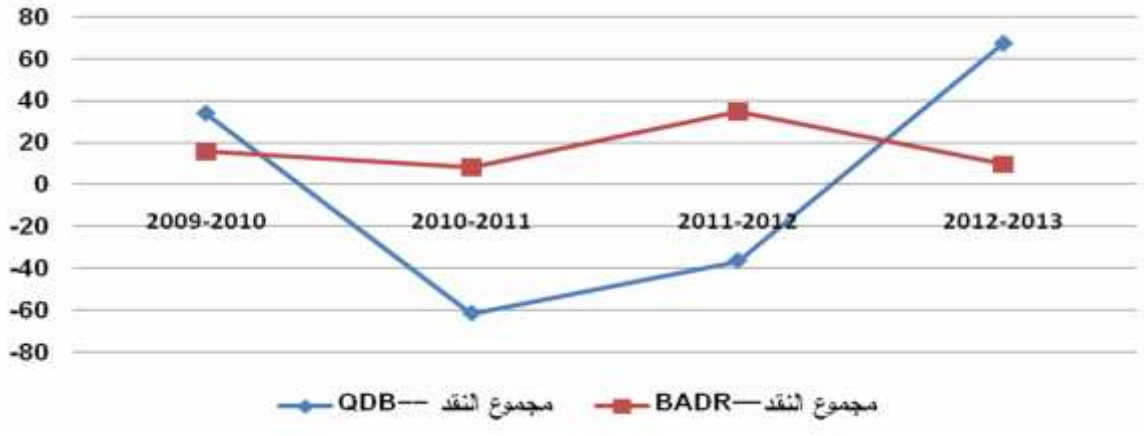

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الشكل رقم (2، 10) أعلاه والذي يبين لنا نسبة تغير مجموع النقد في البنكين محل الدراسة، أن نسبة تغير مجموع النقد في البنكين قد انخفضت خلال الفترة (2009–2010 م)، لكن الانخفاض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية كان بوتيرة أقل مقارنة ببنك قطر للتنمية، وفي الفترة (2011– 2012 م) ارتفعت نسبة تغير مجموع النقد في البنكين، لكنها كانت بمستوى أكبر في بنك BADR مقارنة مع بنك QDB، ونلاحظ أن نسبة تغير مجموع النقد في بنك BADR انخفضت خلال الفترة (2012–2013 م)، وفي المقابل وخلال نفس الفترة استمرت نسبة نمو مجموع النقد في الارتفاع في بنك QDB، ولكن بقي بنك BADR أفضل من حيث متوسط نسبة نمو النقد والذي بلغ حوالي (17٪) مقارنة مع بنك QDB الذي بلغ فيه حوالي (0.7٪).

6– المقارنة من حيث النتيجة الصافية: يوضح الشكل رقم (2، 11) أدناه نسبة تغير النتيجة الصافية للبنكين خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (2، 11): نسبة تغير النتيجة الصافية للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

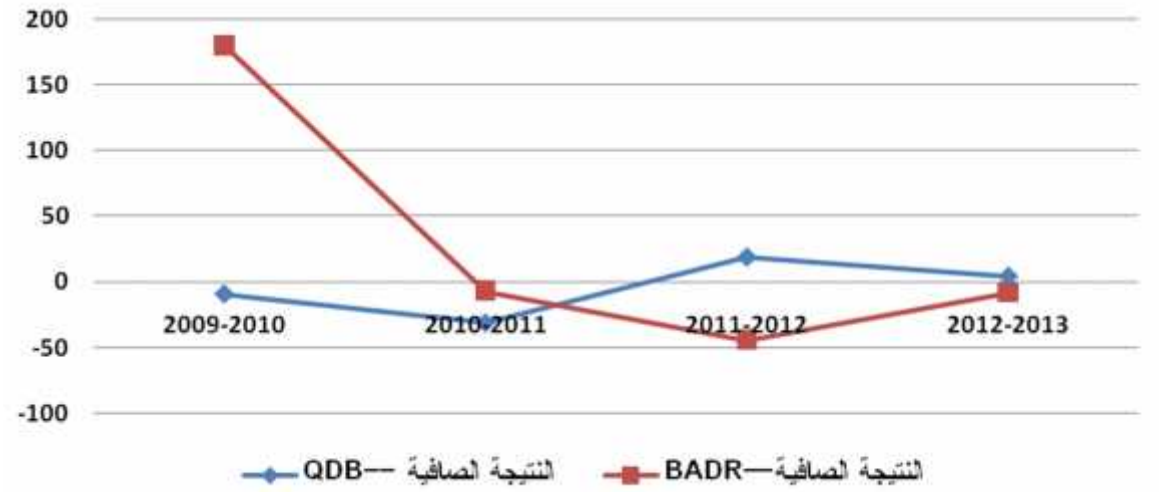

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الشكل رقم (2، 11) أعلاه نلاحظ أن نسبة تغير النتيجة الصافية في بنك الفلاحة التنمية الريفية انخفضت خلال الفترة (2009–2011 م)، ونفس الشيء بالنسبة لبنك قطر للتنمية انخفضت في الفترة (2009–2010 م)، لكن بوتيرة تراجع أقل مقارنة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، لترتفع نسبة تغير(نمو) النتيجة الصافية في بنك QDB خلال الفترة (2010–2011 م)، وخلال الفترة 2012–2013 م ارتفعت نسبة نمو النتيجة الصافية في بنك BADR، وفي المقابل وخلال نفس الفترة انخفضت نسبة تغير النتيجة الصافية في بنك QDB، ولكن يبقى هذا الأخير أفضل (أقل نسبة تراجع) من حيث متوسط تغير النتيجة

الصافية والذي بلغ (-4.54٪) مقارنة مع بنك BADR والذي وصل فيه (-13.16٪) كمتوسط تغير للنتيجة الصافية خلال مدة الدراسة.

7- المقارنة من حيث صافي خسائر القروض: يوضح الشكل رقم (2، 12) أدناه نسبة تغير صافي خسائر القروض للبنكين خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (2، 12): نسبة تغير صافي خسائر القروض للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013م)

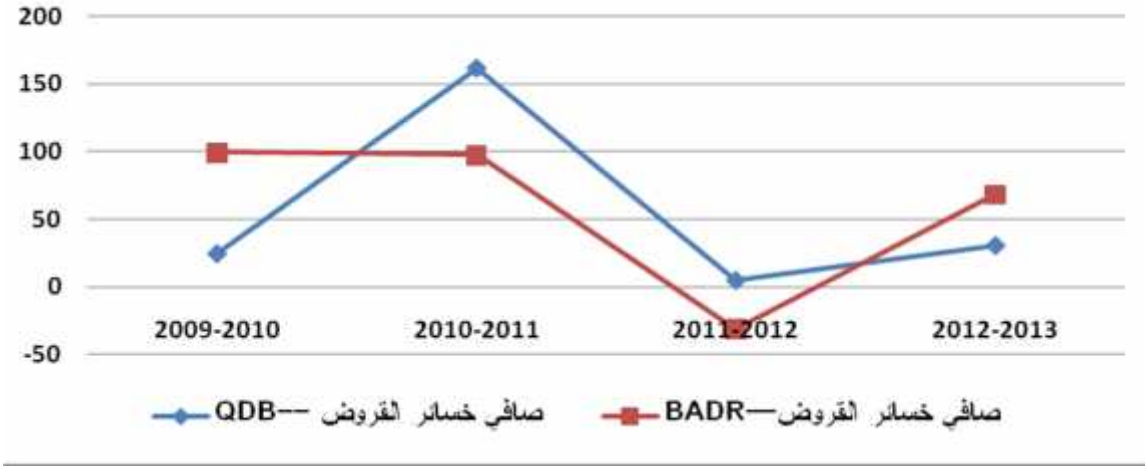

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (2، 2) والجدول رقم (2، 4) و وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الشكل رقم (2، 12) نلاحظ أن نسبة تغير صافي خسائر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ثابت في الفترة (2009-2010 م)، في الوقت الذي شهدت فيه نسبة تغير صافي خسائر القروض في بنك قطر للتنمية ارتفاعا، وخلال الفترة (2010-2011 م) نلاحظ أن نسبة تغير صافي خسائر القروض في كلا البنكين انخفضت، لترتفع في الفترة (2012-2013 م) في كلا البنكين، لكن بمقارنة متوسط نسبة تغير صافي خسائر القروض في البنكين محل الدراسة نجد أنها مرتفعة في بنك BADR مقارنة ببنك QDB، وبهذا يعتبر هذا الأخير أفضل من حيث متوسط تدني نسبة نمو خسائر القروض الذي بلغ (-55.5٪) مقارنة مع بنك BADR الذي وصلت فيه إلى (-59٪).

بناء على ما سبق نجد أن بنك قطر للتنمية قد حقق معدلات نمو أعلى من بنك الفلاحة والتنمية الريفية، من حيث نسب تغير أهم المؤشرات المالية التي تدخل في حساب مؤشرات العائد والمخاطرة، وهذا باستثناء نسبة نمو كل من إجمالي حقوق الملكية والنقد فقد كانا في بنك BADR أعلى منه في بنك QDB خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: حساب مؤشرات العائد لكلا البنكين محل الدراسة

في هذا المطلب تم استخدام مجموعة من مؤشرات العائد، والمتمثلة في مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية، ولم يتم استخدام مؤشرات نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، نظرا لصعوبة حساب معامل

ß في البنوك الجزائرية، وبالتالي سنركز في دراستنا على مؤشرات العائد المتعلقة بنموذج العائد على حقوق الملكية فقط.

وتتمثل المؤشرات التي سنحاول حسابها وفقا للجدول رقم (2، 5) الموضح أدناه:

الجدول رقم (2، 5): مؤشرات العائد المستخدمة في البنكين

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية (ROE)	النتيجة الصافية / حقوق الملكية
العائد على الأصول(ROA)	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل هامش الربح (PM)	النتيجة الصافية / إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول(AU)	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول
معدل الرفع المالي (EM)	إجمالي الأصول / حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: عبد اللطيف طبي: مرجع سبق ذكره، ص281.

أولا: حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنكين محل الدراسة: نتائج حساب مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) موضحة في الجدول رقم (2، 6)، ومبينة في الشكل رقم (2، 13) أدناه:

الجدول رقم (2، 6): تطور العائد على حقوق الملكية للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
ROE-BADR	11.13	28.59	19.24	8.61	7.33	**14.98**
ROE-QDB	2.53	2.21	1.47	1.67	1.53	**1.88**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 13): تطور العائد على حقوق الملكية للبنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013م)

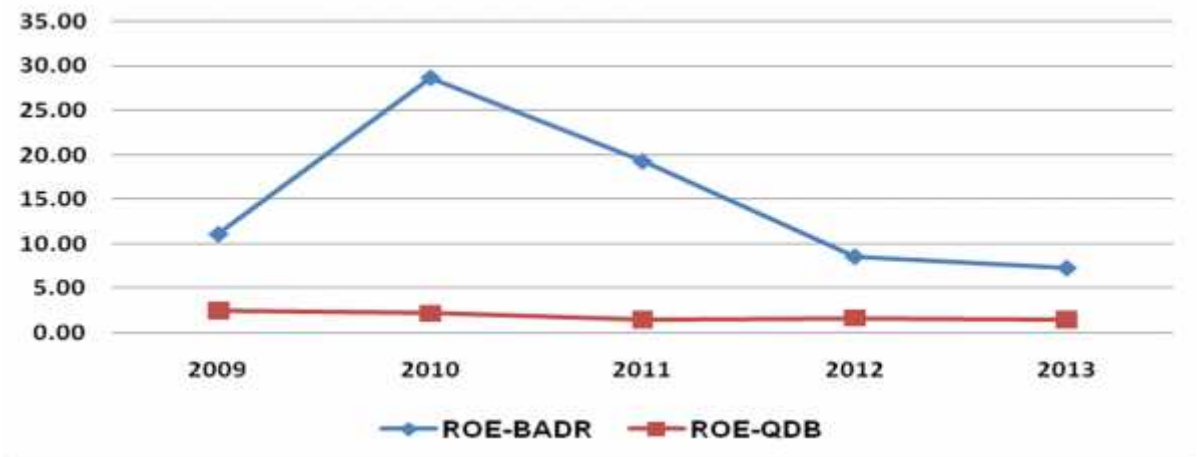

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 6) وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الجدول رقم (2، 6) والشكل رقم (2، 13) نلاحظ أن مؤشر العائد على حقوق الملكية في بنك BADR ارتفع سنة 2010 م ليصل إلى نسبة 28.59٪ مقارنة بسنة 2009 م الذي كانت نسبته 11.13٪ بسبب ارتفاع النتيجة الصافية بنسبة 6.983٪ وكذا ارتفاع إجمالي حقوق الملكية بنسبة 9.06٪، لكن معدل العائد على حقوق الملكية انخفض في الثلاث سنوات الأخيرة، حيث بلغ سنة 2011م: 19.24٪ و 8.61٪ سنة 2012 م، وقدر سنة 2013 م بـ: 7.33٪، بسبب الزيادة المستمرة في المقام والمتمثلة في حقوق الملكية للثلاث سنوات الأخيرة وانخفاض البسط والمتمثل في النتيجة الصافية خلال ذات الفترة.

أما في بنك QDB فقد شهد معدل العائد على حقوق الملكية انخفاضا في الثلاث سنوات الأولى، بسبب انخفاض النتيجة الصافية خلال الثلاث سنوات الأولى، وارتفاع إجمالي حقوق الملكية لنفس الفترة، حيث بلغ العائد على حقوق الملكية في بنك QDB حوالي 2.53٪ سنة 2009 م وهي أعلى قيمة له و2.21٪ سنة 2010 م، وفي سنة 2011 م انخفض ليصل إلى 1.47٪، ليرتفع بعد ذلك سنة 2012م إلى 1.67٪، ثم يعاود الانخفاض إلى نسبة 2.05٪ سنة 2013 م، بسبب زيادة كل من النتيجة الصافية بنسبة قدرت بـ 4.03٪ وإجمالي حقوق الملكية بنسبة 13.39٪.

وبمقارنة بنكي العينة من حيث مؤشر العائد على حقوق الملكية نلاحظ أن بنك BADR أفضل من حيث متوسط (**ROE**) حيث بلغ حوالي 14.98٪ مقارنة ببنك QDB الذي بلغ متوسطه 1.88٪ خلال فترة الدراسة، وعليه يمكن القول أن البنك BADR يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين أكثر من بنك QDB.

ثانيا: حساب مؤشر العائد على الأصول (ROA) للبنكين محل الدراسة: إن نتائج مؤشر (ROA) موضحة في الجدول رقم (2، 7) ومبينة في الشكل رقم (2، 14) أدناه:

الجدول رقم (2، 7): تطور نسبة العائد على الأصول للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
ROA-BADR	0.47	1.34	1.10	0.57	0.46	0.79
ROA-QDB	2.51	1.85	1.39	1.61	1.11	1.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 14): تطور نسبة العائد على الأصول للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

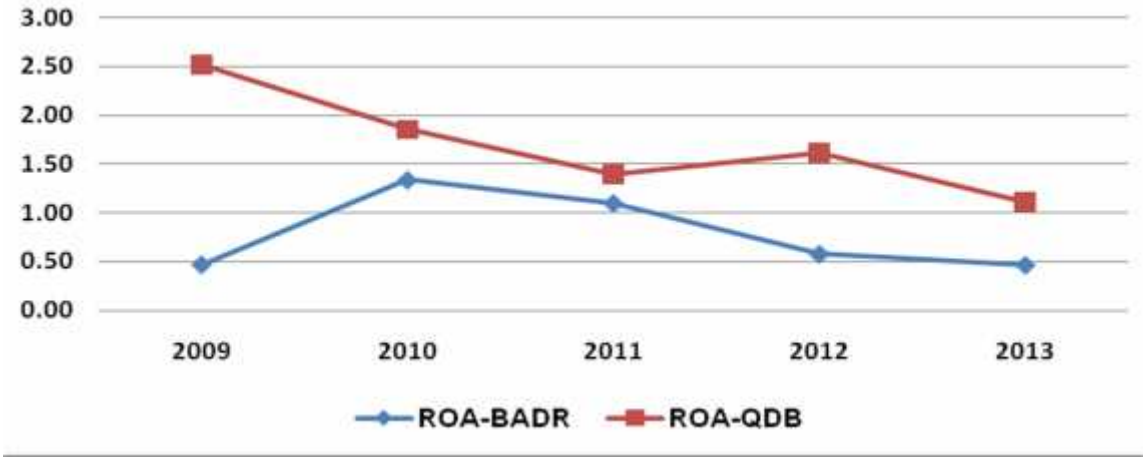

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 7) وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الجدول رقم (2، 7) والشكل رقم (2، 14) نلاحظ أن نسبة العائد على الأصول في بنك BADR قد ارتفعت من 0.47٪ إلى 1.34٪ وذلك سنة 2009 م و 2010 م على الترتيب، بسبب زيادة البسط والمتمثل في النتيجة الصافية بنسبة 6.983٪، رافقتها زيادة في المقام والمتمثل في إجمالي الأصول، لتعرف بعدها تراجع في السنوات الثلاث الأخيرة، حيث بلغت نسبة العائد على الأصول في بنك BADR سنة 2011 م حوالي 1.10٪ و 0.57٪ سنة 2012 م، وفي 2013 م بلغت 0.46٪، بسبب انخفاض النتيجة الصافية وزيادة إجمالي الأصول.

حيث نلاحظ أن أدنى نسبة عرفها بنك BADR للعائد على الأصول هي 0.46٪ وذلك في سنة 2013 م.

أما بالنسبة لبنك QDB فقد انخفض مؤشر العائد على الأصول خلال الثلاث سنوات الأولى، بسبب انخفاض نسبة التغير في النتيجة الصافية خلال الفترة (من 2009م حتى 2011م)، وزيادة نسبة إجمالي الأصول سنة 2010 م، إلا أن نسبة العائد على الأصول لبنك QDB في سنة 2011 م استمرت في الانخفاض، حيث بلغت نسبة قدرها 2.51٪ سنة 2009 م وسنة 2010 م وصلت إلى 1.85٪ لتصل إلى حوالي 1.39٪ خلال سنة 2011 م، لترتفع بعد ذلك في سنة 2012 إلى 1.61٪، بسبب الزيادة في تغير النتيجة الصافية بنسبة 18.58٪ بالإضافة إلى زيادة نسبة نمو إجمالي الأصول، لتعاود الانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 1.11٪ سنة 2013 م وهي أدنى نسبة.

بمقارنة البنكين محل الدراسة نلاحظ أن بنك QDB حقق معدل عائد أفضل للأصول (بفارق حوالي 1٪) عن بنك BADR، وذلك خلال سنوات الدراسة بمتوسط يساوي 1.70٪ مقابل متوسط العائد على الأصول لبنك BADR والذي بلغ 0.79٪، لأن نسبة تغير (نمو) النتيجة الصافية إلى الموجودات في بنك QDB كانت أفضل منها في بنك BADR، وعليه يمكن القول أن استغلال البنك QDB لأصوله في توليد الربح أفضل من بنك BADR.

ثالثا: حساب معدل هامش الربح (PM) لكلا البنكين محل الدراسة: نتائج هذا المعدل موضحة من خلال الجدول رقم (2، 8) ومبينة في الشكل رقم (2، 15) أدناه:

الجدول رقم (2، 8): تطور معدل هامش الربح للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
PM-BADR	16.03	41.12	59.70	32.79	27.40	35.41
PM-QDB	51.14	57.30	38.27	47.89	46.95	48.31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 15): تطور معدل هامش الربح للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

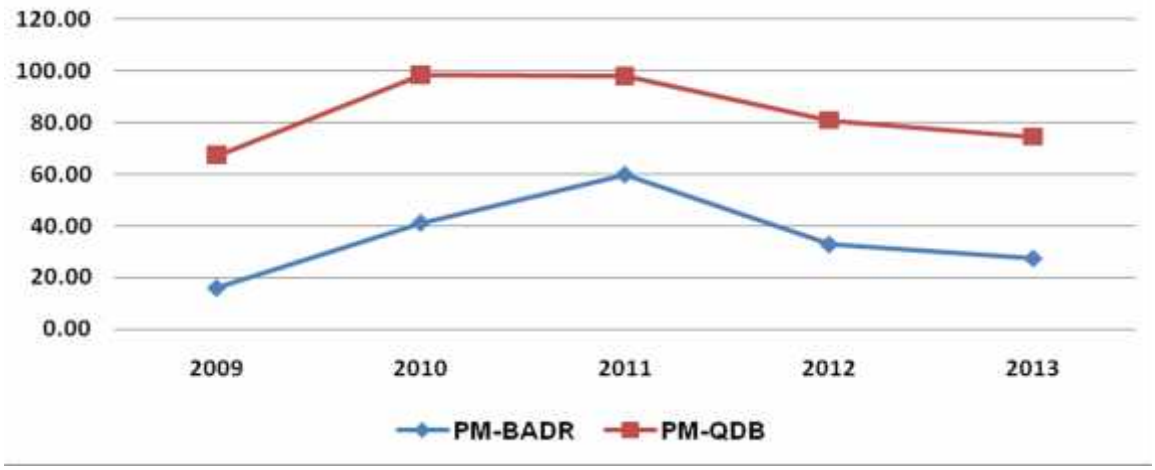

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 8) وبرنامج EXCEL 2010.

بالنظر إلى قيم الجدول رقم (2، 8) والشكل رقم (2، 15) والتي تظهر نتائج معدل هامش الربح للبنكين خلال فترة الدراسة، نرى أن معدل هامش الربح (PM) في بنك BADR ارتفع خلال الثلاث سنوات الأولى، بسبب ارتفاع البسط والمتمثل في النتيجة الصافية رافقه ارتفاع في المقام المتمثل في إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2009 –2010 م)، وانخفاضهما في الفترة (2010–2011 م)، وارتفاع إجمالي الإيرادات للفترة (2011–2012 م) لكن النتيجة الصافية بقيت منخفضة خلال نفس الفترة، حيث بلغ معدل هامش الربح (PM) لبنك BADR في سنة 2009 م حوالي 16.03٪ و41.12٪ سنة 2010 م، أما في سنة 2011 م فقد وصل إلى 59.70٪ ، ليـنخفض في السنتين الأخيرتين إلى: 32.79٪ سنة 2012 و27.40٪ سنة 2013، بسبب انخفاض التغير في نمو النتيجة الصافية بنسبة 8.57٪ وارتفاع نسبة نمو إجمالي الإيرادات بنسبة قدرها 9.43٪.

أما بالنسبة لبنك QDB فنلاحظ أن معدل هامش الربح (PM) شهد ارتفاعا خلال السنتين الأولى والثانية، بداية من سنة 2009 م حيث بلغت نسبة معدل هامش الربح فيه 51.14٪

و57.30٪ سنة 2010 م، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض كل من معدل نمو النتيجة الصافية والتي وصلت إلى 9.37٪ ، وكذا نسبة التغير في إجمالي الإيرادات بنسبة 19.11٪، ليعاود معدل هامش الربح (PM) في بنك QDB إلى الارتفاع سنة 2012 م ليصل إلى 47.89٪، ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2013 م لحوالي 46.95٪، بسبب زيادة كل من النتيجة الصافية بنسبة 4.03٪ وإجمالي الإيرادات بنسبة قدرت بـ 6.12٪.

لذا فبنك QDB حقق نسبة أعلى لمعدل هامش الربح (PM) مقارنة ببنك BADR خلال فترة الدراسة، حيث بلغ متوسط هذا المعدل 48.31٪ بالنسبة لبنك QDB أما بالنسبة لبنك BADR فبلغ متوسط معدله 35.41٪، لأن متوسط نسبة تغير كل من النتيجة الصافية وإجمالي الإيرادات في بنك QDB خلال فترة الدراسة كانت أفضل مقارنة مع بنك BADR، وهذا يدل على أن بنك QDB حقق نسبة أرباح صافية أعلى من بنك BADR، وأن لبنك QDB المقدرة على السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه أفضل من بنك BADR.

رابعا: معدل منفعة الأصول (AU) للبنكين محل الدراسة: إن نتائج مؤشر معدل منفعة الأصول (AU) مبينة في الجدول رقم (2، 9) وموضحة في الشكل رقم (2، 16) أدناه:

الجدول رقم (2، 9): تطور معدل منفعة الأصول للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
AU-BADR	2.90	3.25	1.84	1.75	1.68	2.28
AU-QDB	4.91	3.23	3.64	3.37	2.36	3.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 16): تطور معدل منفعة الأصول للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

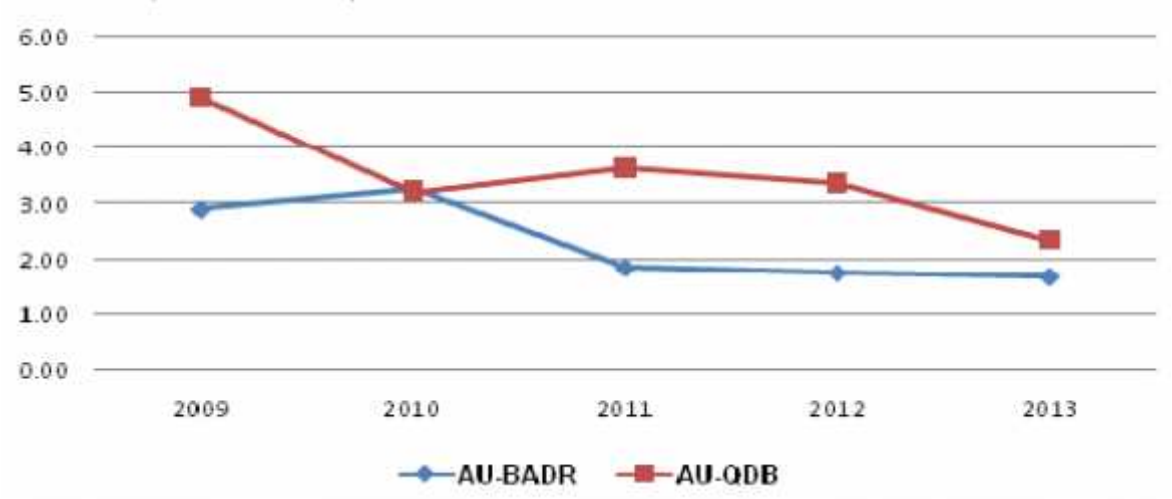

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 9) وبرنامج EXCEL 2010.

من خلال الجدول رقم (2، 9) والشكل رقم (2، 16) نلاحظ أن معدل منفعة الأصول في بنك BADR ارتفع في السنتين الأولى والثانية بداية بسنة 2009 م حيث بلغ 2.90٪ و3.25٪ سنة 2010 م، بسبب زيادة البسط والمتمثل في إجمالي الإيرادات بنسبة 9.28٪ وانخفاض المقام المتمثل في قيمة إجمالي الأصول، لينخفض معدل منفعة الأصول في الثلاث سنوات الأخيرة بداية بسنة 2011 م حيث بلغ 1.84٪ و 1.75٪ سنة 2012 م و1.68٪ سنة 2013 م.

أما في بنك QDB فقد انخفض معدل منفعة الأصول سنة 2010 م إلى 3.23٪ مقارنة بسنة 2009 م التي بلغت نسبتها 4.91٪، بسبب انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 19.11٪، وزيادة إجمالي الأصول، لترتفع سنة 2011 م إلى 3.64٪، بسبب ارتفاع إجمالي الإيرادات إلى 2.73٪، وانخفاض قيمة إجمالي الأصول، وتعاود الانخفاض في السنتين الأخيرتين إلى 3.37٪ سنة 2012 و2.36٪ سنة 2013، بسبب زيادة إجمالي الأصول بنسبة أعلى من نسبة نمو الإيرادات.

وبمقارنة البنكين محل الدراسة نلاحظ أن بنك QDB حقق أعلى معدل منفعة للأصول بمتوسط بلغ 3.50٪، بينما بلغ المتوسط في بنك BADR حوالي 2.28٪، لأن نسبة نمو إجمالي الإيرادات مقارنة مع معدل نمو إجمالي الأصول خلال كامل الفترة أفضل في بنك QDB مقارنة ببنك BADR، وعليه يمكن القول أن أصول بنك QDB أفضل تحقيقا للإيرادات (إنتاجية أصول أعلى) من الأصول ببنك BADR.

خامسا: معامل الرفع المالي(مضاعف حقوق الملكية)(EM) لكلا البنكين محل الدراسة: يبين الجدول رقم (2، 10) والشكل رقم (2، 17) أدناه معامل الرفع المالي

الجدول رقم (2، 10): تطور معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013م)

مرة	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
EM-BADR	23.92	21.37	17.51	15.04	15.95	18.76
EM-QDB	1.01	1.19	1.06	1.04	1.38	1.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2، 10) أعلاه والشكل رقم (2، 17) أدناه أن قيمة معامل الرفع المالي في بنك BADR قد انخفضت في السنوات الأربع الأولى، بسبب ارتفاع قيمة إجمالي الأصول عدا سنة 2010 م فإنها انخفضت لكن بنسبة ضئيلة، مقارنة بنسبة نمو (ارتفاع) أعلى للمقام والمتمثل في إجمالي حقوق الملكية، بداية بسنة 2009 م حيث بلغت قيم

معامـــل الرفـــع المـــالي: 23.92 و21.37 ســـنة 2010 م و17.51 ســـنة 2011 م و 15.04 سـنة 2012 م لترتفـع فـي السـنة الأخيـرة إلـى 15.95، بسـبب زيـادة كـل مـن إجمـالي الأصـول وإجمالي حقوق الملكية بنسبة قدرها 7.41٪.

الشكل رقم (2، 17): تطور معامل الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

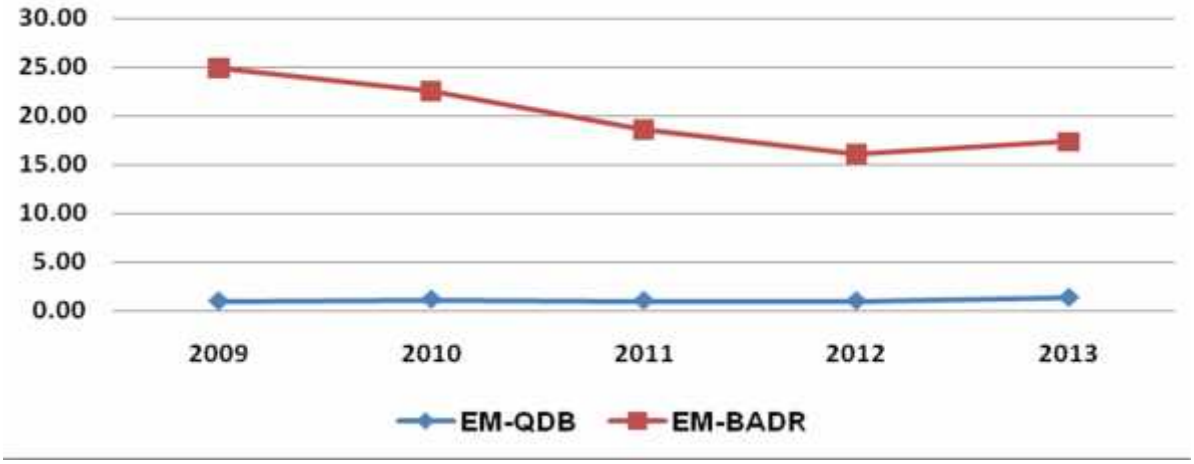

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 10) وبرنامج EXCEL 2010.

أمـا بالنسـبة لبنـك QDB فقـد حقـق معامـل الرفـع المـالي ارتفاعـا سـنة 2010 م بقيمـة 1.19 مقارنـة بسـنة 2009 م التـي بلغـت قيمتهـا 1.01، بسـبب زيـادة إجمـالي الأصـول (23.14٪) بمعـدل أعلـى مـن نسـبة نمـو إجمـالي حقـوق الملكيـة بنسـبة (92.3٪)، ليشـهد معامـل الرفـع المـالي فـي بنـك QDB تراجعـا سـنتي 2011 م بقيمـة 1.06 و 2012 م بقيمـة 1.04، بسـبب انخفـاض معـدل نمـو إجمـالي الأصـول خـلال الفتـرة (2011–2012م) مقارنـة مـع نسـبة نمـو مسـتمرة فـي حقـوق الملكيـة والتـي كانـت بنسـبة أعلـى منـه، لترتفـع قيمـة معامـل الرفـع المـالي إلـى أعلـى قيمـة وهـي 1.38 سـنة 2013، ويرجـع ذلـك إلـى زيـادة نسـبة نمـو إجمـالي الأصـول بمعـدل أعلـى مـن نسبة زيادة حقوق الملكية.

مـن خـلال مـا يبينـه الجـدول رقـم (2، 10) أعـلاه نـرى أن قيمـة معامـل الرفـع المـالي مرتفعـة جـدا فـي بنـك BADR بمتوسـط بلـغ 18.76 مقارنـة ببنـك QDB الـذي بلـغ متوسـطه 1.13 (بفـارق بلـغ 17.63) خـلال فتـرة الدراسـة، لأن نسـبة نمـو إجمـالي الأصـول إلـى نمـو إجمـالي حقوق الملكية خلال كامل الفترة في بنك BADR أعلى منها في بنك QDB.

وعليـه وبمـا أن مؤشـر الرفـع المـالي (EM) يظهـر مـدى اعتمـاد البنـك علـى أموالـه الخاصـة فـي تمويـل أصـوله، وبالتـالي مـدى المخـاطرة بـأموال الغيـر فـي اسـتثماراته، حيـث تبـين الدراسـة أن بنـك BADR أعلـى مخـاطرة مقارنـة ببنـك QDB بنـاء علـى هـذا المؤشـر، وإن النسـبة المرتفعـة لمؤشـر

الرفع المالي لبنك BADR، يرجعنا إلى سبب ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية لبنك BADR مقارنة مع بنك QDB، فإذا ما حللنا هذه النتائج إلى مصادرها أي إلى المؤشرين المساهمين في تحقيقها وهما العائد على الأصول (ROA) ومضاعف حق الملكية (EM)، نجد أن معدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) لبنك QDB يعود بدرجة كبيرة إلى مؤشر العائد على الأصول(ROA) وبدرجة أقل إلى مضاعف حق الملكية (EM)، على عكس بنك BADR الذي يمكن القول عليه أنه اعتمد على مضاعف حق الملكية (EM) بدرجة أكبر من العائد على الأصول (ROA) في تحقيق معدلات العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة.

وبناء على ما سبق، وكتلخيص لمؤشرات العائد، يمكن استخلاص ما يلي:

- من جانب الربحية، بنك QDB أكثر ربحية من بنك BADR بالتركيز على مؤشرات الربحية خاصة مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر هامش الربح (PM)، وقد يعود ذلك إلى وجود نشاطات أخرى (كالتمويل الإسلامي) تدخل ضمن النشاط الأساسي لبنك QDB كاعتماده على صيغ التمويل الإسلامية مضمونة الربحية كالإجارة والبيع بالمرابحة، خاصة وأن هذه الأخيرة غير موجودة في نشاطات بنك BADR.
- من جانب الكفاءة، أظهر مؤشر الكفاءة (PM) أن بنك QDB أكثر تحكما ومراقبة وتدنئة لتكاليف نشاطه مقارنة مع بنك BADR.
- من جانب الإنتاجية، أظهرت النتائج أن مؤشر إنتاجية الأصول (AU) في بنك QDB أفضل منها في بنك BADR.

وعليه يمكن القول أن بنك QDB أفضل ربحية وكفاءة وإنتاجية وأقل مخاطرة من بنك BADR.

المطلب الثالث: حساب مؤشرات المخاطرة للبنكين محل الدراسة

يتم حساب بعض أهم مؤشرات المخاطر البنكية للبنكين محل الدراسة من أجل معرفة مدى تأثير وعلاقة هذه المخاطر على العوائد ومقارنة النتائج المتحصل عليها، وسنكتفي وفي حدود المعطيات التي لدينا على قياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال، وقد تم تلخيص وتذكير بطريقة حسابها وفق الجدول رقم (2، 11) الموضح أدناه:

الجدول رقم (2، 11): مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنكين

المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	صافي الخسارة / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	مجموع النقد / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول

المصدر: محمد جموعي قريشي: مرجع سبق ذكره، ص:92.

أولا: حساب مخاطر الائتمان (Credit risk) لكلا البنكين محل الدراسة: نتائج مخاطر الائتمان لكلا البنكين خلال فترة الدراسة موضحة في الجدول رقم (2، 12) والشكل رقم (2، 18) أدناه:

الجدول رقم (2، 12): تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
Credit Risk- BADR	21.26	44.96	76.89	54.08	73.93	54.22
Credit Risk-QDB	2.60	1.86	3.81	3.41	2.43	2.82

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 18): تطور نسبة مخاطر الإئتمان للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

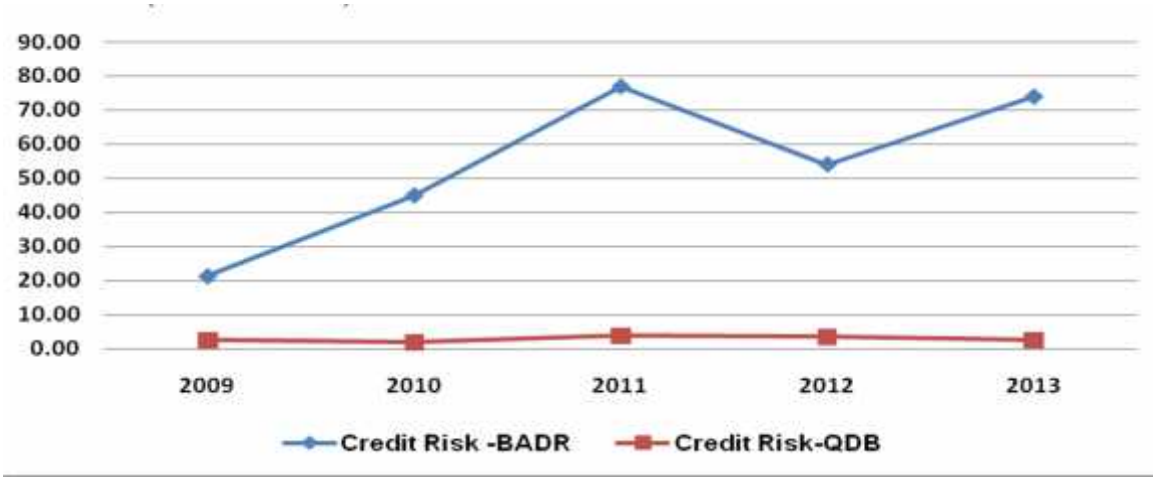

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 12) وبرنامج EXCEL 2010.

يجب أن تكون هذه النسبة أقل تماما من 0.99، فكلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في صافي الخسارة (الفرق بين الديون المعدومة ومخصص الديون المعدومة) مقارنة بالمقام كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض.

يظهر لنا من خلال الجدول رقم (2، 12) والشكل رقم (2، 18) أن نسب مخاطر الائتمان في بنك BADR ارتفعت خلال الثلاث سنوات الأولى، بداية بسنة 2009 م حيث بلغت نسبة مخاطر الائتمان 21.26٪، وفي سنة 2010 م وصلت إلى 44.96٪ وفي سنة 2011 م بلغت النسبة 76.89٪، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى زيادة صافي خسائر القروض خلال الفترة (2009–2011 م)، بينما إجمالي القروض فقد انخفضت خلال الفترة (2009–2010م) بنسبة 5.66٪، لكنها ارتفعت في الفترة (2010–2011 م) لتصل إلى 15.28٪، وقد انخفضت نسبة مخاطر الائتمان سنة 2012 م إلى 54.73٪، بسبب انخفاض كل من صافي خسائر القروض بنسبة 30.96٪ وإجمالي القروض بنسبة 1.84٪، لتعاود نسبة

مخاطر الائتمان إلى الارتفاع سنة 2013 م بنسبة 73.93٪، بسبب زيادة كل من صافي خسائر القروض بنسبة 68.65٪ وإجمالي القروض بنسبة قدرت بـ 23.38٪.

أما بالنسبة لبنك QDB فنلاحظ أن نسب مخاطر الائتمان انخفضت سنة 2010 م لتصل إلى نسبة 1.86٪ مقارنة بسنة 2009 م التي كانت نسبتها تقدر ب 2.60 ٪، بسبب تراجع صافي خسائر القروض بـ24.91٪ وزيادة إجمالي القروض بنسبة 74.76٪، لترتفع هذه النسبة سنة 2011م إلى 3.81٪، بسبب زيادة صافي خسائر القروض إلى 161.36٪ مقارنة مع زيادة إجمالي القروض بنسبة 27.29٪، لتنخفض نسبة مخاطر الائتمان في السنتين الأخيرتين من الدراسة بسبب انخفاض صافي خسائر القروض وزيادة إجمالي القروض.

وبمقارنة متوسطات مخاطر الائتمان لبنكي العينة نجد أن بنك BADR بلغ أعلى نسبة (أي أعلى مخاطرة) في مخاطر الائتمان قدرت بـ 54.22٪ مقارنة مع بنك قطر للتنمية بمتوسط بلغ 2.82٪ أي بفارق قدره: 51.40٪، وبهذا يعتبر بنك QDB أقل مخاطر ائتمانية نسبيا من بنك BADR، وعليه يمكن إرجاع ذلك إلى تبني بنك QDB لآليات إدارة مخاطر ائتمان حديثة وفعالة في تدنئة مخاطرها مقارنة مع بنك BADR والذي يعتمد على آليات محددة وتقليدية في ذلك.

ثانيا: حساب مخاطر السيولة (Liquidity risk) لكلا البنكين محل الدراسة: نتائج مخاطر السيولة مبينة في الجدول رقم (2، 13) وموضحة في الشكل (2، 19) أدناه:

الجدول رقم (2، 13): تطور نسبة مخاطر السيولة للبنكين محل الدارسة خلال (2009-2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
Liquidity Risk -BADR	13.75	16.28	15.48	19.48	18.71	16.74
Liquidity Risk-QDB	57.38	62.32	26.24	16.23	17.93	36.02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

يعتبر مؤشر مجموع النقد إلى مجموع الموجودات (الأصول) أحد المؤشرات المهمة لقياس مخاطر السيولة من خلال ما يمتلكه البنك من نقد إلى مجموع الأصول، إذ أن النقد هو أعلى حالات السيولة وذو درجة سيولة 100٪.

فمن خلال الجدول رقم (2، 13) أعلاه والشكل رقم (2، 19) أدناه يظهر أن مخاطر السيولة في بنك BADR قد بلغت أعلى نسبة فيها 19.48٪ سنة 2012 م وأدنى نسبة 13.75٪ سنة 2009 م.

الشكل رقم (2، 19): تطور نسبة مخاطر السيولة للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

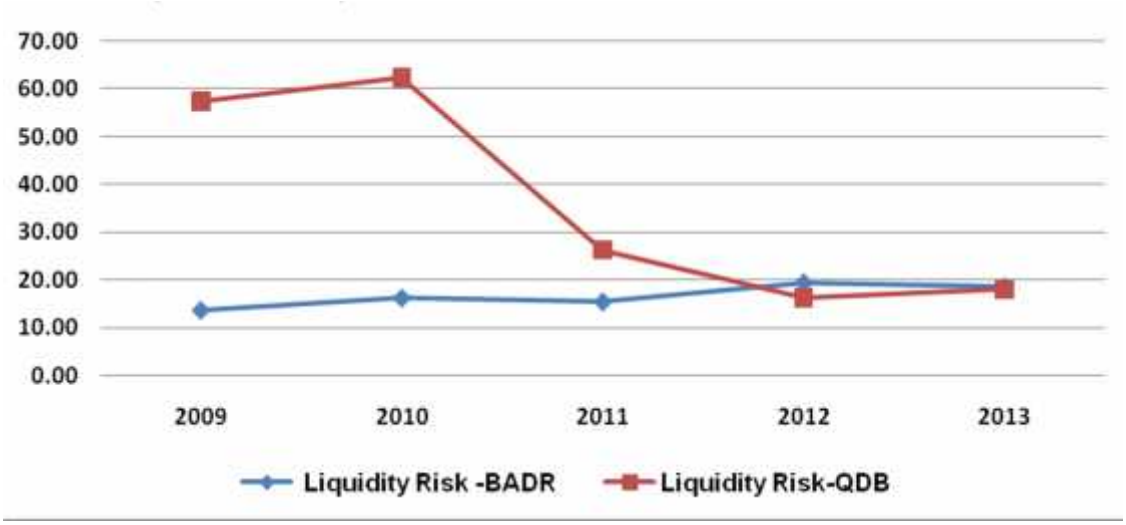

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 13) وبرنامج EXCEL 2010.

أما في بنك QDB فقد بلغت أعلى نسبة لمخاطر السيولة 57.38٪ سنة 2009 م، بينما بلغت أدنى نسبة 16.23٪ سنة 2012 م، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة دلت على زيادة سيولة البنك وانخفاض مخاطر السيولة فيه، ولكن بالمقابل فإن النقد هو سلاح ذو حدين، فكلما زادت سيولة البنك زادت قدرته على الإيفاء بمتطلبات السيولة، ولكن في المقابل انخفضت ربحية البنك الذي هو أحد الأهداف الجوهرية فيه.

وبمقارنة متوسطات مخاطر السيولة للبنكين عينة الدراسة نجد أن بنك QDB بلغ أعلى نسبة قدرت بـ36.02٪ بينما بلغت النسبة في بنك BADR بـ 16.74٪، وبالتالي فإن بنك QDB أدنى مخاطر سيولة من بنك BADR، وعليه يمكن القول أن مخاطر السيولة في بنك BADR عالية مقارنة ببنك QDB.

ثالثا: حساب مخاطر رأس المال (Capital risk) لكلا البنكين: يبين الجدول رقم (2، 14) والشكل رقم (2، 20) الموضحين أدناه، قياس مخاطر رأس المال لكلا البنكين خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2، 14):تطورنسبة مخاطر رأس المال للبنكين محل الدارسة خلال (2009–2013م)

الوحدة : ٪	2009	2010	2011	2012	2013	المتوسط
Capital risk -BADR	4.18	4.68	5.71	6.65	6.27	5.50
Capital risk-QDB	99.30	83.80	94.73	96.62	72.41	89.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملاحق وبرنامج EXCEL 2010.

الشكل رقم (2، 20): تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنكين محل الدراسة خلال (2009– 2013م)

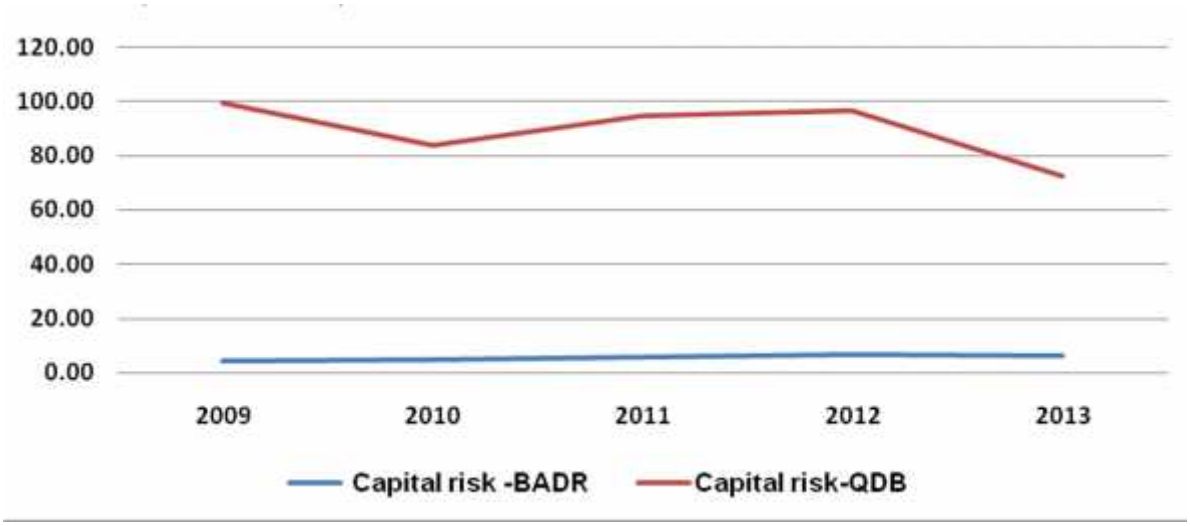

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2، 14) وبرنامج EXCEL 2010.

تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2، 14) والشكل رقم (2، 20) أعلاه أن مخاطر رأس المال في بنك BADR يتراوح بين معدل 6.65٪ كحد أعلى سنة 2012 م، وبين معدل 4.18٪ كحد أدنى وذلك سنة 2009 م.

أما بالنسبة لبنك QDB فقد بلغت أعلى نسبة فيه 99.30٪ سنة 2009 م، وأدنى نسبة كانت سنة 2013 م وقد بلغت 72.41٪، ونجد كذلك أن هذا المؤشر مرتفع في كل سنوات الدراسة لهذا البنك، وهو يتجاوز بكثير المعايير الدولية التي تؤكدها لجنة بازل للرقابة والإشراف المصرفي، إذ أنها تطلب أن لا يقل معدل رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 10.5٪، في حين أن هذا المؤشر يمثل إجمالي حقوق الملكية إلى مجموع الأصول، وهو مرتفع بشكل كبير مما يبين لنا عدم وجود مخاطر رأس المال في بنك قطر للتنمية لكنه يعارض مبدأ الربحية في البنك، أي أن المبالغة في رأس المال يسبب خسارة للبنك.

وبمقارنة متوسطات مخاطر رأس المال لبنكي العينة نجد أن بنك QDB بلغ أعلى نسبة بمتوسط بلغ 89.37٪، وبنك BADR بمتوسط بلغ 5.50٪ أي بفارق 83.87٪، وبالتالي بنك BADR أعلى مخاطر رأس المال مقارنة مع بنك QDB، وهذا ما يدعم النتائج المتحصل عليها في حساب كل من مؤشر العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة، حيث وجدنا أن بنك BADR أعلى نسبة لـ(ROE) وأعلى مخاطرة للسيولة مقارنة مع بنك QDB.

المطلب الرابع: العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر في البنكين محل الدراسة

في هذا المطلب سنقوم بحساب العلاقة بين العائد على حقوق الملكية (ROE) والمخاطر البنكية، باستخدام معامل بيرسون للارتباط، ومقارنة نتائج العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر في كلا البنكين محل الدراسة خلال فترة الدراسة.

أولا: مفاهيم عامة حول معامل الارتباط بيرسون: سيتم التعرف على معامل الارتباط بيرسون من خلال ما يلي:

1- تعريف معامل الارتباط بيرسون " r ": يعرف معامل الارتباط $\rho_{X,Y}$ بين متغيرين عشوائيين X و Y بقيم متوقعة μ_X و $a\ \mu_Y$ و انحراف معياري σ_X و σ_Y.

كما يعرف معامل الارتباط والذي يرمز له بالرمز " r "، بأنه عبارة عن مقياس رقمي يمكنه قياس قوة الارتباط بين متغيرين (العائد والمخاطرة)، حيث تتراوح قيمته بين (+1) و (−1).

أي أن: $-1 < r < +1$

حيث أن:

- تدل إشارة المعامل الموجبة على العلاقة الطردية.
- بينما تدل إشارة المعامل السالبة على العلاقة العكسية.

2- أنواع معامل الارتباط " بيرسون ": والجدول التالي يوضح أنواع الارتباط:

الجدول رقم (2، 15): أنواع معامل الارتباط بيرسون

قيمة معامل الارتباط	شرح الارتباط	قيمة معامل الارتباط	شرح الارتباط
+1	ارتباط طردي تام	−1	ارتباط عكسي تام
من 0.70 إلى 0.99	ارتباط طردي قوي	من 0.70− إلى 0.99−	ارتباط عكسي قوي
من 0.50 إلى 0.69	ارتباط طردي متوسط	من 0.50− إلى 0.69−	ارتباط عكسي متوسط
من 0.01 إلى 0.49	ارتباط طردي ضعيف	من 0.01− إلى 0.49−	ارتباط عكسي ضعيف
0	لا يوجد ارتباط	0	لا يوجد ارتباط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الارتباط والانحدار الخطي البسيط:

http://www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods ,Consulté le :25/04/2016

3- طريقة حساب معامل بيرسون: ويحسب هذا المعامل على الشكل التالي:

$$\rho_{X,Y} = \frac{\operatorname{cov}(X,Y)}{\sigma_X \sigma_Y}$$

حيث أن:

$\rho X,Y$: معامل الارتباط بيرسون للمتغيرين.

Cov(x,y): تعني تغاير (التباين المشترك)

σ: الانحراف المعياري.

X,Y: متغيري الدراسة.

ثانيا: حساب العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر في البنكين محل الدراسة

يبين الشكل رقم (2، 21) أدناه نتائج العلاقة بين العائد والمخاطر للبنكين محل الدراسة

الشكل رقم (2، 21): معامل ارتباط العائد على حقوق الملكية مع مخاطر البنكين محل الدراسة خلال (2009- 2013 م)

	ROE_QDB	ROE_BADR
LIQUIDITY_RISK	0.898612	-0.390071
CREDIT_RISK	-0.584337	-0.06459
CAPITAL_RISK	0.329299	-0.49388

المصدر: من إعداد الطالبة وفق برنامج إكسال واعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews8

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2، 21) والجدول رقم (2، 15) أن:

من خلال نتائج معامل بيرسون في بنك QDB، نلاحظ أن هناك ارتباط طردي قوي بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة للبنك، حيث بلغ معامل الارتباط في هذا البنك (r= 0.90) أي أنه كلما زادت مخاطر السيولة زاد العائد على حقوق الملكية، وكلما انخفضت مخاطر السيولة انخفض العائد على حقوق الملكية، وهذا ما يدعم ويثبت النتائج التي تحصلنا عليها سابقا، أما معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة لبنك BADR فقد بلغ (r=-0.39)، وهذا يدل على أن هناك ارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر السيولة في بنك BADR، أي أن مخاطر السيولة قد تؤثر سالبا في العائد على حقوق الملكية ولكن بشكل ضئيل،

وكما تظهر نتائج تطبيق معامل بيرسون أن معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر الائتمان في بنك QDB والذي بلغ (r=-0.58)، أن هناك علاقة ارتباط عكسي متوسط بين العائد ومخاطر الائتمان، أي أن مخاطر الائتمان لها أثر سلبي (معاكس) في العائد على حقوق الملكية ولكن بشكل متوسط، أما في بنك BADR فبلغ معامل الارتباط فيه (r=-0.06) للعلاقة بين العائد على حقوق

الملكية ومخاطر الائتمان، وهذا يدل على وجود ارتباط عكسي ضعيف جدا (تأثير ضعيف جدا) بين مخاطر الائتمان والعائد في بنك BADR.

وإن نتائج تطبيق معامل الارتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر رأس المال، ففي بنك QDB وجدنا أن معامل الارتباط بلغ (r= 0.33)، وهذا يدل على وجود ارتباط طردي ضعيف (تأثير إيجابي ضعيف) بين مخاطر رأس المال والعائد في البنك، أي أنه كلما زادت مخاطر رأس المال، زاد العائد على حقوق الملكية، وكلما انخفضت مخاطر رأس المال انخفض العائد على حقوق الملكية في بنك QDB، وهذا ما قد يدل على اعتماد بنك QDB على أمواله الخاصة في تمويل أصوله.

بينما في بنك BADR فقد أظهرت النتائج أن معامل الارتباط بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر رأس المال والذي بلغ (r= −0.49)، وهذا يدل على أن هناك ارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر رأس المال، أي أن هناك تأثير سلبي لمخاطر رأس المال في العائد على حقوق الملكية في بنك BADR.

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج نجد أن الأنواع الثلاثة للمخاطر البنكية (السيولة، الائتمان، رأس المال) لها تأثيرات متفاوتة على العائد (الأداء المالي) للبنكين محل الدراسة، حيث نجد أن مخاطر السيولة هي الأكثر تأثيرا (تأثير إيجابي) مقارنة بالمخاطر الأخرى على العائد على حقوق الملكية لبنك قطر للتنمية تليها مخاطر الائتمان (ذات التأثير السلبي) ثم مخاطر رأس المال (ذات التأثير الإيجابي) على أداء بنك QDB، وقد يرجع ذلك نتيجة تبعات ضائقة الأزمة المالية العالمية 2008م، التي خلقت شح في منابع السيولة النقدية في الأسواق المالية العالمية وخاصة منها الأسواق الخليجية خلال فترة الدراسة، بينما نجد أن مخاطر رأس المال هي الأكثر تأثيرا (تأثير سلبي) على العائد على حقوق الملكية لبنك BADR، تليها مخاطر السيولة (ذات التأثير السلبي) ثم مخاطر الائتمان (ذات التأثير السلبي كذلك).

خلاصة

من خلال هذا الفصل حاولنا إسقاط الجزء النظري للدراسة على الدراسة التطبيقية وذلك من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، إذ تناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول تعرضنا فيه إلى التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك قطر للتنمية، والمبحث الثاني تطرقنا فيه إلى تقييم أداء البنكين بين العائد والمخاطرة.

وقد توصلت الدراسة التطبيقية المتعلقة بقياس عوائد ومخاطر البنكين محل الدراسة إلى النتائج التالية:

– من خلال عرضنا للمخاطر التي يتعرض لها البنكين محل الدراسة والطرق المتبعة من قبل إدارة البنك لتجنبها، وكذا عرضنا لبنية الهيكل التنظيمي للبنك ودوره في إدارة المخاطر توصلنا إلى أن الهيكل التنظيمي لبنك قطر للتنمية يحتوي على وحدات إدارية تتولى عملية إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، على عكس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي لا يظهر في هيكله التنظيمي على أي وحدة أو قسم خاص بإدارة المخاطر في البنك رغم توفره على مصلحة خاصة بإدارة مخاطر الائتمان وهي مصلحة تحصيل القروض؛

– يعتمد بنك BADR على آلية شبه وحيدة عند القيام بعملية الاقراض وهي طلب ضمانات تفوق قيمة المبلغ المقرض للعملاء، على عكس بنك QDB الذي يعتمد على عدة أساليب في إدارة مخاطره؛

– حقق بنك QDB معدلات نمو أعلى من بنك BADR من حيث نسب تغير أهم المؤشرات المالية المستخدمة في حساب مؤشرات العائد والمخاطرة، باستثناء نسبة نمو كل من إجمالي حقوق الملكية والنقد اللذان كانا في بنك BADR أعلى منه في بنك QDB خلال فترة الدراسة؛

وللوصول إلى طبيعة العلاقة بين العائد على حقوق الملكية والمخاطر البنكية استخدمنا معامل الارتباط بيرسون، حيث توصلتنا إلى النتائج التالية:

– هناك ارتباط طردي قوي بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة في بنك QDB، أما في بنك BADR فالارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر السيولة؛

– يوجد ارتباط عكسي متوسط بين العائد ومخاطر الائتمان في بنك QDB، أما في بنك BADR فالارتباط عكسي ضعيف جدا (تأثير ضعيف جدا) بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية؛

– وجود ارتباط طردي ضعيف (تأثير إيجابي ضعيف) بين مخاطر رأس المال والعائد في بنك QDB، بينما في بنك BADR فالارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر رأس المال.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال تناولنا لموضوع "تقييم أداء البنوك التجارية بين العائد والمخاطرة – دراسة مقارنة بين بنك وطني متمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وآخر من خارج الوطن وهو بنك قطر للتنمية (QDB) خلال الفترة الممتدة من 2009 م إلى غاية 2013 م، حاولنا الإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات والوصول إلى النتائج المطلوبة، وذلك بتقسيم الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي.

أولا: نتائج الدراسة: بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، تم التوصل إلى النتائج التالية:

– الهيكل التنظيمي لبنك قطر للتنمية يظهر الوحدات الإدارية التي تتولى عملية إدارة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، على عكس الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي لا يظهر المصلحة الخاصة بإدارة المخاطر في البنك رغم وجودها على مستوى البنك؛

– أظهرت نتائج الدراسة أن بنك QDB أكثر ربحية من بنك BADR، وهذا ما أظهرته مؤشرات الربحية خاصة مؤشر العائد على الأصول (ROA) ومؤشر هامش الربح (PM)؛

– أظهر مؤشر الكفاءة أن بنك QDB أكثر تحكما ومراقبة وتدنية لتكاليف نشاطه مقارنة ببنك BADR؛

– أظهرت النتائج أن مؤشر إنتاجية الأصول (AU) في بنك QDB أفضل منه في بنك BADR؛

– متوسط مخاطر الائتمان في بنك BADR أعلى نسبة مقارنة ببنك QDB، وبهذا يعتبر هذا الأخير أقل مخاطر ائتمانية نسبيا من بنك BADR؛

– من حيث نسبة متوسط مخاطر السيولة، بنك QDB أعلى نسبة من بنك BADR، وبالتالي فإن بنك QDB أدنى مخاطر سيولة من بنك BADR، أي أن مخاطر السيولة لدى هذا الأخير عالية مقارنة مع بنك QDB؛

– بنك BADR أعلى مخاطر رأس المال مقارنة ببنك QDB، أي أن بنك BADR أعلى نسبة ل (ROE) وأعلى مخاطرة للسيولة مقارنة مع بنك QDB؛

– هناك ارتباط طردي قوي بين العائد على حقوق الملكية ومخاطر السيولة في بنك QDB، أي أنه كلما زادت مخاطر السيولة فإن العائد على حقوق الملكية يزيد أيضا، والعكس صحيح، أما في بنك BADR فالارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر السيولة، أي أن مخاطر السيولة قد تؤثر سلبا في العائد على حقوق الملكية ولكن بشكل ضئيل؛

– يوجد ارتباط عكسي متوسط بين العائد ومخاطر الائتمان في بنك QDB، أي أن مخاطر الائتمان لها أثر سلبي في العائد على حقوق الملكية ولكن بشكل متوسط، أما في بنك

BADR فالارتباط عكسي ضعيف جدا (تأثير عكسي ضعيف جدا) بين مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية؛

– وجود ارتباط طردي ضعيف بين مخاطر رأس المال والعائد في بنك QDB، وهذا ما قد يدل على اعتماد هذا الأخير على أمواله الخاصة في تمويل أصوله، بينما في بنك BADR فالارتباط عكسي ضعيف بين العائد ومخاطر رأس المال؛

– بنك قطر للتنمية أفضل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية من ناحية تقييم الأداء خلال فترة الدراسة، لأن بنك QDB أفضل ربحية وكفاءة وإنتاجية وأقل مخاطرة من بنك BADR.

ثانيا: اختبار الفرضيات: وسيتم اختبار الفرضيات المطروحة في إشكالية الدراسة كما يلي:

1- اختبار الفرضية الأولى:

والتي تنص على: " يمكن تقييم أداء البنكين محل الدراسة على أساس نسب العائد والمخاطرة "، تم إثبات هذه الفرضية، حيث تؤثر نسب العائد والمخاطرة (سواء بالإيجاب أو بالسلب) على أداء البنكين محل الدراسة وهذا ما تؤكده أيضا الفرضيتين الثانية والثالثة.

2- اختبار الفرضية الثانية:

والتي تنص على: " تؤثر نسب معدل العائد على أداء البنوك التجارية "، وقد تبين صحة هذه الفرضية، حيث تؤثر نسب معدل العائد إيجابا على أداء كل من بنك قطر للتنمية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا ما أكدته النتائج المتوصل إليها، من خلال حساب مؤشرات العوائد البنكية، فكلما كان معدل العائد كبيرا كلما كان أداء البنك جيدا.

3- اختبار الفرضية الثالثة:

بخصوص الفرضية الثالثة والتي تنص على: " تؤثر نسب المخاطرة على أداء البنوك التجارية"، فقد تم إثباتها، فكلما كانت مخاطر الائتمان أكبر من 0.99 كلما أثر ذلك سلبا على أداء البنكين محل الدراسة، أما بخصوص مخاطر السيولة فكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للبنكين، لأنها تدل على زيادة السيولة وانخفاض مخاطر السيولة لدى البنكين محل الدراسة لكن في المقابل تدل على انخفاض ربحية البنك، وفيما يتعلق بمخاطر رأس المال كلما كان هذا المؤشر كبيرا كلما كانت مخاطر رأس المال منخفضة.

3- اختبار الفرضية الرابعة:

أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على: " هناك علاقة إيجابية بين معدل العائد والمخاطرة في البنوك التجارية"، فقد تم إثبات هذه الفرضية نسبيا، حيث أن هناك علاقة إيجابية بين كل من معدل العائد ومخاطر (السيولة ورأس المال)، لكن هناك علاقة عكسية بين العائد

ومخاطر الائتمان وذلك في بنك قطر للتنمية، أما في بنك الفلاحة والتنمية الريفية فالعلاقة بين كل من العائد ومخاطر (السيولة والائتمان ورأس المال) عكسية.

ثالثا: التوصيات: نظرا للصعوبات التي صادفتنا أثناء القيام بهذه الدراسة، تم اقتراح بعض التوصيات والموجهة خصوصا للبنوك التجارية الجزائرية والتي تمثلت في:

1- العمل على تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك الجزائرية؛

2- تنشيط بورصة الجزائر والاستفادة من خبرات الدول التي نجحت في هذا المجال، من أجل استثمار الفوائض المالية المكدسة في البنوك الجزائرية؛

3- تدعيم عملية الشفافية والإفصاح على مستوى البنوك الجزائرية، وذلك بحثها على نشر البيانات والمعلومات المالية الخاصة بها لتكون متاحة للجمهور العام (خاصة الطلبة والباحثين في مجال البنوك) مثلما هو الحال في البنوك الأجنبية؛

4- على البنوك التجارية الجزائرية التنويع في مصادر إيراداتها وعدم اعتمادها فقط على الأنشطة التقليدية، بل استحداث أنشطة تمويلية مبتكرة تتماشى مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم؛

5- على البنوك الجزائرية أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة؛

6- وضع نظام رقابة داخلي فعال على مستوى البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تطوير أساليب الرقابة البنكية بما يتماشى والمعايير الدولية؛

7- ضرورة تعزيز البنوك الجزائرية بإدارات خاصة بالمخاطر مثلما هو الحال في البنوك الأجنبية (القطرية).

رابعا: آفاق الدراسة: إن البحث في موضوع تقييم أداء البنوك التجارية بين العائد والمخاطرة لا يزال واسعا وجدير بالاهتمام والبحث، إذ تبقى هناك الكثير من الموضوعات والنقاط التي يمكن أن تكون بمثابة إشكاليات لبحوث جديدة، نذكر منها:

1- تفعيل الرقابة البنكية في البنوك الجزائرية؛

2- السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة؛

3- أثر المخاطر البنكية على العوائد في البنوك التجارية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- آدم يوحنا عبده، وسليمان اللوزي: **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المنظمات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط1، 2000.

2- ابتهاج مصطفى عبد الرحمان: **إدارة البنوك التجارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ط2، 2000- 2001.

3- إبراهيم الكراسنة: **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.

4- إبراهيم عبد الحليم عباده: **مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، اليرموك – الأردن، د.ت.

5- إسماعيل أحمد الشناوي، وعبد النعيم مبارك: **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2000.

6- إسماعيل عبد الرحمان، وحربي محمد عريقات: **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

7- أمين السيد أحمد لطفي: **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، 2005.

8- أنس البكري، ووليد صافي: **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

9- الحسيني فلاح حسن عداي، والدوري مؤيد عبد الرحمان: **إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

10- الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

11- بشير عباس العلاق: **إدارة المصارف- مدخل وظيفي**، جامعة التحدي- ليبيا، 2001.

12- بن علي بلعزوز، وعبد الكريم قندوز، وعبد الرزاق حبار: **إدارة المخاطر: المشتقات المالية،الهندسة المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.

13- جاسم المناعي: **إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

14- حسن أحمد عبد الرحيم: **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

15- حسين جميل البديري: **البنوك مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

16- حمزة محمود الزبيدي: **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

17- دريد كامل آل شبيب: **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، 2012.

18- رضا صاحب أبو حمد: **إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

19- زياد رمضان: **الإدارة المالية في الشركات المساهمة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1998.

20- زياد رمضان، ومحفوظ جودة: **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2003.

21- سامر بطرس جلدة: **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2011.

22- سامر بطرس جلدة: **النقود والبنوك**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

23- سليمان بودياب: **اقتصاديات النقود والبنوك**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، 1996.

24- سيد الهواري: **إدارة البنوك**، مكتبة عين شمس، القاهرة- مصر، 1983.

25- صادق راشد الشمري: **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

26- صلاح الدين حسن السيسي: **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، ط1، القاهرة – مصر،2011.

27- صلاح الدين حسن السيسي: **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1، 1998.

28- طارق عبد العال حماد: **إدارة المخاطر (أفراد، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعارالصرف)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

29- طارق عبد العال حماد: **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة**، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

30- طارق عبد العال حماد: **تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، مصر، 1999

31- طارق عبد العال حماد: **دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية**، المكتب العربي، القاهرة، 2000.

32- عاطف جبر طه: **تنظيم وإدارة البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2007.

33- عبد الغفار حنفي: **إدارة المصارف والسياسات المصرفية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، 2007.

34- عبد الغفار حنفي، ورسمية قرياقص: **أسواق المال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.

35- عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف: **إدارة البنوك وتطبيقاتها**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 2000.

36- عبد الغفار حنفي، وعبد السلام أبو قحف: **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

37- عبد المطلب عبد الله: **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية – مصر، 2001.

38- عدنان تايه النعيمي، وأرشد التميمي: **التحليل والتخطيط المالي- اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري للنشر والتوريع، عمان- الأردن، 2008.

39- علا نعيم عبد القادر: **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

40- علاء فرحان طالب، وإيمان شيحان المشهداني: **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

41- فائق شقير، وعاطف الأخرس، وعبد الرحمان سالم: **محاسبة البنوك**، دار المسيرة للنشرو التوزيع، عمان، 2008.

42- فليح حسن خلف: **النقود والبنوك**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

43- فؤاد توفيق ياسين، وأحمد عبد الله درويش: **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

44- فيصل الشواورة: **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية "الأسس النظرية والعلمية"**، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2008.

قائمة المصادر والمراجع

45- كامل دريد آل شبيب: **مبادئ الإدارة المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

46- محمد السيد سرايا: **المحاسبة في المنشآت المالية (البنوك التجارية، شركات التأمين)**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2008.

47- محمد الهلالي، وعبد الرزاق شحادة: **محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

48- محمد سعيد أبو سلطان: **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

49- محمد سويلم: **إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

50- محمد عبد الفتاح الصيرفي: **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2006.

51- محمد مطر: **إدارة الاستثمارات (الإطار النظري و التطبيقات العلمية)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2004.

52- محمود السيد الناغي: **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

53- محمود حسين الوادي، وأحمد عارف العساف: **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

54- مفلح محمد عقل: **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000.

55- منير إبراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية – مصر، ط3، 2000.

56- منير زيد العبودي: **الإدارة الإستراتيجية**، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2010.

57- نبيل حشاد: **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل2، الجزء 2، 2005.

58- نبيل حشاد: **دليلك إلى التطبيق العملي لبازل 2 في المصارف – موسوعة بازل 2**، بيروت – لبنان، ج3، 2005.

59- نصر حمود فهد مزنان: **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

60- نعمة جعفر عبد الله: **محاسبة المصارف وشركات التأمين**، الجامعة المفتوحة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1998.

61- هشام جبر: **إدارة المصارف**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة – مصر، 2008.

62- هيثم محمد الزغبي: **الإدارة والتحليل المالي**، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2000.

63- هيل عجمي الجنابي: **إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**، دار المسار للنشر والتوزيع، المفرق- الأردن، ط1، 2005.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- السعيد بريكة: **خلق القيمة في البنك**، "رسالة ماجيستير في علم الاقتصاد"، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2004 – 2005.

2- العاني إيمان: **البنوك التجارية وتحديات التجارة الإلكترونية**، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية"، تخصص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر، 2006 – 2007.

3- تهاني محمود محمد الزعابي: **تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل**،"مذكرة ماجيستير منشورة"، تخصص: محاسبة وتمويل، غزة، 2008.

4- رقية شرون: **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية من خلال تحليل العائد والمخاطرة**، "مذكرة ماجيستير"، تخصص: بنوك وتأمينات، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006-2007.

5- سعد الله أمال: **البنوك التجارية وقياس الخطر العملياتي**، "مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر"، تخصص: بنوك، جامعة فرحات عباس، سطيف،2009- 2010.

6- سعيدة بورديمة: **تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية**،"مذكرة ماجيستسر"، تخصص: تسيير المؤسسات، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2002- 2003.

7- سيرين سميح أبو رحمه: **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**،"مذكرة ماجيستير منشورة"، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008-2009.

8- عبد الحسين الأسدي: **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**، " مذكرة ماجيستير منشورة"، تخصص: علم الإدارة، جامعة كربلاء – العراق، 2004 – 2005.

9- عبد القادر بريش: **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية"، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005- 2006.

10- علي بن الضب: **قياس تكلفة رأس المال في البورصات العربية**، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

11- ميلودي محمد كريم: **الجهاز المصرفي في ظل العولمة**،"رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية"، غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2003-2004.

12- نعيمة بن العامر: **البنوك التجارية وتقييم طلبات الائتمان**،"مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية"، غير منشورة، جامعة الجزائر،2001-2002.

13- نعيمة خضراوي: **إدارة المخاطر البنكية**، "مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية منشورة"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008- 2009.

ثالثا: المجلات العلمية (المقالات العلمية)

1- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (أحد برامج التمويل الأصغر) التابعة للبنك العالمي، دليل الموارد المتعلق بدراسة تقييم التمويل الأصغر، نوفمبر، 2001، ص – ص:8،9.

2- بورقبة شوقي: **طريقة camels في تقييم أداء البنوك الاسلامية**، ورقة بحثية خاصة بتفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، د.ت.

3- حسين بلعجوز: **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية التسيير وعلوم تجارية، جامعة جيجل، أيام6 و7 جوان، 2005.

4- مالك الرشيد أحمد: **مقارنة بين معياري CAEL &CAMELS كأدوات حديثة للرقابة المصرفية**، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، العدد35، 2005.

5- ماهر الشيخ حسن: **قياس ملاءة البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال**، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003.

6- محمد جموعي قريشي: **تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية**، مقال منشور في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد3، 2004.

7- مصطفى عبد اللطيف: **الوضعية النقدية ومؤشرات التطورالمالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد6، 2000.

8- يوسف بوخلخال: **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، العدد10، 2012.

رابعا: التقارير

1- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2009.

2- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2010.

3- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2011.

4- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2012.
5- التقرير السنوي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013.
6- التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية لسنة 2009.
7- التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية لسنة 2010.
8- التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية لسنة 2011.
9- التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية لسنة 2012.
10- التقرير السنوي لبنك قطر للتنمية لسنة 2013.

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- Anne Marie Percie du Sert: **Risque et Contrôle de risque**, Economica, Paris, 1999.

2- Anne-Clude Creusot : **Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL ,BIM**, N138 , Novembre 2001.

3- Antoine Sardi et Henri Jacob: **Management des Risques Bancaires**, Afges, Paris, 2001.

4- De Coussergues: **Gestion de la Banque – du Diagnostic à la Stratégie**, 3eme édition, Dunod, Paris, 2002.

5- Christian Dexamps, Jacques Soichot : **économie et gestion de la banque**, éditions EMS, Paris, 2002 .

6- Depllens George, et Jabard Jean- Pierre: **Gestion Financière**, serez, 10 Edition, Paris, 1990.

7- Eric Lamarque : **Gestion Bancaire**, 2edition , Darios & Pearson éducation, France, 2008.

8- Eric Lamarque : **Management de la Banque, Risques ,Relation Client, et Organisation**, Pearson Education, France, 2006.

9- Gasttineau, G.L & Kiritzman, M.P: **The Dictionary of Financial Risk Management**, Fabozzi Associates, 1996.

10- Grégory Denglos : **La Création de Valeur (Modéles, Mesure, Diagnostic)**, Dunod, Paris, 2003.

11- Joel Bessis: **Gestion des Risques et Gestion Actif- Passif des Banques**, Dalloz, Paris, 1995.

12- Mcmenamin Jim: **Financial Management**, the bath press,1999.

13- Peters Rose : **Commercial Bank Management- Producing and Selling Financial Services** , Boston, Irwin, 1991.

14- Petty.J, **Basic Financial Management**, Prentice- Hall, 1982.

15- Pierre Vernimmen : **Gestion et Politique de la Banque**, Dalloz , Paris, 1981.

16- Rao, K.S, and Ramesh: « **Financial Management** », 2th ed.Mac Millan, Pub, 1992.

17- Ross.Stephen: « **Fundamentals of Corporate Finance** » ,4th ed,Irwin MC Graw- Hill,1998.

18- Selmer C: **Concevoir le Tableau de Bord**, Dunod, Paris, 1998.

19-Voir: **Desmocht.F, Pratique de L'activité Bancaire : gestion Comptable et Commerciale, Informatique Financiére et gestion des risques**, Paris, Dunod, 2004.

20- Weston , J ,Fred ,Besley, Scott of Brigham,F,Eugene, « **Essentials of Management Finance** »,11th ed,the Dryden Press , 1996.

21-William,C.A & Smith, M.L & Young, P.C: **Risk Management and Insurance**, Mc Graw-Hill, INC, 1995.

III- المواقع الإلكترونية

1- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: **تصنيفات CAMELS** ، مقدمة البنك المركزي العراقي، 2005، متاح على الموقع: WWW.USAID.IRAQ.COM Consulté le : 02/02/2016

2- الارتباط والانحدار الخطي البسيط: http://www.pitt.edu/~super1/ResearchMethods consulté le : 25/04/2016.

3- الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية: www.badr-bank.dz

4- الموقع الالكتروني لبنك قطر للتنمية: www.qdb.qa

5- عبد القادر زيتوني: **المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك**، متاح على الموقع: www.kantakji.com consulté le : 18/02/2016

6- Abdul awwal sarker : **CAMELS rating system in the context of islamic banking**, a proposed « S » for shariah framework, p10,a partir le sit dinternet : www.ibtra.compdf camel1%20 rating ibtra 20journal pdf consulté le : 18/02/2016.

7- Agnès Bricard, et autres : **Réussir une évaluation d'entreprise**, **La revue d information de la Fonction comptable**, juin 2004, disponible sur : WWW.RFComptable.com consulté le : 18/04/2016

8- Ahmed Farra : **Bank Evaluation System** a partir le sit d'internet : site-iugaza.edu.ps/yashour/files/2010/02٪ CAMELS – Farra, consulté le:17-02-2016.

9- commission fédérale des banques des petites et moyennes banques ainsi que des négociants en valeur mobiliére,a partir le site d'internet : www.fimmas. charchivebekf consulté le :18/02/2016.

10- R.Alton Gilbert et Andrew Meyer: **The Role of a Camel Dawnge rade model in Bank Surveillance**, Working paper series, Federal reserve Bank of ST.Louis,2000. A partir le site d'internet :www.Federal reserve.Gov consulté le: 18 -2-2016.

11- Tihomir Hunjak and Dargo Jakovcevic : **AHP based model for Bank Performance Evaluation and Rating**, Berne. Stwitzerland ISAHP,2001. Apartir le site d'internet :www.Isahp.org/2001 proceeding/ papers consulté le :17-02-2016.

الملاحق

الملحق رقم 01

ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2009 – 2010 م)

ORDRE	ACTIF	31/12/2010	31/12/2009
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	132046941781.64	114475976285.59
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	80797515147.40	71088287836.52
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	279968384598.19	252327320592.59
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	254170259110.16	313863327944.61
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	14407619683.95	15720787502.62
7	IMPÔTS COURANTS – ACTIF	4758447048.83	5414584701.07
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	875712730.12	1239977483.90
9	AUTRES ACTIFS	16184314922.60	20305223296.98
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	6330089159.02	15645889347.51
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	7915009899.18	7667018018.87
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	13840943113.24	14889189704.24
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	25761475.73	11995626.81
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**811320998670.06**	**832649578341.31**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2010**	**31/12/2009**
1	BANQUE CENTRALE	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	17829529282.10	16094275062.64
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	679201385544.47	692150202976.59
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	14191945017.61	14273395259.00
5	IMPÔTS COURANTS – PASSIF	551241194.43	1356152733.26
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS – PASSIF	192226147.57	30654206.93
7	AUTRES PASSIFS	22354653208.57	33255787541.67
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	9722702172.38	17215391984.78
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	7249360713.09	7640215148.74
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	7910977929.68	8239255697.43
12	DETTES SUBORDONNÉES	17919319113.32	20118491384.66
13	CAPITAL	33000000000.00	33000000000.00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
15	RÉSERVES	1274306291.98	1274306291.98
16	ECART D'ÉVALUATION	537677813.41	(498465097.27)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	8336333753.04	8336333753.04
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	(19806418602.15)	(23679040036.71)
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	10855759090.56	3872621434.57
	TOTAL DE PASSIF	**811320998670.06**	**832649578341.31**

الملحق رقم 02

جدول حسابات النتائج لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2009 – 2010 م)

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2010	31/12/2009
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	16712460622.05	17076480030.40
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	(6074137280.87)	(6496352988.04)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	3920643660.44	3749105733.83
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	(95927826.58)	(10696987.07)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	164448991.69	186976769.81
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	5602073007.77	3145448430.03
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	(1705517689.34)	(23430756.30)
9	PRODUIT NET BANCAIRE	18524043485.16	17627530232.66
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	(12282274528.92)	(11698254563.15)
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	(1567416999.77)	(1316760375.37)
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4674351956.47	4612515294.14
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	(59825156712.76)	(33438448405.06)
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	65619160873.80	33554349203.15
15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	10468356117.51	4728416092.23
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	28846229.41	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	1917738711.07	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	(1429046042.20)	-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	10985895015.79	4728416092.23
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	(130135925.23)	(855794657.66)
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**10855759090.56**	**3872621434.57**

الملحق رقم 03

ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة (2011 م – 2012 م)

ORDRE	ACTIF	31/12/2012	31/12/2011
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	191811805952.62	142621905710.74
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	142278240798.44	120466384722.98
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	188742666675.20	248344582071.17
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	415708167586.71	367435183067.75
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	10042599652.05	10529992254.93
7	IMPÔTS COURANTS – ACTIF	4730220623.82	3919425729.09
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	1438412876.48	1226908622.47
9	AUTRES ACTIFS	269046308.61	318442111.85
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	5076319045.67	4746008234.69
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	10264190767.30	8550823886.74
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	14178710372.53	13171967022.11
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	22251259.86	11636391.85
15	ÉCART D'ACQUISITION	-	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**984562631919.27**	**921343259826.37**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2012**	**31/12/2011**
1	BANQUE CENTRALE	-	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	27650351234.32	19185206889.44
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	838618941812.52	788104122138.28
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	13157057523.71	13964260240.10
5	IMPÔTS COURANTS – PASSIF	2568787716.08	1040973072.06
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS – PASSIF	558266220.45	401503437.76
7	AUTRES PASSIFS	6704905620.37	7153565196.70
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	7683770888.69	11127352692.81
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9614830001.32	8851037608.71
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	12682566854.99	10112642134.83
12	DETTES SUBORDONNÉES	14935432234.59	16434816742.09
13	CAPITAL	33000000000.00	33000000000.00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-	-
15	RÉSERVES	2446435921.90	1274306291.98
16	ECART D'ÉVALUATION	1676333204.93	1185009998.65
17	ECART DE RÉÉVALUATION	8336333753.04	8336333753.04
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	609541902.57	89506595152.90
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5638160834.93	10122789142.51
	TOTAL DE PASSIF	**984562631919.27**	**921343259826.37**

الملحق رقم 04

ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2013 م

ORDRE	ACTIF	31/12/2013
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	209870707194.49
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	112438272765.21
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	247307264168.89
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	498460187168.75
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	10090943706.65
7	IMPÔTS COURANTS – ACTIF	4102979012.21
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS – ACTIF	1266265715.35
9	AUTRES ACTIFS	269046308.61
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	11665220799.40
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	10887805635.19
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	14487732934.56
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	9044352.53
15	ÉCART D'ACQUISITION	-
	TOTAL DE L'ACTIF	**1121447078237.64**
ORDRE	**PASSIF**	**31/12/2013**
1	BANQUE CENTRALE	-
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	33067905120.18
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	973371766600.60
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	1088148638.17
5	IMPÔTS COURANTS – PASSIF	2568787716.08
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS – PASSIF	1088048638.17
7	AUTRES PASSIFS	3516886388.83
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	7358640150.49
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	9967481742.06
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	13230150019.33
12	DETTES SUBORDONNÉES	13421016397.40
13	CAPITAL	33000000000.00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	-
15	RÉSERVES	5475054854.26
16	ECART D'ÉVALUATION	1283604731.53
17	ECART DE RÉÉVALUATION	8336333753.04
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	311138906.78
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	5155134651.27
	TOTAL DE PASSIF	**1121447078237.64**

الملحق رقم 05

ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة (2009 – 2010 م)

إيضاحات	2010 (ألف ريال قطري)	2009 (ألف ريال قطري)
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	2603	87
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	2493674	1866346
قروض وسلف للعملاء	883671	505560
الاستثمارات المالية	459169	189358
عقارات وأثاث ومعدات	36541	22059
موجودات أخرى	133955	669368
إجمالي الموجودات	**4005613**	**3252778**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	555473	7246
مطلوبات أخرى	93469	15623
إجمالي المطلوبات	**648942**	**22869**
حقوق الملكية		
رأس المال	2900000	2900000
تمويل رأس مالي إضافي	10	10
احتياطي قانوني	71179	56362
احتياطي عام	1000	1000
احتياطي مخاطر	18139	10552
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	110213	57537
أرباح مدورة	256130	204448
إجمالي حقوق الملكية	**3356671**	**3229909**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**4005613**	**3252778**

الملحق رقم 06

جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة (2009 م – 2010 م)

إيضاحات	2010 (ألف ريال قطري)	2009 (ألف ريال قطري)
إيرادات الفوائد	129298	159836
مصروفات الفوائد	(8537)	(570)
صافي إيرادات الفوائد	**120761**	**159266**
إيرادات رسوم وعمولات	24341	6780
أرباح وتوزيعات الأسهم	8022	4793
خسائر من بيع الاستثمارات المالية	135	(2108)
خسائر من بيع العقارات والأثاث والمعدات	143	(106)
إيرادات إيجارات	2210	2349
صافي أرباح عمليات النقد الأجنبي	118	884
	15252	2052
صافي الإيرادات التشغيلية	**170982**	**173911**
مصاريف إدارية وعمومية	(77299)	(45423)
استهلاكات	(3195)	(2318)
مخصصات الخسائر الائتمانية للقروض والسلف للعملاء	(16402)	(13131)
مخصصات الخسائر للاستثمارات المالية	–	(8186)
مخصصات الخسائر للموجودات الأخرى	–	(23110)
ربح السنة	**74086**	**81743**
بنود الدخل الشامل الأخرى		
إعادة تبويب إلى بيان الدخل	–	(7563)
إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	52676	22500
بنود الدخل الشامل الأخرى خلال السنة	**52172**	**14937**
إجمالي بنود الدخل الشامل خلال السنة	**162762**	**96680**

الملحق رقم 07

ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة (2011 م – 2012 م)

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر	2012 (ألف ريال قطري)	2011 (ألف ريال قطري)
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	1174	45358
مستحقات من البنوك	605959	911733
قروض وتمويلات للعملاء	1321921	1124829
استثمارات في أوراق مالية	1522986	1349660
استثمار في شركات زميلة ومحاصة (ملكيات مشتركة)	39972	–
استثمارات عقارية	143052	146915
ممتلكات وأثاث ومعدات	33688	37314
موجودات أخرى	71197	31585
إجمالي الموجودات	**3739949**	**3647394**
المطلوبات		
مستحقات للبنوك	2737	104181
مطلوبات أخرى	123814	87872
إجمالي المطلوبات	**126551**	**192053**
حقوق الملكية		
رأس المال	2900000	2900000
احتياطي قانوني	93401	81346
احتياطي عام	1010	1010
احتياطي مخاطر	43915	30273
احتياطي القيمة العادلة	255831	158051
أرباح مرحلة	319241	284661
إجمالي حقوق الملكية	**3613398**	**3455341**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**3739949**	**3647394**

الملحق رقم 08

جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة (2011 م – 2012 م)

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2012 (ألف ريال قطري)	2011 (ألف ريال قطري)
إيرادات الفوائد والأرباح من التمويل الإسلامي	125869	132824
مصروفات الفوائد	(4118)	(9661)
صافي إيرادات الفوائد	**121751**	**123163**
إيرادات رسوم وعمولات	119040	63575
إيرادات من أوراق مالية استثمارية	23575	25469
إيرادات إيجارات وإيرادات تشغيلية أخرى	5477	5037
ربح عمليات النقد الأجنبي	1120	224
صافي الإيرادات التشغيلية	**270963**	**217468**
تكلفة الموظفين والمصاريف الإدارية والعمومية	(151564)	(114657)
الإهلاك	(13421)	(7214)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية	–	(1897)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والسلف للعملاء	(45073)	(42868)
	(210058)	(166636)
حصة الخسارة في استثمار في شركات زميلة ومحاصة (ملكيات مشتركة)	(628)	–
ربح السنة	**60277**	**50832**
بنود الدخل الشامل الآخر للسنة		
موجودات مالية متاحة للبيع		
صافي التغير في القيمة العادلة	97991	54042
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	(211)	(6204)
بنود الدخل الشامل الآخر للسنة	**97780**	**47838**
إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	**158057**	**98670**

الملحق رقم 09

ميزانية بنك قطر للتنمية لسنة 2013 م

بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر	2013 (ألف ريال قطري)
الموجودات	
نقد وأرصدة لدى مصرف قطر المركزي	129478
مستحقات من البنوك	885231
قروض وتمويلات للعملاء	2429907
أوراق مالية استثمارية	1839075
استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	40911
استثمارات عقارية	139190
ممتلكات ومعدات	68226
موجودات أخرى	126149
إجمالي الموجودات	**5658167**
المطلوبات	
مستحقات للبنوك	1402737
مطلوبات أخرى	158216
إجمالي المطلوبات	**1560953**
حقوق الملكية	
رأس المال	3300000
احتياطي قانوني	105942
احتياطي عام	1010
احتياطي مخاطر	78570
احتياطي القيمة العادلة	276940
أرباح مرحلة	334752
إجمالي حقوق الملكية	**4097214**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**5658167**

الملحق رقم 10

جدول حسابات النتائج لبنك قطر للتنمية لسنة 2013 م

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر	2013 (ألف ريال قطري)
إيرادات الفوائد	109401
الأرباح من التمويل الإسلامي	24165
مصروفات الفوائد	(2635)
صافي إيرادات الفوائد والأرباح من التمويل الإسلامي	**130931**
إيرادات رسوم وعمولات	143633
إيراد من أوراق مالية استثمارية	27297
إيرادات إيجارات وإيرادات تشغيلية أخرى	3969
ربح عمليات النقد الأجنبي	1858
صافي الإيرادات التشغيلية	**307688**
تكلفة الموظفين والتكاليف الأخرى	(162407)
الإهلاك	(14864)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة الأوراق المالية الاستثمارية	(8130)
صافي خسارة الانخفاض في قيمة القروض والتمويلات للعملاء	(58963)
	(244364)
حصة الخسارة في استثمار في شركات زميلة والمشاريع المشتركة	(617)
ربح السنة	**62707**
الدخل الشامل الآخر للسنة	–
البنود التي تم أو من المحتمل أن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة.	–
احتياطي القيمة العادلة (موجودات مالية متاحة للبيع)	–
صافي التغير في القيمة العادلة	29239
صافي المبلغ المحول إلى الربح أو الخسارة	(8130)
بنود الدخل الشامل الآخر للسنة	**21109**
إجمالي بنود الدخل الشامل للسنة	**83816**